

النقود والمؤسسات والأسواق المالية

منظومة إدارة المجتمعات البشرية

سفير الدولية للنشر

النقود والمؤسسات والأسواق المالية

النقود والمؤسسات والأسواق المالية

أدوات وتقنيات السيطرة الحديثة

د/ صلاح عبد الكريم

يونيو ٢٠١٠



فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية بدار الكتب المصرية

عبد الكريم ، صلاح.
النقود والمؤسسات والأسواق المالية : أدوات وتقنيات السيطرة الحديثة
صلاح عبد الكريم / القاهرة
ص ٨٨، ١٧ × ٢٤سم
سفير، ٢٠١٠
تدمك ٣ ٧٣٥ ٣٦١ ٩٧٧ ٩٧٨
١- النقود
٢- البورصات
أ- العنوان

٣٣٢,٤

الطبعة الأولى
١٤٣٢/ ٢٠١٠
رقم الإيداع : ٢٣٢٨٧ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى : 3 - 735 - 361 - 977 - 978
سفير الدولية للنشر
١٦ ش محمد عز العرب من شارع قصر العينى - ص . ب : ٤٢٥ الدقى - القاهرة
تليفون : ٢٥٣٢٩٩٠٢ - ٢٠٢+ فاكس : ٢٥٣٢٩٥٠٥ - ٢٠٢+
Web Site:www.safeer.com.eg E-mail:Safeerinternational@safeer.com

مقــدمة

انهيار النظام العالمي وحيد القطب:

يقف العالم في هذه الأيام على حافة مرحلة كساد عالمي هائل غرقت فيه معظم الدول تقريباً في ديون هائلة من جراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بما في ذلك معظم الدول الأوروبية لدرجة أنها بدأت في تطبيق سياسات التقشف لخفض عجز ميزانياتها بما سوف ينتج عنه نوع من التدمير الاجتماعي للطبقات المتوسطة وتدمير الأسس التي تبنى عليها الأمم والمجتمعات.

وعندما أوقعت أمريكا دول العالم الثالث في مصيدة الديون في السبعينيات من القرن الماضي، هرع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدة تلك الدول من خلال ما سمي ببرامج الضبط الهيكلي التي أرغمت تلك الدول على خصخصة ثرواتها وصناعاتها القومية وعلى خفض قيمة عملاتها وتفكيك برامج الرعاية الصحية والاجتماعية، ورفع الدعم عن التعليم. مما نتج عنه في الواقع إعادة استعمار العالم الثالث بواسطة البنوك والشركات الغربية التي سارعت بشراء تلك الأصول بأسعار متدنية ونشرت الفقر في تلك الدول بصورة لم يسبق لها مثيل. وأوجدت نخبًا محلية فاسدة مرتبطة بمصالح الغرب، بحيث إنه كلما تعالت موجات الاحتجاج الشعبي تصدت لها الحكومات المحلية مستعينة بقوات مكافحة الشغب وبالبوليس وبقوات الجيش.

وقد نتج عن هذا النهب لثروات دول العالم الثالث أن تصاعدت معدلات الأرباح في الشركات الغربية بصورة لم يسبق لها مثيل، في حين لم تزد دخول الشعوب في تلك الدول الغربية كثيرًا. ولهذا ولكي تستمر عجلة الإنتاج والاستهلاك في تلك المجتمعات الرأسمالية في الدوران، كان لابد من الإيقاع بتلك الشعوب الغربية في مصيدة الديون الشخصية، بحيث تحولت الطبقات الوسطى فيها إلى طبقات غارقة في الديون لتغذية نهمها الاستهلاكي الذي لا تألو وسائل الترويج والدعاية جهدًا في تأجيج سعاره.

ومع تخليص الأسواق المالية في كل دول العالم من الضوابط المانعة للتلاعب في قيم الأسهم والسندات والعملات تحت ضغط المؤسسات المالية الغربية، ومع تحول ميزان التبادل التجاري ليصبح في صالح بعض الاقتصاديات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، نمت بصورة شبه

هستيرية أنشطة المضاربة في الأسواق المالية، التي لا تعدو أن تكون نشاط قرصنة مالية لاسترجاع ما فقدته تلك الشركات والمؤسسات المالية الغربية من جراء العجز المتزايد في ميزان التبادل التجاري. ومع تحول أمريكا لتصبح أكبر مدين في العالم بصورة أضعفت الدولار الذي لا يزال حتى الآن عملة الاحتياطي العالمي، تعالت الصيحات وخصوصاً من الصين وروسيا لإقرار عملة جديدة للاحتياطي العالمي بدلاً من الدولار.

من أشد ما يثير دول العالم هي قدرة أمريكا على طبع كميات غير محدودة من الدولارات لتغطية الفجوة بين الاستهلاك المتزايد للمجتمع الأمريكي مقارنة بما يصدرونه، واستخدام تلك الدولارات المطبوعة في شراء الشركات الأجنبية والأصول العقارية في كل أنحاء العالم، كما أن البنتاجون يستخدم تلك الدولارات في تمويل كل مغامراته العسكرية. وهذه الدولارات ينتهي بها الحال إلى خزائن البنوك المركزية في بقية دول العالم التي لا تجد أمامها سوى خيارين اثنين، إما أن تعيد تدوير تلك الدولارات إلى الولايات المتحدة وتشتري مقابلها أذون الخزانة الأمريكية ذات العائد المتدني، وإما أن تترك قوى السوق الحرة لتفعل فعلها بما يؤدي إلى رفع قيمة عملاتها المحلية بالقياس إلى أكوام الدولارات المتزايدة في الأسواق العالمية وارتفاع تكلفة صادراتها إلى الأسواق العالمية مما ينتج عنه انخفاض صادراتها ومعاناتها من مشكلات البطالة وإفلاس الشركات.

وعندما تعيد الصين وغيرها من الدول تدوير فائض دولاراتها في صورة شراء أذون الخزانة الأمريكية والاستثمار في الولايات المتحدة، فإنها تفعل هذا مرغمة، حيث إن هذا لا يعني ثقتها في متانة الاقتصاد الأمريكي ولا يعني أنها تفضل الاستثمار في أمريكا عن غيرها من الأماكن، ولكنها تفعل هذا لأنه ليس أمامها بديل. إن السوق الحر (على الطريقة الأمريكية) يقيد الدول في نظام يضطرهم إلى قبول أية كمية من الدولارات بلا حدود. ولكن هذه الدول تحاول الآن التملص من هذا الوضع.

لقد أصبح الآن لدى تلك البنوك المركزية في بقية دول العالم ما يزيد عن أربعة تريليونات دولار تمثل احتياطها في صورة أذون الخزانة الأمريكية، وقد استخدمت أمريكا هذه المبالغ الهائلة لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها الداخلي لما يزيد على ثلاثة عقود حتى الآن. وإذا وضعنا في الاعتبار أن نصف إنفاقات الحكومة الأمريكية تقريباً كانت في صورة عمليات عسكرية لبناء إمبراطوريتها ومحاصرة المنافسين لها، بما في ذلك تكلفة ما يزيد عن ٧٥٠ قاعدة عسكرية أمريكية في كل أنحاء العالم بالإضافة إلى حملاتها وعملياتها العسكرية في مناطق إنتاج ونقل البترول، فإننا نخلص إلى أن النظام المالي العالمي مصممٌ بصورة تجعله يمول نشاط البنتاجون ويمول عمليات شراء أمريكا للأصول في كل أنحاء العالم، بما تزيد عوائده بشدة عن عوائد أذون الخزانة التي يحصل عليها الأجانب الذين يحتفظون بتلك الأذون.

إن الإشكالية السياسية التي تواجه البنوك المركزية في كل أنحاء العالم هي كيفية تجنب إضافة المزيد من الدولارات لاحتياطها الدولاري المتضخم بالفعل، بما يمول مزيدًا من العجز الأمريكي ومزيدًا من الإنفاقات الأمريكية التي تعنى مزيدًا من استيلاء أمريكا على أصولهم القيمة وتعنى أيضًا تمويل النشاط العسكري الأمريكي ضدهم أنفسهم!

إننا نعيش الآن مرحلة انتهاء عصر يمضي، إنّ تملُّص دول العالم من استخدام الدولار في تعاملاتها كعملة الاحتياطي العالمي يهدد بأن تعود دول العالم إلى معدلات التبادل الثنائية التي كانت منتشرة في الفترة بين الحربين العالميتين حيث كان هناك معدل للتبادل التجاري للسلع وآخر لحركة رأس المال والاستثمار.

إن الجميع ينظرون إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على أنها الأدوات الأمريكية المالية التي تحتفظ بالسيطرة الأمريكية على العالم، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية وحاملات الطائرات الأمريكية التي تجوب البحار. لكن هذه السيطرة العسكرية هي مجرد ظل لإمبراطورية أمريكية لم تعد قادرة على أن تتحكم في العالم إلا عن طريق القوى النووية وعن طريق شن الغارات الجوية من بعيد، دون القدرة على دعم هذه القدرة الضاربة بالعمليات الأرضية التي أصبحت متزايدة الصعوبة سياسياً ولم تعد لديها القدرة البشرية على شنها بأية صورة كافية.

أما على الجبهة الاقتصادية، فليس هناك في المستقبل المنظور أية وسيلة يمكن تخيلها تستطيع بها الولايات المتحدة الأمريكية أن تسدد ٤ تريليونات من الدولارات التي تدين بها للحكومات الأجنبية والبنوك المركزية الأجنبية وللصناديق السيادية التي أنشئت لاستثمار الفوائض الدولارية لبقية دول العالم.

وبالإضافة إلى هدف تجنب تمويل عملية شراء أمريكا لشركاتهم ومصانعهم وكذا تمويل الحصار العسكري الأمريكي للعالم، فإنهم يريدون إنهاء الوضع الذي يعطي أمريكا مطلق الحرية في أن تفعل في العالم ما تشاء. فهم حسب الأوضاع الحالية يعتبرون أن الولايات المتحدة دولة لا تنضبط بقانون في أعمالها المالية والعسكرية. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مدين في العالم، إلا أنها تتهرب من عملية الضبط الهيكلي لاقتصادها الذي فرضته على اقتصاد كل الدول المدينة الأخرى، وكيف تظل نسبة الفائدة منخفضة في أمريكا وكذا الإعفاءات الضريبية المرتفعة مع وجود هذا العجز الهائل في الميزان التجاري ولا يتم تطبيق برامج التقشف التي فرضتها قوى واشنطن على الدول الأخرى عن طريق صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات التي أنشأتها واشنطن؟

لقد أصبحت أمريكا جثة هامدة، ولكنها جثة مدجحة بالسلاح بصورة خطيرة، تحاول في الوقت

نفسه التشبث بمكانة القوة الوحيدة التي كانت قد وصلت إليها بالوسائل الاقتصادية. إن المشكلة الآن هي كيفية ضبط سلوك هذا العملاق المسلح والمتهاوي اقتصاديًا.

إن ما حدث في اليونان مؤخراً من أزمة الديون مثلها في ذلك مثل معظم دول الاتحاد الأوروبي، هو بمثابة مثال شارح لما يحدث. إن كل تلك الدول مدينة لكبار البنوك الأمريكية والأوروبية من جراء الأزمة العالمية. ولكي تتمكن اليونان من دفع فوائد تلك الديون، اضطرت إلى الحصول على قروض جديدة من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي اللذين فرضا عليها إجراءات تقشف مالي كشرط للحصول على تلك القروض. أي أن الدين القديم أوقع اليونان في المزيد من الديون لدفع فوائده ، في تكرار لمصيدة الديون التي وقعت فيها دول العالم الثالث والتي أشرنا إليها من قبل.

كما أن المظاهرات المليونية التي اجتاحت دول أوروبا الغربية احتجاجًا على إلغاء بعض بنود التأمينات الاجتماعية، ورفع سن الإحالة إلى التقاعد وخفض النفقات الاجتماعية على التعليم والصحة والمعاشات، مع خصخصة الكثير من المرافق العامة بما يمكن البنوك والشركات الكبرى من الاستيلاء عليها – سوف يؤدي في النهاية إلى نتيجة مشابهة لما يحدث في اليونان وما حدث في دول العالم الثالث فى سبعينيات القرن الماضي. وسوف ينتج عنه أيضًا القضاء على الطبقات المتوسطة. وما يحدث في أوروبا يحدث أيضاً دون إعلان في كثير من مناطق أمريكا. ومن العجيب أن المظاهرات الاحتجاجية في الدول الغربية تواجه بعنف بقوات مكافحة الشغب وقوات الأمن المحلي التي أنشئت في عجالة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بحجة مواجهة الإرهاب. لكنه يبدو أنها أنشئت لحماية النخب من شعوبها.

وتمثل منظومة البنوك المركزية قلب الاقتصاد السياسي العالمي، فهي مسئولة عن إصدار النقود القومية وتحديد معدلات الفائدة. أي أنها مسئولة عن تحديد قيم العملات القومية، رغم أن هذه المسئولية كان يجب أن تقع على عاتق الحكومات القومية المنتخبة والمسئولة. إن الطبيعة الخادعة للبنوك المركزية والتباسها بالمؤسسات الحكومية يعطيها مظهر المؤسسات القومية رغم أنها في الحقيقة مملوكة للبنوك العالمية الكبرى المملوكة بدورها ملكية خاصة. أي أنها مؤسسات تسعى لتحقيق الربح. والبنوك المركزية تحقق الأرباح عن طريق فرض الفائدة على القروض. إن النظام المالي المبني على القروض والفائدة هو في حقيقته استعمار اقتصادي في أكثر صوره تطوراً.

ومن المثير للانتباه هنا أن ننوه على أن البنك المركزي الصيني والبنك المركزي الروسي يتعاونان مع بقية البنوك المركزية الغربية من خلال بنك التسويات العالمي في سويسرا الذي قال عنه رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه مؤخراً إنه هو الساحة المعنية بوضع ضوابط التعاون بين

البنوك المركزية في العالم، في حين أن مجموعة الدول العشرين هي المجموعة المعنية بوضع ضوابط الحوكمة العالمية. بل إن رئيس الاتحاد الأوروبي أعلن أن عام ٢٠٠٩ هو العام الأول لتطبيق قواعد الحوكمة العالمية. ولقد وضعت الدول العشرين خططاً لجعل صندوق النقد الدولي بمثابة البنك المركزي العالمي، بحيث تصبح من صلاحياته إصدار عملة نقدية عالمية تحدد قيمتها مقابل سلة عملات. وقد أعلن مدير صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١٠ أن الأزمة الحالية يمكن اعتبارها بمثابة فرصة! والقضية هنا هي أن تلك المؤسسات العالمية المقترحة لن تكون مسئولة أمام أية أمة أو شعب، بل سوف تكون محكومة تماماً بواسطة المصالح البنكية العالمية.

ورغم كل هذا، إلا أن البشر يعايشون لأول مرة في التاريخ الإنساني عصراً من الصحوة السياسية العالمية بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات والتواصل المباشر، بحيث أصبح الجميع مدركين لما يحدث من استغلال وظلم وعدم المساواة، ومدركين أيضاً للتناقضات التي ينطوي عليها مشروع العولمة تحت قيادة البنوك والشركات العالمية.

ولكننا لكي نكون جزءًا من هذه الصحوة العالمية علينا أن نحسن فهم الأسس التي بني عليها النظام المالي المعاصر، وكذا معرفة الآليات التي تستخدمها تلك القوى والمؤسسات التي تقود موجة العولمة؛ لكي تثمر جهودنا في إصلاح المسار وتعديل الخطى. وهذا هو هدف هذه الدراسة.

علوم الحصافة التطبيقية – مدخل إلى فن الاستنباط في الاقتصاد السياسي

نعرف جميعاً أن الإمبراطوريات وعهود سيطرة قوة ما علي مناطق نفوذها تستلزم باستمرار جهودًا واستخدامًا ماكرًا لأدوات ووسائل القوة والسياسة والمال والتحالفات والحروب. ومع تطور الجنس البشري والحضارة المادية الحديثة بعد عصور النهضة، تطورت وتشابكت وتعقدت الوسائل والأنشطة اللازمة لإحكام سيطرة قوة ما أو دولة ما علي مناطق نفوذها وخصوصًا فيما يسمى بعصر العولمة الحديثة. لقد أصبح فرض السيطرة الأمريكية مثلاً في عصر القوة الوحيدة يستلزم جهودًا متنوعة، منها جهودٌ للتعامل مع الحلفاء والأصدقاء، وأخرى مع مناطق النفوذ والدول التابعة، وثالثة مع المنافسين، ورابعة مع الأعداء الحاليين والمحتملين. وتنوعت الجهود، فمنها الثقافي والإعلامي والتعليمي لتقويض الوشائج الداخلية في المنطقة المستهدفة، والترويج للحضارة والثقافة الغربية عالميًّا وخصوصًا في المناطق الحليفة والصديقة، وجعل الأعداء أقل عداوة عن طريق جعلهم يفكرون بنفس الطريقة. ومنها أيضًا الوسائل الاجتماعية التي تهدف إلي إضعاف التماسك الاجتماعي الداخلي بين شعوب منطقة السيطرة وإضعاف وتفكيك التنمية والتطوير والتعاون والنمو والتقدم

داخليًا، وإضعاف ومحاصرة المناوئين والمنافسين اقتصادياً من الناحية الأخرى. وقل مثل هذا وأكثر علي الأمور السياسية التى يمكن أن يُنظر إليها على إنها جماع ذلك كله. ثم هناك قبل هذا ومعه وبعده، الردع العسكري وأيضاً ما يسمى سياسة توازن القوى والتي يمكن أن تتلخص في الاحتفاظ بوضع التنافس الحرج بين الجميع بحيث يكون هناك أعداء للجميع لهم قوىً معقولة لتبرير العداوة ولكن لا تكفي لحسم الصراع، في ترجمة أخرى لحرب الجميع ضد الجميع.

إذا وضعنا كل هذا في الحسبان، وتذكرنا حقيقة التعاون العلمي الإنساني المتزايد وتزايد جهود النشر للعلوم المختلفة والتناول العلمي لكل القضايا التي يمكن أن تندرج تحت الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإننا نجد أننا في مواجهة متناقضة منطقية: إذا تم تداول المعارف والأنشطة التطبيقية التي تقوم بها القوى الكبرى لنشر وإدامة سيطرتها وتفكيك وإضعاف أعدائها، فإن الأمر سيبدو عجيباً؛ لأنه سوف يُفسد ما يسعى الساسة وخبراء الاجتماع والاقتصاد والثقافة جاهدين لتحقيقه كلوازم ضرورية لإطالة فترة سيطرة القوى المتنفذة وإضعاف التنافسية؛ لأنه سرعان ما سيكشف للأطراف الأخرى حقيقة ما يقومون به، فيسعون مسرعين للتحسب له ولإفساد مخططاته. وهذا الذي نقول هو من طبائع الأشياء، ولا نستطيع أن نفترض غير هذا، وإلا نكون كما يتهم القوى العظمى في أي عصر بالسذاجة والغفلة، بل والغباء.

أما وإن الأمر على هذه الصورة، فإننا نجد أنفسنا في مواجهة سؤال غريب عن كنه وطبيعة العلوم والمعارف والنظريات التي تُدرس للطلبة في أقسام الثقافة والإعلام والاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية! ومدى فائدتها في رسم السياسات القومية وإدارة الأزمات أو الصراعات، بل وحتى إحسان إدارة التنافس الاقتصادي أو السياسي. ألا يفسر هذا ما يلاحظه البعض من لُجج أكاديمية لزجة يغوص فيها دارسو تلك العلوم ولا يخرجون منها بشيءٍ يفيد في البعث الحضاري لأممهم!

ومن المفيد هنا أن ننظر إلى حدب الغرب على علومه التكنولوجية التي عن طريقها حقق تقدمه، وبسببها يحافظ على تفوقه. إن دارسى العلوم والهندسة يقضون سنواتٍ طوال في الدرس والتعلم، بل يحرزون أعلى الدرجات والشهادات من معاهد الغرب، ورغم هذا، فإذا حاولنا صناعة أي شيءٍ، فإننا نجد أنفسنا نبدأ من نقطة قريبة من الصفر.

إذا كان هذا هو شأنهم في العلوم التكنولوجية، فإن حرصهم على فنون السيطرة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لا بد أن يكون أشد.

إننا نحتاج في معرض رسم سياسة ثقافية أو إعلامية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية قومية

حقيقية تهدف إلى التنمية والبعث الحضاري والحفاظ على الهوية، إلي علوم يجوز أن نطلق عليها اسم علوم الاستنباط، في إشارة إلى آية قرآنية كريمة يقولِ الله تعالى فيها: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾.

فلسفة التناول في هذه الدراسة

من المهم هنا أن نتذكر أن الحضارة المادية لا تؤمن بإله، بل وأعلنت موته على لسان نيتشه. فإذا ما اختفى الإله، فإن الرتابة والاطراد في صفات الطبيعة، وهذه القوانين الطبيعية التي تحكم الكون، بل وكل الكائنات والظواهر بما فيها الإنسان واقتصاده واجتماعه وعلاقاته لا يمكن تفسيرها وتفسير ظهورها إلا بافتراض آلية كامنة في طبيعة الكون، الذي لا يمكن في هذه الحالة إلا أن يكون أبديًّا، أو ربما كما يظن بعض الملحدين بعدما أثبت العلم وجود بداية للكون حسب نظرية الانفجار الكبير، أن طبيعة العدم كانت حبلى بالوجود وبإمكانية حدوث الكون.

وفي هذه الحالة، فإن الآلية والرتابة تصبح هي طبيعة كل الأشياء والكائنات. ويصبح العلم والبحث العلمي مجرد سعي دءوب لاكتشاف طبيعة هذه الآلية وقوانينها واستخدامها وتسخيرها واحتكارها لصالح من اكتشفها، وطبعاً ضد الجميع.

وقد استخدمنا هذا المفهوم في محاولتنا لفهم طبيعة عمل المؤسسات المالية الغربية لإعداد هذه الدراسة.

ومن المهم هنا أن ننوه أيضاً على أننا نتناول في هذه الدراسة المنظومة النقدية الحديثة كما تطورت في الغرب، والتي نعيش بها في العصر الحديث. وهذه المنظومة الحديثة لا بد وأنها استفادت مما كان معمولاً به في الدولة الإسلامية التي كانت مترامية الأطراف، وكانت رائدة الحضارة الإنسانية قرابة ألف عام. ولا جدال في أنه كان هناك في الدولة الإسلامية نظامًا نقديًا غير مبني على الاقتراض وتحصيل الربا المحرم. ولا ننسى في هذا الصدد أنه قد تم تقرير الدينار الإسلامي في عام ٦٩٥ الميلادي، أي في منتصف القرن الأول الهجري مع الفتوحات الإسلامية وظهور الحاجة إلى وجود منظومة نقدية موحدة.

وأنا أعتقد أنه من الضروري دراسة هذا الأمر لعلنا نستفيد منه في جهود إصلاح النظام المالي الحالي.

١- تاريخ النقود الحديثة

نعتقـد جميعًا أننا نعـرف كنه النقود، ونفهمها حـق الفهم. وكلنا نحبها ونحتـاج إليها، ونحب الاسـتـزادة منهـا ربما بلا حدود، ونعمـل جاهدين للحصول على المزيد منهـا، بل ويرتكب البعض جرائم وحشية للحصول على بعضها.

إن النقود وأكوامها لها بلا جدال سحرٌ خاص على الجميع، لأنها ببساطة تمكننا من تحقيق كل أحلامنـا المادية. بل إن البعض يحب النقود حبًّـا مجردًا حتى عن المَآرب المادية، لأنه ما إن حصل عليها، ضن بها حتى على نفسه وذويه!

فهل نحن نعرف حقيقة ما هي النقود؟ وما هي وظيفتها؟ وكيف توجد؟ ومن هو الذي يوجدها؟ تعالوا بنا نحاول أن نسبر غور هذه النقود المحبوبة.

١-١ النقود للهروب من قصور المقايضة :

الأصـل في الثروة هو الإنسان والأرض، الإنسان عملاً والأرض إنباتًـا وإخراجًا. والأصل في النقـود أنها وحدة للحساب، ولقياس القيمة والأسعـار، ولتخزين القيمة. وهي أيضًا أداة تمكن من إتمـام تبادل السلع والخدمات بعد تقييمها باستخـدام وحدة الحساب، ولأداء الالتزامات وتسويتها ولحساب الديون والأرصدة والمدفوعات الآجلة. وهي لهذا تمثل أصولاً سائلة قابلة للتداول.

والنقـود هي أي شـيء يتعارف الناس على أنه كذلك، ويتوافقـون على استخدامه في التبادل بينهـم، وهـي تستمد قيمتها من اعتراف الجميـع بها وقبولهم لها كمقيـاس للقيمة قابل للتداول. وعـادة ما كان الملك أو الزعيم يعلن قبوله للشـيء المستخدم كنقود في دفع الضرائب، مما يخلق له طلبًا يجعله قابلاً للتبادل في المجتمع.

بـدأت الحضـارة مع ظهور التبادل، كما بـدأ التبادل بالمقايضة التامة، التـي تعني تبادل أشياء مقابل أشياءٍ في عمليات تامة. ومن الواضح أن هذا التبادل كان يستلزم وجود شخصين كل منهما لديه شيئًا يحتاج إليه الآخر، ولم يكن هذا سهلاً بطبيعة الحال.

ثـم جاءت أول فكرة لإيجاد مخرج من هذه الصعوبة عـن طريق المقايضة غير المباشرة، وذلك

بالاستفادة من سلعةٍ ذات استخدام عام يمكن الحصول عليها وتخزينها ثم استخدامها في المقايضة للحصول على ما نحتاج إليه بصورةٍ فورية. واستخدم الناس في الماضى أشياء كثيرة للتبادل، من الأحجار والريش والملح وأي شيء يسهل نقله أو يستخدمه الجميع. وكان هذا هو أول شكل للنقود. وبعد عثورهم على الذهب والفضة، تحول الجميع لاستخدامهما في صورة عملات معلومة الوزن والنقاء.

وتكمن قيمة هذه الفكرة في أنها تقسم عملية المقايضة إلى قسمين تمامًا، دون أن تضع أي قيود على البائع الذي يحصل على هذه النقود، حيث يكون بإمكانه أن يحصل باستخدامها على القيمة المقابلة من أية سلعة أو خدمة أو معدن ثمين يرغب فيه، في أي وقتٍ وفي أي مكان ومن أي شخص تمثل النقود إذن أداة اقتصادية تعبر عن حق لحاملها على المجتمع بما يساوىقيمتها.

النقود إذن هي عبارة عن اتفاق بين أفراد المجتمع على استخدام شيء معين كوسيط للتبادل. كما هو الحال عندما يستخدم الأطفال شرائح البطاطس خلال لعبهم، أو عندما يتفق الجنود (أو السجناء) على استخدام السجائر كوسيط للتبادل، أو يتفق مواطنو دولة معينة على عملة وطنية.

١-٢ تاريخ النقود في أوربا :

سيطر فرسان المعبد على الحياة الاقتصادية في الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين؛ بسبب اختراعاتهم المالية، وتجارتهم في السلع والذهب والفضة بين الشرق والغرب. وسيطر فرسان المسيح البرتغاليون والإسبان في القرن السادس عشر والثامن عشر على التجارة باكتشاف الأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح، مما ساعد في سيطرة البرتغال وإسبانيا على تجارة الذهب والفضة والتوابل، كما استولت إسبانيا على كميات ضخمة من الذهب والفضة من الأمريكتين، بحيث تحول مركز القوة الاقتصادية من فينيسا إلى دول الشمال الغربي.

وتم تقسيم العالم إلى قسمين: الغرب يتبع إسبانيا، والشرق وإفريقيا من نصيب البرتغال. وصار كل ما يتم اكتشافه في هذه المناطق من نصيبهم. وكان كولمبوس عندما اكتشف أمريكا يحاول اكتشاف طريق يمكّن إسبانيا من الاشتراك في تجارة الذهب والفضة مع الصين واليابان. وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، واكتشاف كميات كبيرةٍ من الذهب والفضة في الأمريكتين، أصبح الاستيلاء عليها هو شغله الشاغل. وكان أسلوبه وحشياً في البحث عن الذهب، وكان

قتــلُ وذبح واغتصاب الهنود بالنسبــة إليه عملاً روتينيًّا. وأسبغت الكنيسة والملك في ذلك الوقت الشرعية على هذه الأعمال الإجرامية. واستمرت تلك الغزوات قرابة قرن من الزمان.

وبعــد أن بسطــت إسبانيا سيطرتها على أمريــكا الجنوبية، اتجهت شمالاً نحــو أمريكا الوسطى والشماليــة. وفي المقابل، انتهجت هولندا وإنجلترا إستراتيجيــة مختلفة، حيث ركزوا جهودهم على الاستيلاء على السفن الإسبانية المحملة بالذهب والفضة والمتجهة إلى أوربا. وأنشئت شركة الهند الهولندية الغربية في عام ١٦٢٣م لسرقة الإسبان.

كمــا عملت الشركة في تجارة العبيد ونقلهم بالملايين إلى المستعمرات الإسبانية في الأمريكتين، وأصبحــت أمســتردام مركزًا لتجارة العبيــد، وتولى اليهود مهمة هذه التجــارة . ومع تدفق الذهب والفضة لشمال أوربا، انتقل المركز التجاري والاقتصادي من المدن الإيطالية على البحر المتوسط إلى دول شمال غــرب أوربا. وبدأ تأسيس النظام المالي الأوربي. وأصبحت مدينة أنتويرب في البرتغال أهم ميناءٍ تجاري في أوربا، وأهم مدينة تجارية خلال القرن ١٦ .

ورغــم ضخامة الــثروة في إسبانيا؛ إلا أنها كانت متركزة في أيــدي النخبة، ولم تكن قادرة على زيــادة وتطويــر الإنتاج أو التصنيع. في حين طبقت دول بحر الشمــال طرقًا أكثر ديمقراطية، ووزعت الثروة بشكل أوسع، مما أسهم في نشر الصناعة وزيادة رخاء المواطنين.

١-٣ الدور اليهودي في تطوير الرأسمالية والنظام النقدي الحديث

بــدأت أول بورصــة في العالم في مدينــة أنتويرب عام ١٥٠٠، ولكن لم تــدم قوتها الاقتصادية طويــلاً، حيث انتقلت القوة الاقتصادية إلى أمستردام في أوائل القرن السادس عشر لتصبح موطن الرأسمالية. وانتقلت السيطرة على التجارة مع الهند من البرتغاليين إلى الهولنديين. وبدأ في هولندا تأسيس الرأسمالية الحديثة.

وتأســس بنك أمستردام، الذي يُعتبر أول بنــك للودائع معروفٍ في العالم مع هجرة اليهود من مدينة أنتويرب، حيث أنشئوا أولاً بنك «فيسيل»، الذي كان يقبل الودائع ويمنح القروض. ومع تطور النشاط التجاري والاقتصــادي، تم إنشاء بنك «أمستردام» عام (١٦٠٩)، ومُنع اليهود من التعامل معه. وكانت أرباحه تذهب إلى بلدية أمستردام.

وقــد اعتبرت الكنيسة الربا خطيئة كبرى ودعمت السلطــات المدنية هذا النظام، وكانت هناك عقوبــاتٌ قاسية لمن يخالف القانون. ولهذا استعمل الملوك والأمراء اليهود في إقراض النقود وغيرها مــن الممارسات المحظورة على المسيحيــين. وكان ينظر إلى اليهود المشتغلين بالإقراض في أوربا على أنهــم ضمن ممتلــكات الملوك والأمراء. وفي كثير مــن الأحيان كانت ممتلــكات اليهودي تئول عند موتــه إلى الملــك أو الأمير. وكان الملوك والأمراء يحمون اليهود لتحقيق المكاسب المالية من ورائهم، حيــث أصدروا التشريعات والقوانين التي تمكنهم من فرض الربــا في أعمالهم بما يتنافى مع تعاليم الكنيسة.

وقد لعب اليهود دورًا رئيسًا في تطوير الرأسمالية فى هولندا، ونشرها إلى إنجلترا. كما هاجروا من إسبانيا والبرتغال بسبب الاضطهاد الديني، و سيطروا على هولندا الجديدة في العالم الجديد(التي سميــت أولاً نيوأمستردام ثم نيويورك)، وعلــى تجارة السكر والعبيد. وفي عام (١٦٣١) وصل عدد حسابات بنك أمستردام إلى (١٣٤٠) حسابا، كانت (٨٩٪) منها تخص اليهود. كما اشتغل اليهود بإعادة بيع الغنائم التي يستولي عليها القراصنة، وكانوا ينتهزون فرصة الحروب الأهلية لبيع بضائعهم لكل الأطراف.

وأنشئت بورصــة أمستردام في عام (١٦١١) لتبادل البضائع والأسهم حسب آليات نقلتها من مدينة أنتويرب. وكانت عمليات المضاربة والبيع القصير وتجارة المشتقات تتم في القرن السادس عشر والسابع عشر بنفس القواعد المعاصرة التي تستخدم لخداع العامة والسيطرة على الأسواق، ولعب السماسرة اليهود دورًا كبيرًا في تطوير تلك الخدع المالية والإيقاع بصغار المستثمرين والمضاربين.

وقــد أدى انتشــار فكر المضاربة في ســوق المال بأمستردام، إلى التركيز علــى القطاع المالي على حســاب التجــارة التي بــدأت تنكمش ما بين عامــي (١٦٦٠) و (١٦٨٠). وكانــت هولندا تجني أمــوالاً ضخمة مــن وراء تلك المضاربات حتى وصل بها الأمر أنها بدأت في إقراض الإنجليز في عام (١٦٤٢). وفي عــام (١٧٥٠) أصبح ثلث الدين القومي الإنجليزي من نصيب هولندا وحدها، تدفع عنــه إنجلترا فوائد سنويــة تزيد على (١٠٠) مليون جنيه إسترليني. وبــدأ المضاربون الهولنديون في إدخال نظام المضاربة إلى بورصة لندن.

ومــن خلال مساعدة هولندا في تنصيب الملك «ويليام الثالث» ملكًا لإنجلترا، بدأت عملية نقل مركــز الرأسماليــة إلى بريطانيا. وكانت إنجلترا تتمتع بميزة بدأت تظهر منذ العصور الوسطى وهي أن

السلطـة النقديــة كانت متركزة في أيدي الملـوك ولم تـُوزع على النخبــة؛ ونتيجة لذلك لم تشهد إنجلـترا إلا القليل من الفوضى النقدية بالمقارنة بالــدول الأوربية الأخرى. وكان اليهود يقيمون في إنجلترا كمقرضين منذ القرنين الثانى عشر والثالث عشر بموافقة الملك وتحت حمايته.

كان الملك ويليام الثالث الذي ساعده يهود هولندا في الوصول إلى العرش الإنجليزي قبل ذلك أمــيرًا لمقاطعة أورانج، وكان عصره مليئًا بالحروب والصراعــات التي كان يمولها اليهود. وخلال فترة حكمــه ظهــرت كل مظاهر الفساد التي لا تزال موجودة في وقتنا الحالي، والتي تم نقلها من هولندا، مثل شراء الأصوات في البرلمان وفرض ضرائب باهظةٍ على العامة، كما بدأت ميزانية الدولة في فترة حكمه تعاني لأول مرة من الديون.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح من الصعب الفصل بين الأنشطة المالية الرئيسية لليهود وبين النخب الهولنديــة والإنجليزيــة الذين استخدموا جميعًا نفــس الأساليب. وكان هـؤلاء هم المسئولين عن حروب المال، كما قاموا بالسيطـرة على البنوك المركزية، وخلق الديون الحكومية، وفرض الضرائب الباهظة. هؤلاء الأشخاص يمكن أن نطلق عليهم لقب "الجماعة أو العصبة المالية"؛ لأن عددهم لا يكفي لكي نطلق عليهم تسمية "طبقة".

لقــد وضعت هذه العصبة أسس الرأسمالية كما عرفها الغــرب، وكانت تديرها من أمستردام، ولكنها وجدت فيما بعد أنه من الأفضل أن تـُدار من داخل لندن.

لم يكن في لندن أية مؤسسةٍ مسئولةٍ عن تبادل وصرف العملات، وخصم الفواتير، وكان لديها مئــات من الصرافين وتجار العملةً غــير المنظمين، لدرجة أن سوق النقــود كان فوضوياً تختلف فيه معدلات الصرف اختلافًا كبيرًا. وكانت هناك حاجة إلى بنكٍ يعمل على تنظيم سوق الصرف. وتم إعداد عددٍ كبير من مشروعات القوانين لإنشاء ذلك البنك خلال الفترة من عام (١٦٥٠) وحتى عــام (١٧١٠) ووصل عدد تلك المشروعات المقترحــة إلى (٦٠) مشروعًا. وتم إنشاء بنك إنجلترا في (٢٧) يوليــو عام (١٦٩٤) بالتزامن مع فترة حكــم الملك ويليام الثالث، وكان يساهم فيه (١٣٠٠) شخص، على عكس بنك أمستردام الذي كان مملوكًا لبلدية أمستردام.

وأُنشــئ البنك في جو مــن السرية وذلك بعدما حصل الملك ويليــام الثالث على قرض قيمته (١,٢) مليــون كانــت تحتاج إليها حكومتــه، على أن تدفع الحكومة فائدة عــن المبلغ قيمتها ٨٪، مع السماح للبنك بقبول الودائع وإقراض النقود.

وقد عارض تجار العملة بنك إنجلترا؛ لأنهم رأوا فيه منافسًا لنشاطهم، كما عارضه البرلمان بسبب عدم سيطرة الحكومة عليه. وفي الصراع الذي دار بين المصرفيين والمشرعين حول استرداد السلطة النقدية، كانت الرشاوى والاغتيالات هي الحل الوحيد الذي لجأ إليه المصرفيون لإخماد النزاع كلما تفجر. كما فرض النظام المالي سيطرته بالتدريج على كل وسائل الإعلام والصحف والراديو والتلفزيون، حتى يتم إبعاد أية أسئلة تُثار عن السلطة النقدية أو النقود بحيث يظل هذا الأمر بعيدًا عن التناول.

١-٤ تاريخ النقود الحديثة في أوربا :

مع زيادة ثروة الأوربيين من الذهب والفضة، احتاجوا إلى خزائن لحفظ الذهب والفضة فيها. فكانت العملات الذهبية والمجوهرات وغيرها من الأشياء الثمينة يعهد بها إلى الأشخاص الذين لديهم خزائنُ قوية (وهم عادة الصاغة ومقرضو النقود) لتخزينها مقابل أجر. وسرعان ما اكتشف هؤلاء المقرضون أنهم يستطيعون استخدام الودائع نفسها من العملات الذهبية- التي ائتمنهم الناس عليها- في إعطاء القروض لآخرين مقابل فوائد.

ولأن العملات الذهبية كانت ثقيلة ومتعبة في حملها والتحرك بها، فقد ظهرت عادة استبدالها بصكوك يصدرها هؤلاء الصاغة والمقرضون بالأرصدة المودعة لديهم، ليتبادلها أصحاب تلك العملات فيما بينهم في معاملاتهم التجارية. وهكذا ظهرت الصكوك الورقية.

وسرعان ما راجت تلك الصكوك الورقية لأنها أكثر ملائمة وأمنًا في الحمل من العملات الذهبية والفضية الثقيلة. ومن أجل الراحة وتجنبًا للرحلات المتكررة للصاغة، بدأ المودعون يوقعون على إيصالات الصكوك التي تمثل الودائع الذهبية ليتمكن غيرهم من استبدالها بالعملات المودعة. وبمرور الوقت ولتسهيل العملية كتبت تلك الإيصالات "لحاملها" بدلاً عن صاحب الوديعة، مما جعلها سهلة التحويل دون الحاجة إلى توقيع. وهذا الأمر قطع الصلة بين صاحب الوديعة الأصلي ووديعته الذهبية.

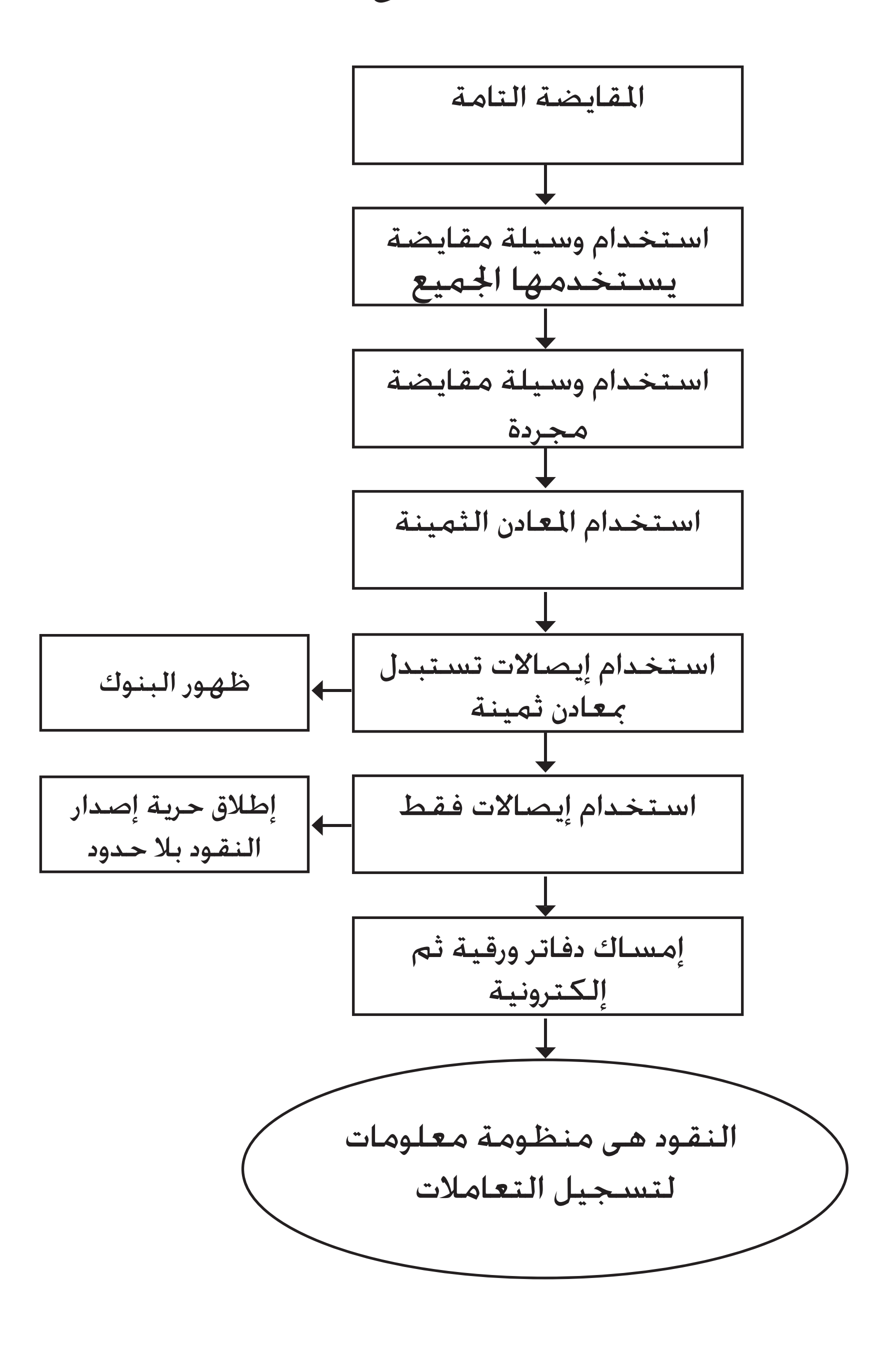
وبسرعة لاحظ الصاغة أن عددًا محدودًا جداً من المودعين أو من حاملي تلك الوثائق هم الذين يأتون مطالبين بذهبهم في أي وقت. فبدءوا في طباعة المزيد منها أكثر مما لديهم من ذهب، ثم إقراض تلك الصكوك الزائدة وتحصيل أرباح عليها في صورة فوائد. وكان هذا هو ميلاد نظام القروض

ذات الاحتياطي الجزئي (Fractional reserve system).

وبــدءوا بضعفين أو ثلاثة أضعــاف قيمة الذهب الذي في حوزتهم. ولكــن سرعان ما أصبحوا أكثر ثقة وجشعًا، فأصبحوا يقرضون صكوكًا بقيمة أربعة وخمسة بل وعشرة أضعاف الذهب المودع لديهم. ولا يمكن أن تكتشف هذه الخدعة، إلا إذا طلب أصحاب ودائع الذهب كلُّهم ودائعهم دفعة واحــدة، وهو أمرٌ لا يحدث في العادة. وبهذه الطريقة كون الصاغة المزيد من الثروات واستخدموها في الحصول على المزيد من الذهب.

وكان هؤلاء الصاغة يحتفظون بكميات صغيرة من الذهب والفضة لمواجهة المسحوبات المعتادة (فيمــا سمي بالاحتياطي الجزئي). ثــم تم التوصل إلى نظام اقتراض بين تلك المخازن (التي عرفت باسم البنوك) وبعضها للوفاء بالمسحوبات المفاجئة لأي منهم مقابل نسبة فائدة تحتسب يوميًّا. وبعد تطور الأمر ولإسكات الجميع، عرض المقرضون دفع فائدة لأصحاب الذهب والفضة المودعة عندهم التــي يقرضون أضعافهــا بفائدة أعلى. ولتفادي حالــة اندفاع الجميع لسحــب الذهب والفضة في أوقات الأزمات، تم إنشاء البنك المركزي لنجدتهم جميعًا حتى لا ينهار النظام.

تطور النقود من المقايضة إلى التجريد



ومع اتساع الأعمال محليًّا وعالميًّا، أحس الجميع بمحدودية نظام الاحتياطي الجزئي المبني على المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وسعوا إلى التحرر من هذا القيد. وهكذا تم قطع الصلة بين الإيصالات البنكية (النقود الورقية) والعملات الثمينة مثل الذهب والفضة عام (١٩٧١). وأصبحت الأوراق النقدية لا تقابلها أي أرصدة من المعادن الثمينة، بل مجرد أرقام على شاشة الحاسب. وتم فرض هذه النقود بواسطة القوانين القومية والاتفاقيات الدولية. وأصبح بإمكان مؤسسات إصدار النقود إيجاد كميات لانهائية منها.

١-٥ ظهور حقيقة النقود :

أدرك الجميع أن تمتع النقود بأية قيمة ذاتية في نفسها تنال من قدرتها الحقيقية على نقل القيمة بين المتعاملين. فالعملات المعدنية أقل كفاءة من العملات الورقية في هذا الصدد بمقدار ما تحتويه من المعدن القيم ذهبًا كان أم فضة إلى غير ذلك. فإذا تم مثلاً استخدام جنيه فضي وكانت قيمة الفضة التي استخدمت في صناعته تساوي أكثر من جنيه، فإن الناس سرعان ما يصهرونه ويبيعونه كمعدن ثمين، بحيث تختفي تلك العملة المعدنية من التداول. أي أن الوضع الأمثل للنقود هو أن تكون بلا قيمة في حد ذاتها.

وهكذا تحول الأمر إلى مجرد نوع من أنواع إمساك الدفاتر لتسجيل قيم الائتمان والأرصدة والديون وتطورها في تعاملات الأفراد والشركات وتبادلهم للسلع والخدمات.

وهكذا ظهرت أخيرًا حقيقة النقود على أنها منظومة للمعلومات تحتوي على قيم التزامات الناس لبعضهم البعض والتزاماتهم للمجتمع والتزام المجتمع لهم. ويتضح هذا أكثر إذا نظرنا إلى تعاملات الشركات الكبيرة مع مندوبيها ومورديها والمتعاملين معها من خلال البنوك، حيث تجري معظمها على شاشات الحاسبات دون تداول فعلي لأية نقودٍ سائلة. لقد أصبحت معظم النقود المتداولة اليوم أرقامًا على شاشات الحاسبات، مع نسبة ضئيلة يتم تداولها في شكل عملات ورقية أو معدنية. إن نسبة النقود الورقية والمعدنية بأنواعها في الولايات المتحدة تقل عن ١٪ من إجمالي المحتوى النقدي هناك؛ وذلك لأن السواد الأعظم من التعاملات بين الشركات الكبرى والصغرى وحتى الأفراد يتم إليكترونيًّا.

لقــد فقدت النقود بالتدريج غموضها القــديم، وظهرت كمجرد دليل يبين التزام المجتمع ككل وكل فــردٍ فيــه بتقديم سلعة أو خدمة لحاملهــا يساوي قيمة ما عنده من نقــود، بحيث تحول السحر الحقيقي من كونه لصيقًا بحاملها إلى الجهة التي بيدها إصدار هذه النقود في أية صورة كانت.

والتعريــف الحديث للنقود هو أنها "نظــامٌ للمعلومات يُستخدم لنشر الجهد البشري". وحيازة النقود، أيًّا كان شكلها، يعطي صاحبها حقًّا في مواجهة المجتمع. وحيازة النقود دليل على أن صاحبها سلَّــم قيمة تساويهــا لشخص ما في المجتمع، أو أنه تلقاها كمنحة، وبالتالي له الحق في الحصول على مثــل هذه القيمة في المقابل من أي شخص آخر. كما يحدث عندما تتفق مجموعة من التجار على قبــول إيصالات وعدٍ بالدفع (كمبيالات) يصدرونها جميعاً فيما بينهم ويستخدمونها في المعاملات التجاريــة. ويتبادل الجميع هذه الإيصالات الموحدة مــع التزامهم بقبولها مقابل ما يُطلب منهم من سلع وخدمات.

فنحــن نتبــادل سلعًا وخدمات تم تقييمهــا حسابيًّا باستخدام وحدة النقــود التي اخترناها، ثم نعطــي بعــد ذلك شيــكات أو أوراقًا نقديــة كدليل على إتمــام عملية التبادل. فالنقــود لا تشتري الأشيــاء، وليســت لها قيمة في حد ذاتهــا، ولا تعدو أن تكون الوسيلة المجــردة التي يتم بها تبادل السلع والخدمات.

ولــو أن مجتمعًا مــن التجار قام بتكليــف محاسبٍ لتسجيــل معاملاتهم. بحيــث أعطى كل فــرد منهــم توجيهاته للمحاسب لكــي يكتب أمام اسمــه وأسماء غيره الأرقام التــي تبين ديونهم وأرصدتهم نتيجة لتعاملاتهم، فسوف ينطلق أعضاء هذا المجتمع في التعامل وتبادل سلع وخدمات تسجل كقيودٍ محاسبية، دون الحاجة إلى تبادل النقود. إن النقود إذن لا تعدو أن تكون وسيلة لبيان المحصلة الناتجة من عمليات المقايضة.

ولكــن إذا كانت النقود مجرد مقياس للقيمة، فمــا هو سبب ندرتها؟ قد نفهم حدوث نقص في الأيــدي العاملــة أو المصــادر الطبيعية، ولكن لماذا يعــاني الناس من نقص النقــود؟ هل يعقل ألا يتمكن النجار من العمل ليس لنقص ما لديه من أخشابٍ ومسامير أو لمرض أصابه، ولكن لأن ما لديه من السنتيمترات التي يقيس بها الأخشاب قبل الاشتغال عليها قد نفد؟!

علينا أن نتذكر أن هذا النظام النقدي يعمل تحت الإشراف التام للحكومات والبنوك المركزية، حيث تصدر الحكومات القوانين لفرض احترام استخدام النقد الرسمي الذي يصدره البنك المركزي، بحيث يتم دفع الضرائب والديون والتسويات باستخدام هذه النقود. كما تقوم وزارة العدل من خلال المحاكم بفرض الالتزام بالقروض والديون مقيمة بهذه النقود.

وحيث إن النقود لا تعدو أن تكون مقياسًا وأداة، فكلما توافرت للتداول، انطلق العمل من العقال لكي ينتج الثروة ويتم تبادل السلع والخدمات، فهي إذن أداة لإطلاق الجهود البشرية لإنتاج الثروة وإعمار الأرض وتبادل السلع والخدمات (أو لتقييدها إذا لم تطرح كمية مناسبة منها للتداول!). وهي أيضًا وسيلة "لتنشيط" إنتاج السلع والخدمات (جهود العاملين) ولتوزيع المحاصيل والثروات بين أفراد الأمة، ومحاباة البعض على حساب البعض، بإعطائهم المزيد منها، ولتنشيط بعض المجالات على حساب مجالات أخرى، وزيادة جاذبية بعض الأنشطة بالنسبة إلى غيرها عن طريق جعلها مربحة أكثر (مثل الرياضة والفن وغيرها). وذلك عن طريق جهات إصدار النقود ورخص الائتمان.

١-٦ النقود لا توجد إلا من خلال القروض:

كل النقود الموجودة أصدرت في أول الأمر كقرض من بنك ما، والمنظومة النقدية الحديثة عبارة عن هرم كبير من الديون. ولا يتم خلق النقود في النظام النقدي الحديث إلا في اللحظة التي يتم فيها إقراضها. وفعل الاقتراض هو الذي ينقل النقود إلى حيز الوجود. وعليه، فإن عملية سداد القروض تجعل النقود تتلاشى. إن كل دول وحكومات العالم تقريبًا، وكل المؤسسات الصناعية الكبرى، ومعظم سكان الدول الصناعية مدينون إلى الجهات التي تصدر النقود، أي البنوك المركزية والبنوك الخاصة والبنوك التجارية...الخ. إن نظام البنكي الحالي يخلق سلسلة لا تنتهي من الديون والقروض.

النقود إذن توجد من العدم، وليس من ثروات البنوك، وليس من إيداعات المودعين لدى البنوك. وإذا أوجدت البنوك كمياتٍ كبيرةٍ من هذا النقد المصطنع بطريق الإقراض فسيتمكن الجميع من إنتاج وتبادل السلع والخدمات ويعم الرخاءِ، وإلا تُصاب القدرة على التعامل والتبادل بالشلل. ولكن كلما أوجدت البنوك كمياتٍ متزايدة من هذا النقد ووجهته إلى أنشطة غير إنتاجية،

كلمـا زاد المحتـوى النقـدي في المجتمع دون زيادة الإنتـاج وزاد التضخم وتآكلـت القوة الشرائية للنقود، في نوعٍ عجيب من الضرائب العصرية.

وعندمـا تزيد السيولة المتولدة من إنتاج السلع وتبـادل الخدمات لدى الشركات والأفراد، فإن ديـون البنـوك التي يتم سدادها لن تحـل محلها ديونٌ جديدة، وبالتالي فـإن إجمالي الديون سوف يتقلص. وهذا يعني أن المحتوى النقدي سوف ينخفض أيضًا، لأن الديون هي النقود ... والنقود هـي الديون. وهذا التمـدد والانكماش في المحتوى النقدي يقع في قلـب أسباب دورات الازدهار والكساد التي ابتليت بها البشرية طوال التاريخ الحديث. لكن هذا الإجمال يحتاج إلى تفصيل.

٢- البنوك وكيف تنشأ ؟

٢-١ تطور الحاجة إلى البنوك تاريخيًّا :

لو افترضنا مجتمعًا منعزلاً يشترى فيه أي فردٍ منتج من أي فردٍ منتج آخر سلعًا لكي يستخدمها في إنتاجه أو ليعيد بيعها أو لكي يستهلكها، فإنه يمكن إجراء عملية التبادل والمقايضة هنا باستخدام أيــة وسيلة للتقييم مثل القواقع أو بعض السلــع المنتشرة كالملح والطباق وخلافه، أو المعادن الثمينة مثــل الذهب والفضة أوالأوراق والإيصالات كما سبق بيانــه، بحيث تكون هذه الأدوات النقدية مقبولــة من الجميع. لقد استمــر الأمر على هذا الحال قرونًا في التاريــخ الإنساني، ولم يكن يعطل نشاط التبادل شيء؛ لأن كل منطقة جغرافية كانت شبه معزولة عن غيرها من المناطق بحيث كانت هذه الطريقة كافية لتسيير أحوال التبادل والتجارة محليًّا.

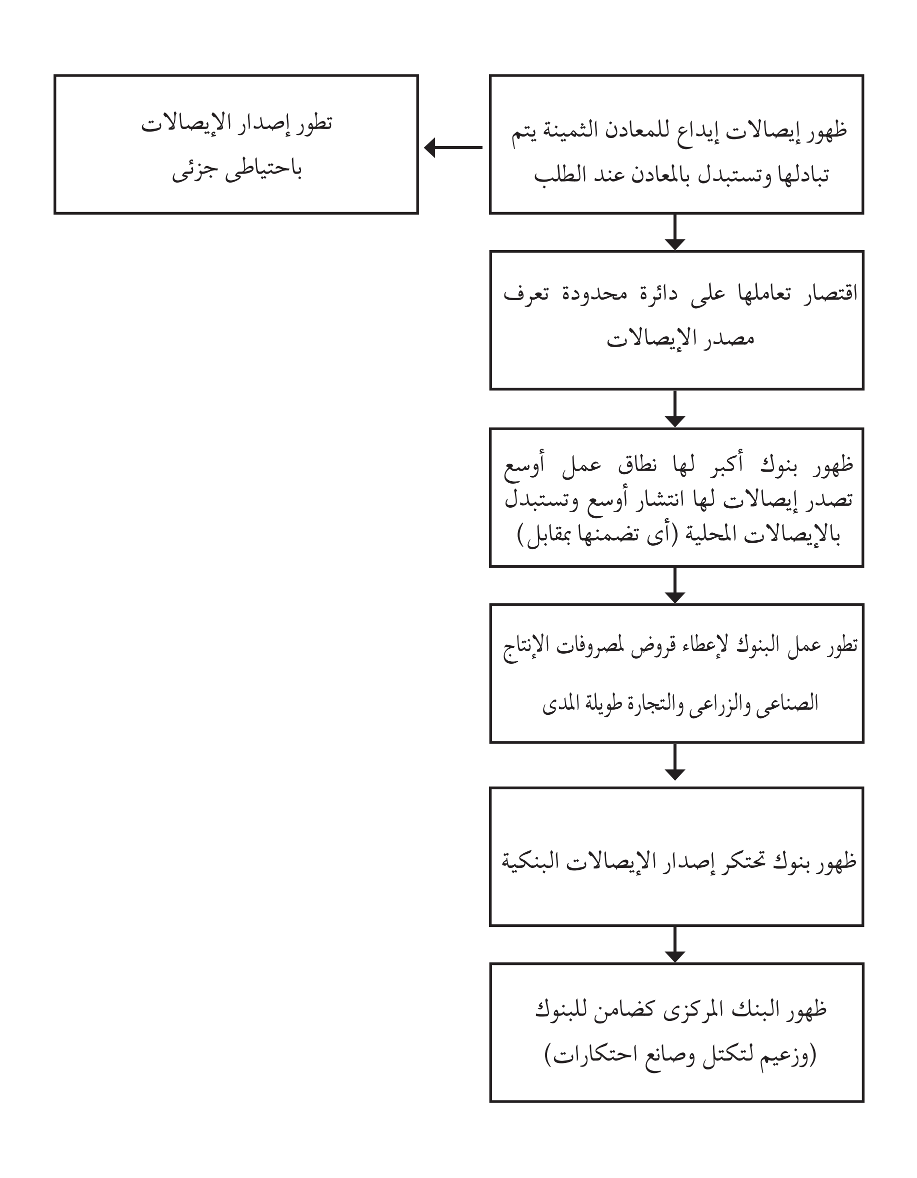
ثــم بدأ التبــادل التجاري على استحياءٍ بمعــدلات بسيطة بين مناطق العــالم المختلفة، وكانت المعامــلات التجارية تتم بالذهب أو الفضة. ومع اتســاع البلدان وتطور السلع وكثرة عدد المتاجرين والأســواق، احتاجت هذه التعاملات إلى نوع مــن الضمان يقدمه طرف ثالث. وكان هذا الضمان عــادة يتم من خلال شخصــ يجلس على منضــدة في الأسواق. وكلمة منضــدة بالإيطالية تعنى "بانكا" ومنها جاءت الكلمة الحديثة «بنك»؛ حيث بدأت هذه المعاملات في مدينة فينيسيا.

وكان هــؤلاء الأفراد الجالسون على المناضد لديهم علاقــات واسعة مع التجار أكثر من الأفراد المتاجريــن، ويعرفون أحوالهــم التجارية. ولهذا كانــوا يأخذون الإيصالات محــدودة التداول من المتعاملــين، ويصدرون بدلاً منهــا إيصالاتٍ تتمتع بقبول أوسع، مقابل نسبة من قيمة هذه الأوراق. ومــع تعقد الأعمال وظهور الصناعة والحاجة إلى المواد الخام لتصنيعها ثم بيعها، وزيادة عدد العمال والحاجــة إلى دفع رواتب لهــم على مدد كانت تطول كما في الصناعــة أو النقل البحري قبل تحقق العائــد من النشاط، فإن هذه الإيصالات المحدودة لم تعد تصلح كنظام لتسيير الأعمال التجارية. ولهــذا تم التوصل إلى نظــام جديد بعمل بنوكٍ تُصــدر أوراقًا بنكنوت، وتأخــذ تلك الإيصالات الممثلــة للعملات النقدية وتخصم منهم نسبة كعمولــة ثم تُعيد إصدارها في صورة أوراق بنكنوت

تتمتع بقبول أوسع. فكان أي تاجر يحصل على إيصالات من الأسواق يستطيع أن يذهب بها إلى أحد هذه البنوك ويحصل مقابلها على أوراقٍ بقيمة أصغر ولكنها تتمتع بقبول أوسع. وكان البنك في هذه الحالة يتحمل قدرًا أكبر من المخاطرة لأنه كان يضمن الإيصالات التي تصدرها البنوك الصغيرة في الأسواق. كما كانت هذه البنوك المركزية تُصدر أوراقًا من فئاتٍ أصغر لتمكن المتعاملين من دفع رواتب العاملين لديهم. أي أن هذه البنوك كانت خطوة مهمةً في سبيل تطوير المنظومة النقدية.

كما أن البنوك عندما أصدرت إيصالات فورية أو قصيرة المدى لمحاسبة موردي الخامات والعمال مقابل إيصالات بقيمة أكبر ولكنها طويلة المدى لحين إنتاج وبيع المنتج أو قدوم الشحنة التجارية، فإنها قد قامت في حقيقة الأمر بإعطاء ائتمان طويل المدى. وقد تم تطبيق هذا الائتمان على كل التبادلات طويلة المدى، فيما عدا البيع بالقطاعي أي بكميات محدودة، حيث كان يتم الدفع فيه فوريًّا. أي أن الدورة تبدأ بمنتج يحصل على أوراق البنكنوت من البنك ويشترى بها خامات ويدفعها رواتب للعاملين لديه، ثم ينتج المنتج ويدفعه إلى الموزع الذي يضعه في السوق ويقوم المستهلكون بشراء هذا المنتج من السوق مقابل أوراق نقدية أو أوراق ائتمان أو بنكنوت حصلوا عليها إما لقاء عملهم وجهدهم أو لقاء خامات كانوا يمتلكونها وباعوها، فيقوم التاجر في السوق بإعطائها للموزع بعد خصم ربحه الذي يقوم بدوره بإعطائها للمنتج بعد خصم ربحه الذي يقوم بسدادها للبنك بعد خصم ربحه. والمفروض هنا أن يكون المتبقي كافيًا لتغطية قيمة أصل البنكنوت الذي أصدره البنك في أول الأمر، بالإضافة إلى ربح البنك المفروض في صورة فائدة وغيرها. أي أن هذه الدورة تبدأ عندما يستخدم المنتج تلك الأوراق في دفع مقابل خاماته ورواتب العمال وتنتهي عندما ينفق هؤلاء العمال رواتبهم في السوق للحصول على المنتجات.

تطور البنوك


ظهور إيصالات إيداع للمعادن الثمينة يتم تبادلها وتستبدل بالمعادن عند الطلب
تطور إصدار الإيصالات باحتياطى جزئى
اقتصار تعاملها على دائرة محدودة تعرف مصدر الإيصالات
ظهور بنوك أكبر لها نطاق عمل أوسع تصدر إيصالات لها انتشار أوسع وتستبدل بالإيصالات المحلية (أى تضمنها بمقابل)
تطور عمل البنوك لإعطاء قروض لمصروفات الإنتاج الصناعى والزراعى والتجارة طويلة المدى
ظهور بنوك تحتكر إصدار الإيصالات البنكية
ظهور البنك المركزى كضامن للبنوك (وزعيم لتكتل وصانع احتكارات)

ومـدة دورة هذا البنكنـوت في النظرية البنكية التقليدية تساوى تمامًـا مدة دورة ائتمان السلع. أي أن مـدة الائتمان تساوي الفـترة الزمنية اللازمة لإنفاق النقـود في السوق، بفرض عدم ادخار النقود.

بهـذه الطريقة تكـون النقود المطروحة للتداول تقابـل السلع المنتجة تمامًـا والتي لم تصل بعد إلى أيـدي المستهلكـين ومازالت بصورة أو أخرى في حوزة المنتج. وهـذه هي أكثر حالة تكون فيها النقـود متصلة تمامًا بالإنتاج. وفي هـذه المنظومة تكون النقود المصدرة تسـاوي تمامًا السلع المنتجة. وتسحب النقود من التداول بمعدل استهلاك السلع، فإذا كانت كمية السلع الموجودة قليلة فإن هذه الإيصالات سوف تكون قليلة تبعًا لذلك وسوف تصدر البنوك أوراق بنكنوت أقل، وهكذا.

وهـذه الرابطـة المباشرة بين النقود والإنتاج تـؤدي إلى ثبات الأسعار. وادخـار النقود يعني أن النقود التي ستستخدم في شراء السلع تكون أقل، مما يؤدي أيضًا إلى ثبات الأسعار. ولكن الإصدار المركزي لوسيلـة التبادل هو الذي عطل التجارة والتبادل. كما أن جهات الإصدار المركزي بالغت في إصدار النقود مركزيًا دون توزيعها بصورة متوازنة على المجتمع كله.

٢-٢ بنك إنجلترا :

كانـت إنجلـترا محطمة اقتصاديًا في نهاية القـرن السابع عشر،حيث تم استنـزاف مواردها طيلة خمسـين عامًـا من الحروب المستمرة مع فرنسا، وأحيانًا مع النرويـج. فلجأ الملك ويليام الثالث إلى مقرضـي النقود الذين كانـوا قد دعموه للوصول إلى عرش إنجلترا، للحصول على القروض اللازمة لمواصلة الحروب لتثبيت ملكه. وكان الثمن الذي طلبه المقرضون هو أن يتم استصدار قرارٍ حكومي بإنشاء بنكٍ مركزىٍّ خاصٍّ بهم يستهدف احتكار إصدار النقود الورقية.

كان "بنـك إنجلترا" أول بنكٍ مركزىٍّ خاصٍّ في العـالم الحديث في دولةٍ قوية. واختير له هذا الاسم لجعل العامة يعتقدون أنه جزءٌ من الحكومة، وأنشأته مجموعة من الأرستقراطيين والمصرفيين الإنجليـز (لم تعلـن أسماؤهم أبدًا) بمرسومٍ ملكي صـدر في (٢٧) يوليو (١٦٩٤). وقد مُنح البنك فيمـا بعد حق احتكار إصـدار العملة الورقّية الإنجليزية، على أن يتم إقراض الحكومة ما تحتاج إليه مـن أموالٍ ورقية في مقابل صك حكومي مختوم بخـاتم "أدين لك" أو "أتعهد بأن أدفع لحامله". وتقومُ الحكومة بدفع فوائد عن هذا "القرض".

كمـا رُخص للبنك بتقـديم قروضٍ أخرى تجارية للعامـة في صورة نقود ورقيـة في مقابل فوائد، مستخدمًـا الضمان الحكومي نفسه وهـو الصكوك المختومة بخاتم "أدين لك" أو "أتعهد بأن أدفع لحامله"، كأن تلـك الصكوك الورقية من الذهـب الخالص. وتمكن البنـك بحصوله على الفوائد مـن نقـودٍ يصنعها من لا شيء ويقرضها كما يحلو له، من تكوين ثـرواتٍ هائلة، وكذا إعطاء الملك ما يطلب من "النقود". ومع تجديد مرسوم البنك في عام (١٧٨١) أصبح بنك إنجلترا بنكًا يقرض البنوك نفسها. وفي عام (١٨٤٤) ربط مرسومٌ ملكيٌّ جديد إصدار العملة الورقية باحتياطي الذهب كضمانٍ ومرجعٍ للقيمة، وتم منح بنك إنجلترا حق احتكار إصدار العملات الورقية.

وفي عـام (١٨٧٠) تم منح البنـك مسئولية تحديد سعر الفائدة علـى قروض العملات الورقية. وظلـت هذه العلاقة التكافلية بين أباطرة النقود والنخب الأرستقراطية البريطانية مستمرة إلى يومنا هـذا. ورغـم أن الملكة ليس لهـا سلطة حقيقية، إلا أنهـا تعملُ كغطاءٍ مفيدٍ لأباطـرة النقود الذين يحكمون «المدينة» (وهو الاسم الذي يطلق على ضاحية النقود والأعمال في لندن).

٢-٣ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الخاص :

كانـت البنـوك الأمريكيـة منذ نشأتهـا مملوكة ملكيـة خاصـة، وذات علاقاتٍ قويـة مع بنوك لنـدن. وكانـت كل ولاية تصدر نقودها الورقية. ويقول بعضـ المؤرخين إن السببَ الحقيقي لحرب الاستقـلال الأمريكيـة كان قيام الحكومـة الإمبراطورية البريطانيـة بإصدار قـرار بإلغاء صلاحية حكومـات المستعمرات لإصـدار عملتها غير المحملة بالفوائد، واقتراض مـا تحتاج إلى إصداره من البنوك الخاصة المرتبطة بالنخب البريطانية.

ووقعت عدة محـاولاتٍ على مدى (١٥٠) عامًا (قتل بسببها ستـة رؤساء للجمهورية) لإنشاء بنـكٍ مركزي خاص لأمريكا يحتكر إصدار النقـود فيها، حتى تم إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي بقرارٍ من الكونجرس في ديسمبر (١٩١٣)، يمتلكه عددٌ محدودٌ من أصحاب البنوك التجارية، ويحتكر إصدار النقود، ويوفر مصدرًا غير محدود من الأموال للحكومة الفيدرالية من خلال القروض. على أن يتم سداد (!) هذه القروض وفوائدها من حصيلة ضريبة الدخل التي تم إقرارها في الوقت نفسه الذي تم فيه إقرار نظام بنك الاحتياطي الفيدرالي.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول الهيمنة العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت

السلطة المالية العالمية إلى نيويورك.

٢-٤ جذور النظام المالي العالمي الحديث :

وهكـذا أصبحت البورصة وبنـك إنجلترا وسوق المال في لندن واقعـين تحت سيطرة المصرفيين التجـار في لندن منذ عـام (١٨١٠)، الذين نجحوا مع الوقت في ضم المراكـز المالية المحلية والبنوك التجاريـة وبنوك الادخار وحتى شركات التأمين تحت شبكتهـم المالية ، ليتم من كل هذه تشكيل نظـام مالي واحد على مستوى دولي يتحكم في حجم ومعدل تدفق النقود، ولذا كانوا قادرين على التأثير على - إن لم نقل التحكم في- الحكومات من جانب، والصناعات من جانب آخر.

وفي خـلال القـرن التاسع عشر ومع استقرار الذهب كمعيار، واستقـرار النظام المصرفي العالمي الحديث، نما حول هذا الهرم المقلوب للمحتوى النقدي تشكيلٌ من مؤسساتٍ ماليةٍ كثيرة أصبحت تتخذ شكل نظام المجموعة الشمسية بمعنى أن:

- هنـاك بنكًا مركزيًا تحيط به مجموعـة من المؤسسات المالية الخاصة التابعة، تكاد تكون خافية على الجميع، ويتحكم البنك المركزي فعليًا في هذه المؤسسات.

- تأتي البنوك التجارية في مرتبة ثانوية وخارج الدائرة المركزية، تحت اسم "مصارف البورصة" وتشمـل هذه البنوك أسماءً شهيرة مثل بنك ميدلاند وبنـك لويدز وبنك باركليز في إنجلترا وبنك ناشيونال سيتي وبنك كريدي ليونيز في فرنسا وبنك دارمشتات في ألمانيا.

- وبعـد هذه المرتبـة الثانية توجد دائرة ثالثة من مجموعاتٍ مـن المؤسسات ذات القدرة المالية المحدودة، ولكنها قادرة على تحريك وتجميع وحشد الأموال من العوام، وتشمل هذه الدائرة تشكيلة عريضة من بنوك الادخار وشركات التأمين ومؤسسات الائتمان.

٢-٥ كيف يتم إنشاء البنوك؟

يتـم إنشاء البنوك بترخيص خاص، وليس من الضروري أن يكـون لدي المؤسسين رأس المال المصـرح بـه في صورة نقدية سائلة، بل يكفـي أن يكون لديهم نقود (ولـو بقروض من بنوك أخرى قائمـة) تكفي لمصروفـات التأسيس والمقر وبعضـ المصروفات الإدارية، ثم مـا يكفي لشراء بعض

السنــدات (مثل سنــدات الخزانة أو خطابات ضمان مــن بنوك أخرى، وهي أيضًــا مجرد أوراق) ستمثــل الاحتياطي المبدئي الذي على أساسه سيبدأ إصدار القروض فور فتح أبواب البنك وطبع شيــكاتٍ للمقترضين وكتابة أرقام تمثل الائتمان الممنوح لهم أمام أسمائهم على شاشات الحاسب. ويمكن للبنك إصدار قروض تصل قيمة كل منها لكل عميل مقترض إلى عُشر رأس المال المدفوع الأول (الــذي دفــع في صــورة سائلة أو في صورة قروضــ أو خطابات ضمان من بنــوك أخرى). بما يجعلــه مدينًــا لمجمع البنوك بقروض تســاوي إجمالي ما أصدره من قروضــ لعملائه تحسب عليها فائــدة يومية (تســاوي فائدة الإقراض بين البنــوكLIBOR وهي أقل من الفائــدة المحسوبة على العمــلاء المقترضين). وحال ورود إيداعــات من المتعاملين، سيتم ســداد القروض الأولية. ويمكن للبنــك أن يصــدر قروضًا يصــل إجماليها إلى أضعــاف رأس ماله (الورقي) المدفــوع، ما قد يصل إلى أكــثر مــن عشــرة أضعاف (تصل في بعض بنــوك أمريكا إلى أكثر مــن ٥٠ ضعفًا) فيما يسمى بنظــام الاحتياطــي الجزئي. بل ويمكن للبنك نفســه أن يُقرض بعض مساهميــه لدفع نصيبهم في رأســ مال في البنك نفسه! وبعض البنوك بدأت فعلا دون رأس مال حقيقي سائل، ولكن سرعان مــا أصبحت مؤسسات مالية قوية رغم بدايتها العجيبــة. ويحدد البنك المركزي الاحتياطي الذي يتعــين الاحتفاظ به، كنسبة من إجمالي قيمة أذون الخزانــة الحكومية الموجودة لدى البنك مضافًا إليها إجمالي الإيداعات.

ويتــم هذا وأكثر إذا كان هناك ضوء أخضر لكل الجهــات الرقابية بالسماح بإنشاء البنك مهما كانت الظروف. ويمكن استخدام هذه المخالفات للقوانين المكتوبة للبنوك كمسوغات لإلغاء رخصة البنــك في حال وجود رغبة لدى أولي الأمر لإغلاقه. ولكن معظــم البنوك تبدأ برأسٍ مال معقول (دبــره المساهمــون بوسائلهم الخاصة ولو كقروض من بنوك أخــرى) وعادة لا تكون في نية أحد من المساهمــين خداع الناس، بل لعل معظمهم لا يدركــون حقيقة البنوك، ولكن النظام يعطيهم مزايا يحسبون أنها تجارية ولكنها تؤدي إلى الإثراء على حساب الجميع.

٢-٦ دور البنوك:

البنــوك إذن لا تعدو أن تكون مؤسسات لإعطاء تفويضــات لبعض الأفراد (المقترضون) لكي يأتمنهــم أفراد المجتمع في حــدود قيمة معينة تساوى قيمة الائتمان المسمــوح به لهؤلاء المقترضين، ومتابعتهــم واسترجاع هذه القيمة منهــم مضافًا إليها الفوائد المقررة، والحصول على ضمانات منهم

تضمن عملية الاسترجاع هذه.

والمُؤتَمن (المقترض) هو فرد يقوم بإدارة عملية توجيه واستخدام بعض الأصول والسلع والجهود والخدمات من المجتمع في إقامة مشروع معين، وذلك عن طريق تفويض الائتمان الذي يحصل عليه من البنك.

وإعطاء المقترض الائتمان في صورة قرض يعني في حقيقة الأمر إعطاءه ترخيصًا لكي يأتمنه بقية أفراد المجتمع على سلع وخدمات وجهود إنتاجية وخدمية في حدود قيمة قرضه، في مقابل أوراق دفع يصدرها هذا المقترض، ويتولى البنك مسئولية اقتضاء هذا الائتمان من هذا المقترض، إما في صورة مدفوعاتٍ نقدية منه، أو في صورة أصولٍ رصدها هذا المقترض لضمان وفائه بما ائتمنه عليه أفراد المجتمع، مضافًا إليه فائدة البنك، الذي لم يتعدَّ دوره عن كونه مسئول حساباتٍ ومحصل ديون مدعمًا بكل ترسانة القوانين التي تفرض احترام قوانين النقد والشيك والائتمان، وكذا كل جبروت الدولة ممثلاً في مؤسسات فرض القوانين كالشرطة والمدعي العام والمحاكم. في حين أن الفاعلين الحقيقيين لعملية إنتاج وتوزيع السلع والخدمات هم أفراد المجتمع بما فيهم المقترضون.

وتستطيع البنوك في حقيقة الأمر إيجاد أي كمية من النقود يقترضها الناس، لأنها توجدها من لا شيء بمجرد كتابة قيمتها على شاشة الحاسب أمام اسم المقترض. وكلما أصدرت البنوك المزيد من القروض، كلما زادت النقود المطروحة للتداول في المجتمع (أي زاد ما يسمى بالمحتوى النقدي). وزيادة المحتوى النقدي مع عدم زيادة الإنتاج وحجم التبادل يؤدي بالضرورة إلى ما يسمى بالتضخم وإلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وانخفاضها يؤدي إلى فقدان الناس القدرة على توفير احتياجات بعضهم من السلع والخدمات، مما يضطر الناس لبيع ممتلكاتهم رخيصة للحصول على النقود لشراء احتياجاتهم، مما ينتج عنه انتقال الثروة الحقيقية إلى مصدري النقود. وبعد أن كان المحتوى النقدي لا يتعدى الإنتاج المتبادل، أصبح يساوى إجمالي الديون، لأن كل النقود الموجودة أوجدت عندما تم اقترضها .

وكلما مولت البنوك المزيد من الأنشطة الخدمية والسيادية (مثل السياحة والفن والترفيه والإعلام والأمن والقوات المسلحة وغيرها) بالقياس بالأنشطة الإنتاجية (مثل التعدين والزراعة والصناعة والصيد وتربية الماشية والأغنام) كلما زاد التضخم وانخفضت القوة الشرائية للنقود؛ بسبب زيادة كميات النقود التي تسعى للحصول على السلع المتوفرة والتي لا تزيد بمعدل زيادة

النقــود المتداولة. ورغــم أن النخب فقط هي التي تتعامل مع البنــوك، إلا أن القروض البنكية تؤثر علــى كل الأعمال وترفــع كل الأسعار وتخفض من قيمة النقود في أيــدي الجميع، أغنياء كانوا أم فقراء.

وليس للبنوك في حقيقة الأمر أية سلطة أو صلاحية لإصدار نقود من أي شكل. إن ما تفعله لا يعدو أن يكون الترخيص للتجار بأن يصدروا النقود عن طريق إصدار أوراق تبين ديونهم للمجتمع. فــإذا ذهب أحدهم إلى أحد البنوك وطلب قرضًــا قيمته مائة ألف جنيه مثلاً مقابل رهن منزله، فإن مــا يقوم به البنك هو فقط تحويــل المنزل المرهون إلى إمكانية نقود، أما الذي يُصدر النقود في حقيقة الأمر فهو هذا الشخص المقترض. وهو يصدرها في هذه الحالة في صورة شيكات موقعة باسمه. وكل مــا يفعله البنك هو أن يقيد في حســاب الشخص مائة ألف جنيه مثلا، ثم ينطلق هذا الشخص في الســوق بدفــتر شيكات ليأخذ من غيره سلعًا وخدمات بحدٍّ أقصــى قيمته هذا القيد الذي وضعه البنك في دفتر الحسابات أو على شاشة الحاسب أمام اسمه. أي أن الشيكات هي التي تبدأ عملية إصــدار النقود، والنقود لا تعدو أن تكون وسيلة لنقل تلك القيم. ورغم أن النقود السائلة قد تحمل اسم الحكومة أو اسم بنك الإصدار، إلا أنها لا تعدو أن تكون نابعة من كاتب الشيك، حالما يكتبه. فالبنوك لا تُقرض رأسمالها ولا فوائضها ولا حتى الودائع لديها.

والمقترضــ يصبح حاملاً لتخويل قانــوني لكتابة شيكات في حدود قيمة القرض المسموح له به واستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من المجتمع. وحالما يقبلُ بائعٌ لسلعة ما هذه النقود الجديدة (الشيكات)، فإن نقودًا جديدة تظهرُ في سوق العمل. وتظل تلك النقود نقودًا موجودة في التداول في المجتمع حتى يستعيدها المقرض الذي أصدرها في أول الأمر، وذلك بأن يتحول إلى بائع يعرضــ سلعة أو خدمة مــن إنتاجه في السوق. وحتى يحدث هذا، فقد تُستخدم تلك النقود التي أصدرها في إتمام عددٍ غير محدود من المعاملات.

وعنــد التقــدم بطلبٍ للحصول على ائتمــان بنكي (قرض). يقوم البنــك بتقييم الملاءة المالية للمتقدم، أي الضمانات التي لديه والتي يتعين عليه أن يرهنها للبنك للحصول على هذا القرض، ثــم يوقع على اتفاق بالرهن. وهنا يقوم البنك بفتح حسابٍ له وتحديد سقف الائتمان المسموح له، والــذي يمثل القيمة الأساسية للقرض. أي أن هــذا الشخص يعطي للبنك سندًا قانونيًّا للاستيلاء على الأصل العيني الذي رهنه (منزل أو مزرعةٍ أو مصنع....) مقابل الحصول على ترخيص بكتابة شيكاتٍ أو صرف نقودٍ سائلة لا يزيد إجمالي قيمتها على قيمة قرضه.

ويعطـي المقترض تعهدًا علـى نفسه بأن يجتهـد في استرجاع النقود التـي أصدرها عن طريق مبادلتها بسلع وخدمات بنفس القيمة مضافًا إليها قيمة الفائدة المقررة. وعليه أن يبيع سلعًا وخدمات بقيمـةٍ تزيد علـى النقود التي أصدرها في أول الأمر، بما يكفي لدفع هـذه الفائدة. وإذا نجح في هذا فسـوف يستطيع أن يحتفـظ بممتلكاته، وإذا فشـل فسوف يستولي البنك علـى تلك الممتلكات. وهكـذا يصبح أصحـاب البنوك أثرياء جدًا على حسـاب الجميع، رغم أنهم بـدءوا بغير أموال أو بأمـوال الآخرين. وهذه المنظومة البنكية هى التي تمكن نخبًا منتقاة من الإثراء الفاحش عن طريق فرض ضرائب هائلة على الجميع.

ومسحوبات الناس من البنوك لا تؤثر على الحصيلة الإجمالية من الأموال المطروحة للتداول في مجمع البنوك، لأنها تسحب من بنك لتودع في بنك آخر ربما في اليوم نفسه. وإذا وضعنا في الاعتبار نظام الاقتراض بين البنوك وتبادل الإيداعات كاحتياطي بين البنوك المحلية وبنوك الاحتياطي، فإن تعامل الناس في النقود وتبادلها يفقد معناه وتأثيره على الإجمالي النقدي في مجمع البنوك بصورة تزيد كلما زادت حداثة المجتمع.

ومـن كانت لديه القدرة على الحصول علـى الائتمان من البنوك واستغلاله، سيمكنه التحكم في الأسواق بصورة لا تقارن بقدرات أي ثري يستخدم ثروته النقدية فقط.

ومصدرو النقود أو ملاك البنوك المركزية والمتحكمون فيها هم مجرد تكتل يحتكر إصدار النقود لـه نفس أهداف أي تكتل احتكاري اتفق أعضاؤه فيما بينهم لضبط حدود التنافس والحفاظ على أرباحهم وزيادتها، ومنع دخول الغرباء إلى المهنة. ومن المدهش والغريب والصادم أن البنوك الخاصة والمركزيـة كلها رغم مظاهر الاحـترام الشديد لا تعدو أن تكون تكتـلًا احتكاريًا، بحيث أصبحت النخبـة الرأسمالية البنكية هي التـي تقرر من الذي سوف يحصل على النقود ومن الذي سيحرم منها، أي من سيعطى تفويضًا بتوجيه طاقات المجتمع وسلعه وخدماته لإقامة مشروع ما ومن سيحرم هذا التفويض.

٣- الفائدة - أي الربا

الفائدة هي وسيلة لفرض ضرائب على كل نواتج الأنشطة الإنسانية التي يتم تبادلها باستخدام النقــود التي يتم اقتراضها لفترة زمنية محددة وبمقابل زمني "ثابت أو متغير". وهذه الفوائد التي تضيفهــا البنــوك ترفع أسعار كل السلع بصورة ترغم الجميع على رفــع أسعار سلعهم وخدماتهم في حلقة جهنمية مفرغة.

وحيــث إن إصدار النقود يتم في صورة قروض للحكومة أو للعامة والشركات فإن هذا يعني أنه يتــم فرضــ الفائدة على الجميع حتى مــن غير المتعاملين مع البنوك. وحيــث إن الحكومة ليس لها دخــل يمكنها من دفع الفوائد المقررة على قروضها، فهــي بطبيعتها تنفق الأموال فقط، فكان لا بد مــن إيجاد مصادر دخل للحكومة لدفع فوائد النقود المقرضة لها، وذلك عن طريق فرض الضرائب بأنواعهــا، والتــي لا تعــدو في ضوء هذا أن تكون جبايــة عامة لصالح من هــم وراء البنوك والبنوك المركزية.

٣-١ من أين تأتي الفوائد؟

ولأن البنــوك توجــد أصول النقود المقترضة فقط، ولا توجد ما يكفــي لدفع الفائدة أيضًا، فمن أين إذن تأتي النقود التي تمكن أي مقترض من دفع الفائدة المفروضة عليه؟ إنها تأتي من الآخرين. أي أنــه لكــي يتمكن البعض من دفــع فوائدهم، سوف لن يتمكن البعضــ الآخر من دفع أصول قروضهــم، ممــا سينتج عنه إفلاسهم وفقدانهــم للضمانات التي أعطوها للبنــوك. أي أن هذا النظام يخلق تيارًا لا ينقطع من الإفلاسات، وزيادة مستمرة في ثروة النخبة على حساب الجميع.

وتحتفــظ النقــود بقيمتها إذ تساوى معدل إيجاد النقود مع الزيــادة في حجم التبادل التجاري. ولكــن النقود تزيد في الحقيقــة بمعدل أكبر من هذا بكثير لتمكِّن نسبــة معقولة من المقترضين من الوفاء بخدمة ديونهم (الربا أو الفائدة) مما ينتج ظاهرة التضخم وتهاوي قيمة النقود باستمرار. وهذا التضخم يمثل ضريبة أبدية على النقود في النظام النقدي الحديث.

وفي حالة القروض طويلة الأجل، تزيد الفوائد على الأصول المقترضة بصورة كبيرة. فإذا لم يتم

إيجاد المزيد من النقود باستمرار، فسوف تتزايد معدلات الإفلاس والاستيلاء على الضمانات. ولكن المزيد من النقود يعني المزيد من القروض والديون لخدمة الديون القديمة. وهكذا تتزايد الديون بلا سقف وبلا حد. ولا يمنع الفوائد من التهام كل الثروات إلا هذا الفاصل الزمني بين القروض واستحقاق الفوائد عليها. ولهذا تتزايد الديون والإنفاقات الحكومية، وتتزايد الإعلانات عن القروض المتاحة للعامة بشتى عوامل الجذب.

إن اكتساب النقود من النقود هو الربا المحرم، ولكنه الآن أصبح مهنة محترمة. إن ما يقوم به النظام الربوي المالي هو فرض الضرائب على الوجود الإنساني نفسه، وحرمان الإنسان من أن يحتفظ بثمار جهده وكده. لقد تسبب هذا في خلق نوع من العبودية للأغنياء، ولكنها عبودية غير شخصية ليست فيها علاقة إنسانية بين السيد والعبد. ولا عجب إذن في أن الله تعالى أنذر الذين لا يذرون الربا بحربٍ منه!

٣-٢ الفوائد ودورة الأعمال :

إذا افترضنا جدلاً أن إقراض النقود الحقيقية بفائدة أمرٌ مقبول، فقد يبرر هذا أن يقوم المقترض بدفع مبلغ متفقٍ عليه في مقابل الاستخدام المؤقت لأصول المقرض الموجودة لديه فعلاً. أما إذا تذكرنا أن النقود يتم إيجادها من لا شيء بمجرد جرة قلم أو نقرةٍ على مفاتيح الحاسوب، فلماذا إذن يحق لأي شخصٍ أن يحصل على رسوم عن هذا؟ لماذا تقوم المصارف بتحصيل إيجار على لا شيء؟ إن هذا يعني في حقيقة الأمر أن جهات إصدار النقود تعتبر أنها تمتلك المجتمع بكل ما فيه ومن فيه، وتحصِّل إتاوة ممن يرغب في الترخيص له باستخدام بعض أفراده ومصادره الطبيعية وثرواته لفترة زمنية يتفق عليها لتحقيق مآرب من مأربه أو إقامة مشروع ارتآه!

وحيث إنه يتعين إصدار المزيد من القروض حتى يتمكن البعض من الاستيلاء على ما يكفي من النقود لدفع قروضهم وفوائدها، فسوف يعاني آخرون من نقص في النقود المتاحة لهم يساوي ما أخذه الأولون لدفع فوائدهم. وعادة ما تتكون المجموعة الأولى من المشتغلين في السلع الرائجة، والذين لديهم قدرة متميزة على تحقيق التراكم الرأسمالي دون شفقة أو تراحم، ومن لديهم كفاءة مالية في إدارة أعمالهم. وستتكون المجموعة الثانية من المشتغلين بالسلع الكاسدة ومن ليست لديهم القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي وذوي الكفاءة المتدنية في إدارة أعمالهم. أي أن فرض

الفوائد المصرفية على النقود التي تصدر من البنوك في صورة قروض تُحدث عجزًا في النقود المتاحة للتبادل بما يمنع بعض المدينين من الحصول على ما يكفي من النقود لتخليص ضماناتهم، ويمنع المجتمع من أن ينشغل بعض أفراده بالمهام الحيوية التي لا يمكن بيعها كسلع، مثل الثقافة والتعليم والأدب وغيرها من العلوم الإنسانية، ويفسر أيضًا ميل النظام الرأسمالي إلى تحويل كل الأنشطة إلى سلع تباع وتشترى، وكل العلاقات الإنسانية حتى بين أفراد الأسرة الواحدة إلى علاقاتٍ تعاقدية بمقابل مادي ونقدي.

إن البنوك في النظام البنكي الحديث في حقيقة الأمر تُطلق المقترضين منهم ليتصارعوا جميعًا مع الآخرين في هذا العالم القاسي للظفر بما يكفي لدفع الفوائد المفروضة، في صورة مأساوية من حرب الجميع ضد الجميع. والبنوك تفعل ذلك مع الجميع، بحيث يصبح الجميع مدينين للبنوك بأكثر من النقود التي أوجدتها عند إقراضهم إياها وأصبحت متداولة فيما بينهم. أي أنه لكي ينجو البعض ويتمكنوا من سداد قروض البنوك، فإنه يتعين عليهم أن يأخذوها من الآخرين، ويتركوهم ليواجهوا خطر الخسارة والإفلاس والاستيلاء على ضماناتهم. إن النظام النقدي الحديث يستلزم أن تكون هناك أفواج لا تنتهي من الخاسرين والمفلسين لكي يتمكن البعض من سداد ديونهم للبنوك.

ولكن أين تذهب حصيلة الفائدة أو الربا؟ إن ما تقوم به البنوك في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون عملية ضخ للثروة من العاملين المنتجين إلى النخبة المتميزة غير العاملة غير المنتجة، ومن العامل المدين إلى الدائن المسيطر. ويؤدي أيضًا إلى مضاعفة أسعار السلع والخدمات، حيث إن الفائدة تضاف إلى كل شيءٍ وفي كل مراحل الإنتاج والعمل. حتى وإن كان بعض الناس لا يتعاملون مع البنوك، إلا أنهم لا يعيشون منعزلين في المجتمع، فهم يتعاملون لا محالة مع غيرهم من المتعاملين مع البنوك، ويستهلكون سلعًا وخدمات محملة بالديون والفوائد. وقد أجرت باحثة ألمانية تدعى الدكتورة مارجريت كيندي دراسة عن الأعباء التي تُضاف على أسعار السلع والخدمات في مجتمع غربي متطور من جراء هذا الربا فوجدت أنها تمثل ٣٨٪ من تكلفة المياه و٤٧٪ من تكلفة الصرف الصحي و٧٧٪ من إيجارات المساكن الحكومية. وحيث إن الفئات الأفقر في المجتمع عادة ما تضطر إلى العمل في وظائف برواتب ثابتة ونادرًا ما تقترض من البنوك لإقامة المشروعات، فقد وجدت نفس الدراسة أن الـ ٨٠٪ الأفقر في المجتمع تدفع فائدة أكثر من تلك التي تحصل عليها، في حين أن الـ ١٠٪ الأغنى تكسب ضعف ما تدفع من الفائدة، أي أن الفائدة ينتج عنها الانتقال

الدائم للثروة الحقيقية إلى أعدادٍ أقل بما يؤدي إلى تركز الثروة وظهور الثراء الفاحش والشركات الكبرى والاحتكارات.

كما ينتج عنها أيضًا (بالإضافة إلى الانتقال المستمر للثروة من الأغنياء إلى الفقراء) انتقالٌ مستمرٌّ للثروة العينية الحقيقية من التجار الخلوقين الملتزمين إلى الذين يتميزون بالشراسة في السعي لتحقيق التراكم الرأسمالي للثروة دون ضوابط.

ومع تطور أعمال الإقراض بما يزيد من المحتوى النقدي في المجتمع، تحدث الظواهر التالية:

١- تبدأ المشروعات الناجحة بتمويل توسعاتها ومشروعاتها الجديدة ذاتيًّا دون الحاجة إلى اقتراض جديد من البنوك، وهذا ليس مرغوبًا فيه بالنسبة إلى البنوك.

٢- يحدث تضخم في الأسعار مما يفقد العملة النقدية قيمتها وتصبح السلع المحلية أغلى من مثيلاتها المستوردة بما يؤثر سلبًا على التجارة الدولية التي تستفيد منها النخبة.

٣- يزداد العجز النقدي الذي يعاني منه البعض ويتعثرون في دفع الفوائد بصورة تجعل مصيرهم الانهيار لا محالة ويصبحون هدفًا للاستيلاء على ضماناتهم قبل أن يزداد العجز بما يأكل قيمة الضمان.

وهنا تصل الدورة إلى منتهاها ويحين موعد عكس الدورة، بصورة توقف تدهور الأمور، وتحافظ على تميز النخب وتحقق المكاسب؛ فيقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة بالتدريج أو مرة واحدة، وتتوقف البنوك عن إصدار القروض الجديدة وتقوم باستدعاء القروض القديمة. وطبعًا يعجز المتعثرون عن الوفاء بهذه الزيادات فيتم الاستيلاء على أصولهم المرهونة للبنوك بعد أن تدهورت قيمة الشركات وأكلت الفوائد قيم الضمانات. وتباع كثير من الأصول بأسعار بخسة، ويحدث انتقال كبير للثروة من الخاسرين والفقراء إلى النخب والأغنياء.

وبعد استقرار الغبار بعد هذا الانهيار، تبدأ بالتدريج دورة جديدة بخفض الفوائد وإصدار القروض الجديدة لأجيال جديدة من اللاعبين أو الفرائس، بالإضافة طبعًا إلى النخب المنتقاة والمحظوظة من

القدامى الذين انكشف غبار الانهيار السابق عن بقائهم في هذا الصراع الدارويني.

وهكذا فرضت النخب الرأسمالية منظومة نقدية غريبة جداً:

- يتعامل البشر معًا باستخدام وسيلة للتبادل (نقود) تصدرها مؤسسات مالية يتحكمون فيها تمامًا.

- هذه النقود لا بد أن يتم اقتراضها، أي يقترض الناس الوسيلة التي تمكنهم من التعامل سويًا.

- يدفع الجميع نسبة من ثرواتهم وجهدهم مقابل الاستخدام الزمني لهذه الوسيلة.

- كل النقود المطروحة للتداول تم اقتراضها، بحيث إذا أعيدت القروض أو استردتها النخبة فقد الناس القدرة على التعامل سويًا.

ويمكن النظر إلى المنظومة النقدية ومنظومة الائتمان على أنها:

- أداة لتوزيع الناتج القومي وتوجيهه عن طريق إتاحة الائتمان للبعض دون البعض.

- أداة لمحاباة البعض بالمقارنة ببقية الناس (النخبة).

- أداة لتنشيط العمل في مجال معين بالنسبة إلى غيره من مجالات الأعمال بإتاحة الائتمان فيه.

- أداة لتشغيل الكثرة لصالح النخبة.

- أداة لنقل الثروة من الكثرة إلى النخبة.

- أداة لإطلاق عملية إنتاج الثروة والسلع والخدمات وتبادلها أو تقييدها.

٤- طبيعة النظام المالي والبنكي الغربي

كانت الدولة باستمرار أعظم محتكر في التاريخ، لأنها بالضرورة هي المحتكر الوحيد للسلطة، وكانت أيضًا أكبر مصدر لمصائب الاحتكار التي مُنيت بها البشرية. ولولا تدخلها لدعم الاحتكارات التجارية، لما استطاع أي احتكار أن يبقى، بل ولسببت محاولات الاحتكار خسائر جمة للمحتكرين. فرغم أنها هي التي تصدر القوانين المضادة للاحتكار، إلا أنها في الوقت نفسه هى التي تعطي التراخيص وحقوق الاختراع والملكية والدعم وتفرض التعريفات، وتعطي المزايا الضريبية، وهي التي تتحكم في النظام النقدي الذي عن طريقه يتم ضمان بقاء الاحتكارات. ورغم هذا فإن الحكومات لا تتورع عن أن تقدم نفسها كحامية للناس في مواجهة الاحتكار.

ومهما كانت ادعاءات رجال السياسة، فإن أداءهم يُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الأمر لا يعدو أن يكون تركيزًا للقوة والسلطة في أيدي أناس كانوا دائمًا يسعون إليها، بل إن الحكومات سمحت لنفسها أن تكون أدوات طيعة في أيدي المتآمرين ضد الصالح الإنساني العام. فعن طريق سلطاتها الداعمة لمصالح جماعات الضغط والنخب، فإنها تجذب إليها كل من يكرهون قانون التنافس الحر الفطري، ويكرهون تطبيقه على أنفسهم، حيث يمكنهم عن طريق تقديم الرشاوى الانتخابية شراء ذمم نواب الشعب لاستصدار القوانين واللوائح والقرارات لمحاباتهم. وهذه الاعتداءات على منظومة المبادرة الشخصية الحرة تتم بطبيعة الحال تحت ستار التظاهر بحمايتها.

إن النظام البنكي الغربي كله بما فيه البنوك المركزية وعلى رأسها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (وهم الذين يصدرون العملات النقدية ويحددون معدل الفائدة على القروض) كلها مملوكة ملكية خاصة لأفراد يمثلون منذ نشأة الحضارة المادية الغربية النخب المسيطرة. والنخب المسيطرة هي خليط وتكتل من رجال المال والبنوك والساسة والملوك والأسر الأرستقراطية الحاكمة وكبار رجال الصناعة وكبار القادة وبعض كبار العلماء، وخصوصًا في العلوم الإنسانية أو العلوم العلمية التي يتضح أن لها مردودًا وأهمية في تسيير أمور العامة. وهي تدير البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية كأي مؤسساتٍ تجارية خاصة أخرى، بغرض تحقيق الربح والسيطرة. بل إنهم يستولون على كل ما يريدون من ثرواتٍ حقيقية في العالم عن طريق خلق النقود، حيث يتم

شــراء المشروعات والمصانع والأصول بمجرد وضع أرقام أمام اسم الشخص الذي يقع عليه الاختيار لتملكها.

لقــد كان أساس الإمبراطورية الأنجلو أمريكية هو فرضــ ضريبة على كل العالم للاستفادة من كونهــا القــوة العظمى عن طريق اصطناع عملــة نقدية، وفرض استخدامها علــى العالم كله (تحت تهديــد القوة) لتبادل السلع الأساسيــة وعلى رأسها البترول، وتوريط الجميع في اقتراضها وتحصيل فائــدة علــى استخدامها، وطبع المزيــد منها حسب هواهــا واستخدامها في شــراء (أو الاستيلاء!) علــى مصــادر الخامات الأساسية و ثــروات الجميع أو الاستيلاء عليها. ولا مجــال هنا لسرد تاريخ الإمبراطوريــة الإنجليزية الغريب في هــذا الصدد. لكن أمريكا شنت حروبًــا كثيرة في الستين عامًا الماضيــة وأغارت وقذفــت بالقنابل والصواريخ كلاً من سوريا ولبنــان ونيكاراجوا والسودان وكوريا وفيتنــام وكمبوديا ولاوســ وأفغانستان والعراق وجواتيمالا وتيمور الشرقيــة والسلفادور وكولومبيا وجمهوريــة الدومينيكان والصومال وهايتي ويوغسلافيا وبنما وغيرهم. وهي دول لا يجمعها شيء سوى أن أمريكا ترغب فى أن يلتزم الجميع بالنظام الاقتصادي الذي وضعته لمصلحتها.

بل إن كبرى المؤسسات المالية العالمية وخصوصًا في الغرب أدركت أن الحروب هي أكثر الأنشطة ربحًــا! فهي تمول طرفي كل نزاع وتقرضهم النقود بما يمكنهم من شراء وتصنيع عتاد الحرب وتورطهم في الديــون بما يمكن من تحصيل الفوائد الباهظة لسنوات طويلة بعد الحرب. وقد يوقعون بين الدول والأمم، ويسلحونهــا بتمويلها بنقود يوجدونها من لا شــيء، ويتبنون الحكومات الموالية ويسقطون ما عداها.

٤-١ التراوح بين التضخم والكساد :

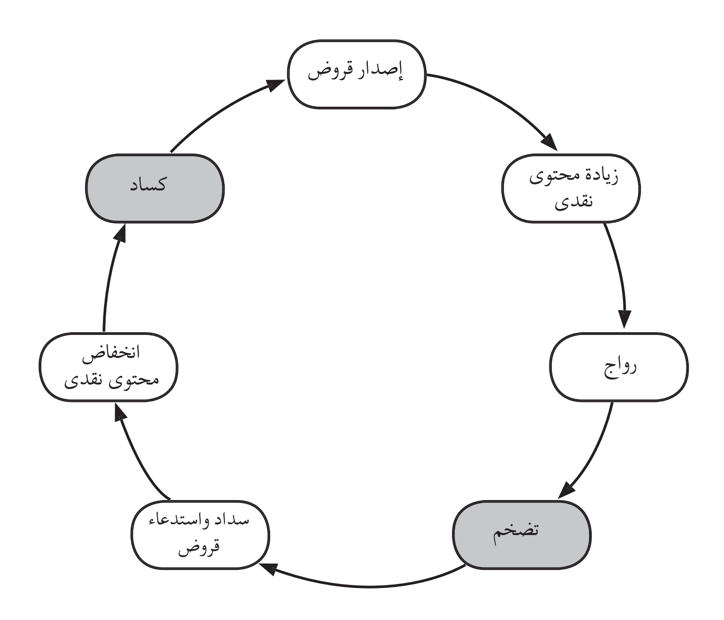
إن التمادي في اصطناع هذه النقود العجيبة تسبب في إحداث ظاهرة التضخم والزيادة المستمرة في الأسعــار؛ لأن الزيــادات المستمرة في كمية النقود المصــدرة لا تذهب كلها للإنتاج بل لإحكام السيطرة الثقافيــة والاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكريــة. وفي نظام إصدار النقود في صورة قروضــ من البنوك، فإنه يتعين زيــادة المحتوى النقدي المتداول في المجتمــع باستمرار لمنع حدوث ركــودٍ اقتصادي، وذلك لتمكين المقترضــين من سداد الفوائد التــي لا يوجدها الاقتراض، وكذا لإحــلال نقود جديدة بدلاً مــن تلك التي تختفي بسداد القروض، مما يتسبب في تدهور مستمر في

قيمة النقود.

إن السبب في عدم استقرار الأعمال وشلل الاقتصاد في حالة التضخم هو الارتباك الناتج عن اطلاق نفس الاسم على وحدة الحساب طوال مراحل اضمحلالها في القيمة. ففي بداية موجة التضخم قد تنخفض القوة الشرائية للوحدة الحسابية بما قيمته ١٪ شهريًا أو أكثر. فإذا داومنا على تسمية الوحدة الحسابية المتهاوية في القيمة جنيهًا مثلاً أو دولارًا طوال هذه المراحل، فإن هذا يُفسد عملية التبادل لا محالة. لقد فقد الدولار أكثر من ٩٥٪ من قيمته منذ إصداره حتى الآن. ومع حدوث الانخفاض الدائم في قيمة وحدة التبادل، فإن البائع يضطر إلى خفض فترة السماح الزمنية بين عملية البيع وعملية قبض الثمن، وإلا تعرض للخسارة بسبب الانخفاض المستمر للقوة الشرائية للوحدة النقدية. وهذا الأمر يؤدي في النهاية إلى إلغاء الائتمان تمامًا واضطرار الجميع إلى إجراء معاملاتهم على أساس من البيع الفوري وتجنب التقسيط والبيع الآجل، بما لا يصلح كأساس للأعمال في مجتمع متطور، ويؤدي عمليًا إلى إحداث شلل في الاقتصاد. كما يؤدي التضخم إلى إفساد العلاقات التعاقدية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ثم إلغائها، حيث يُدمر في حقيقة الأمر توازن كل العقود الحالية، ويجعل من المستحيل الالتزام بأي عقود مستقبلية حتى على المدى القصير، بما يمنع الجميع من إبرام أي عقود جديدة. وهذا يؤدى إلى القضاء على الائتمان التجاري، ويعيد المعاملات إلى المقايضة الفورية أو التعامل النقدي الفوري.

وعندما يقوم بعض المقترضين بسداد ما عليهم من ديون إلى البنوك، فإن النقود التي كان قد تم إيجادها خصيصًا لهم ليتداولوها في الأسواق مع غيرهم تتلاشى وتصبح غير موجودة، بما يحتم على البنوك إصدار قروض بمعدل أسرع من معدل سداد القروض القديمة (في سباق عجيب من الصعب الظفر فيه؛ لأن السداد يحدث حسب جدول زمني محدد، في حين أن النقود الإضافية يتم إيجادها عند الإقراض فقط، الذي قد لا يحدث) وإلا أفلس العملاء وكسدت الأسواق، بل وأفلست البنوك. لكن التوسع في إصدار القروض وإيجاد النقود يؤدي لا محالة إلى التضخم. أي أن هذا النظام العجيب يتراوح بين الكساد والتضخم. وتتضاعف الكارثة عندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة؛ لأنه بذلك يرفع من معدلات الإفلاس!

التراوح بين التضخم والكساد



ولأن البنــوك تسعى باستمرار إلى تعظيم أرباحها التي لا تتحقق إلا بإصدار المزيد من القروض والائتمــان، إما عن طريــق تحصيل الفوائد، أو عن طريق الاستيلاء علــى ضمانات المقترضين عند عجزهم عن سداد قروضهم وفوائدها. وعند زيادتها عن الحد المعقول، يزيد التضخم وترتفع الأسعار وتصبح السلع المستوردة أرخص من المحلية؛ مما يحدث عجزًا في الميزان التجاري ونزيفًا للاحتياطي القومي للخارج أو انهيارًا في قيمة العملة؛ لأن الجهات الأجنبية ستسعى لاستبدال العملة المحلية بعملــة أقوى، أو التخلصــ منها ببيعها؛ مما يحتم على المؤسسات المالية خفض السيولة في الاقتصاد وإحداث كساد مصطنع وإلا تعرضت لخطر الإفلاس، كما هو مشروحٌ في الشكل التالي:

دورات التضخم والكساد وأسبابها

بداية الدورة

احتياطى نقدى معين

إصدار ائتمان أكبر عن طريق نظام الاحتياط الجزئى

يحدث زيادة فى المحتوى النقدى

الأمور مستقرة طالما ليس هناك اندفاع للتخلص من العملة المحلية

تزداد شهية البنوك لتحقيق المزيد من الأرباح

زيادة إصدار الائتمان

زيادة المحتوى النقدى دون زيادةمساوية فى الإنتاج

زيادة السيولة تؤدى إلى زيادة الإنفاق وخصوصًا الاستهلاكى

زيادة المحتوى النقدى دون زيادة السلع يؤدىلزيادة أسعار السلع المحلية

تصبح السلع المستوردة أرخص ويزداد الاستيراد

يحدث نزيف من العملة المحلية للدول الأجنبية

يزداد طلب الأجانب لتغيير العملة المحلية بغيرها أو التخلص منها

يحدث نزيف للاحتياطى المحلى إلى الخارج ويتخلص الجميع من العملة المحلية

لتجنب الإفلاس تسعى البنوك إلى سحب السيولة من الأسواق بعملية إفلاس مصطنع

يتم استدعاءالقروض وعدم إصدار المزيد منها ورفع سعر الفائدة

يقل المحتوى النقدى فى الأسواق

تنخفض الأسعار ويحدث كساد

ينخفض الاستيراد ويرتفع التصدير ويعتدل الميزان التجارى

ينعكس اتجاه نزيف العملة ويرتفع احتياطى البنوك

بعد اطمئنان الجميع إلى نسبة الاحتياطى تبدأ البنوك فى زيادة الائتمان لزيادة أرباحها وتبدأ الدورة من جديد

وهذا يحدث بسبب أن الحكومة مع البنك المركزى هم الذين يقودون هذه العملية، وبدون البنك المركزى، وحتى فى وجود البنوك التجارية الخاصة، إذا حدث وقام بنك ما بالتوسع فى إصدار الائتمان لزيادة الأرباح لواجهته بقية البنوك وتم إلزامه فورًا بالقواعد التى يلتزم بها الجميع ، ولكن البنك المركزى يجعل الجميع يقومون بهذا الأمر تحت إشرافه.

إن كتـب الاقتصاد تقول إن النـاس والشركات يتنافسون على الأسـواق والثروات الطبيعية. ولكـن الحقيقـة هي أنهم يتنافسون علـى النقود. إن العالم فيه قدرٌ هائلٌ مـن الطاقة وفيه ما يكفي لسكـن وغذاء وكساء كل إنسـان، بل وفيه من إمكانيات العمل ما يوفـر عملاً لكل إنسان، لكن العجيـب أنه ليس فيه ما يكفـي من النقود! إن هذه الندرة المصطنعـة للنقود تحدث بسبب طبيعة هـذا النظام العجيب؛ لأنه ليس هناك ما يكفي لدفع القروض والفوائد الربوية في آنٍ واحد. وهذا يـؤدي إلى تصارع عجيب في الأسواق، حيث يتصـارع الجميع للظفر بالنقود النادرة لتجنب العجز عـن سداد الديون والتعرض لخطر الإفلاس. وهذا المصير الغريب سيفٌ مسلطٌ على رقاب الجميع، مـن أفـرادٍ إلى شركات، بما فيهـا الشركات العملاقة التـي تجد نفسها أيضًا مضطـرة للتنافس فيما بينهـا لتحقيق النمـو والانتشار الدائم وتوسيـع الأسواق بالاستعانة بالحكومـات، بل واللجوء إلى القوة العسكرية إذا لزم الأمر لضمان الحصول على العمالة والخامات الرخيصة والهروب من شبح الإفلاس. إن هذا النظام الشرير يفرز أسوأ ما في الإنسان من شرور.

٤-٢ آليـة تكويـن وتفجـير الفقاعـات في مجالات النشـاط الاقتصـادي الإنساني ونتائجها :

للفقاعات الاقتصادية دور مهم في المنظومة الاقتصادية المادية المعاصرة:

- يقـوم الاقتصاد الرأسمـالي على تشجيع الاستهلاك بمـا يستلزم توفـير السيولة النقدية في المجتمع وخلق الفقاعات الاقتصادية في مختلف مجالات الاقتصاد تباعًا، بسبب ما سبق بيانه من طبيعة النظام المالي الغربي المنتجة للفقاعات المالية وما يسمى بالدورات الاقتصادية.

- ولكـن مع دوام التطـور والنمو، فإنه يلـزم التخلص من الكيانـات الاقتصادية العتيقة ذات الجذور الراسخة التي تعيق طبيعتها الفطرية تطويرها، كما يعيق نفوذها عملية التخلص منها اللازمة لإتمام التطور؛ لأنها لم تعد الأصلح للبقاء.

- كمـا أنه مـن المهم تقليص المحتوى النقـدي لعلاج التضخم الذي يرفـع الأسعار ويضعف التنافسية في الأسواق العالمية بسبب زيادة أسعار السلع.

- ومع زيادة السيولة النقدية في أيدي العامة، يزداد استقلالهم عن المؤسسات المالية والصناعية

الكبرى المملوكة لنخبة النخبة، بما يؤثر سلبًا على نسبة الفقر اللازمة لتسيير عجلة العمل في المجتمع الرأسمالي القائم على احتياج الطبقات العاملة فيه إلى العمل كأجراء.

كما أن زيادة الاستقلالية المالية لطبقات المجتمع الوسطى والفقيرة ينال من الاستقرار السياسي للمجتمع الرأسمالي.

وعليه، فمن المفيد بل والضروري أن يتم تكوين فقاعات اقتصادية في المجتمع بصورة دورية ثم تفجيرها بما يحدث عمليات إفلاس مصطنعة في المجتمع وانهيارًا فى قيم الأصول، وتلاشيًا للنقود.

وللسماح بتكون الفقاعة الاقتصادية، تتخذ الخطوات التالية:

١- يتم خفض سعر فائدة الإقراض بين البنوك وكذا سعر فائدة الإقراض للعامة.

٢- يتم خفض نسبة الاحتياطي الجزئي بما يسمح للبنوك بإصدار قروض تساوي أضعاف الأرصدة المتوفرة لديها. ولمواجهة أية متطلبات نقدية مفاجئة يتم اللجوء إلى الإقراض بين البنوك لتغطية أية سيولة مطلوبة.

٣- يبدأ البنك المركزي والبنوك التجارية بشراء أذون وسندات الخزانة الموجودة لدى العامة في السوق المفتوح لضخ سيولة نقدية فيه لا تكلفهم سوى كتابة القيم النقدية المطلوبة على شاشات الحاسبات أمام أسماء بائعي تلك الأذون والسندات.

٤- يتم السماح للبنوك بالتوسع في الإقراض إما للمشروعات في مجال بعينه مثل تكنولوجيا المعلومات أو الاستثمار العقاري، وإما في مجالات مختلفة في الوقت نفسه مع عمل حملة إعلامية لزيادة شهية السوق للاستثمار في المجالات المطلوبة.

ويتم إصدار القروض البنكية بضمان الأصول العينية التي تمثل الثروة الحقيقية في المجتمع. وينتج عن هذه الإجراءات أن يزداد المحتوى النقدي في الاقتصاد وتنتعش الأعمال ويحدث نوع من إنتاج الثروة. ومع استمرار تداول النقود، يصبح البعض غير محتاج إلىاللجوء للاقتراض من البنوك ويبدأ نوع من التمويل الذاتي للمشروعات المختلفة أو للتوسعات في المشروعات القائمة. ولأن ضخ السيولة في السوق في أول الأمر لم يكن يواكبه دائمًا زيادة في الأصول والإنتاج، فيظهر أيضًا التضخم بدرجات متفاوتة حسب درجة هذا القصور، وترتفع الأسعار لأن نقودًا أكثر تسعى

للحصول على نفس الكم من السلع.

وعند هذا تبدأ إجراءات تفجير الفقاعة وذلك عن طريق الخطوات التالية:

١- رفع أسعار الفائدة للإقراض العام والإقراض بين البنوك بما يقلص من نشاط الاقتراض.

٢- رفع نسبة الاحتياط الجزئي بما يغل أيدي البنوك عن إصدار قروض جديدة، بل ويرغمها على استدعاء القروض القديمة وعدم تجديدها.

٣- بيع أذون الخزانة في السوق المفتوحة بما يخفض من السيولة النقدية المتاحة في السوق.

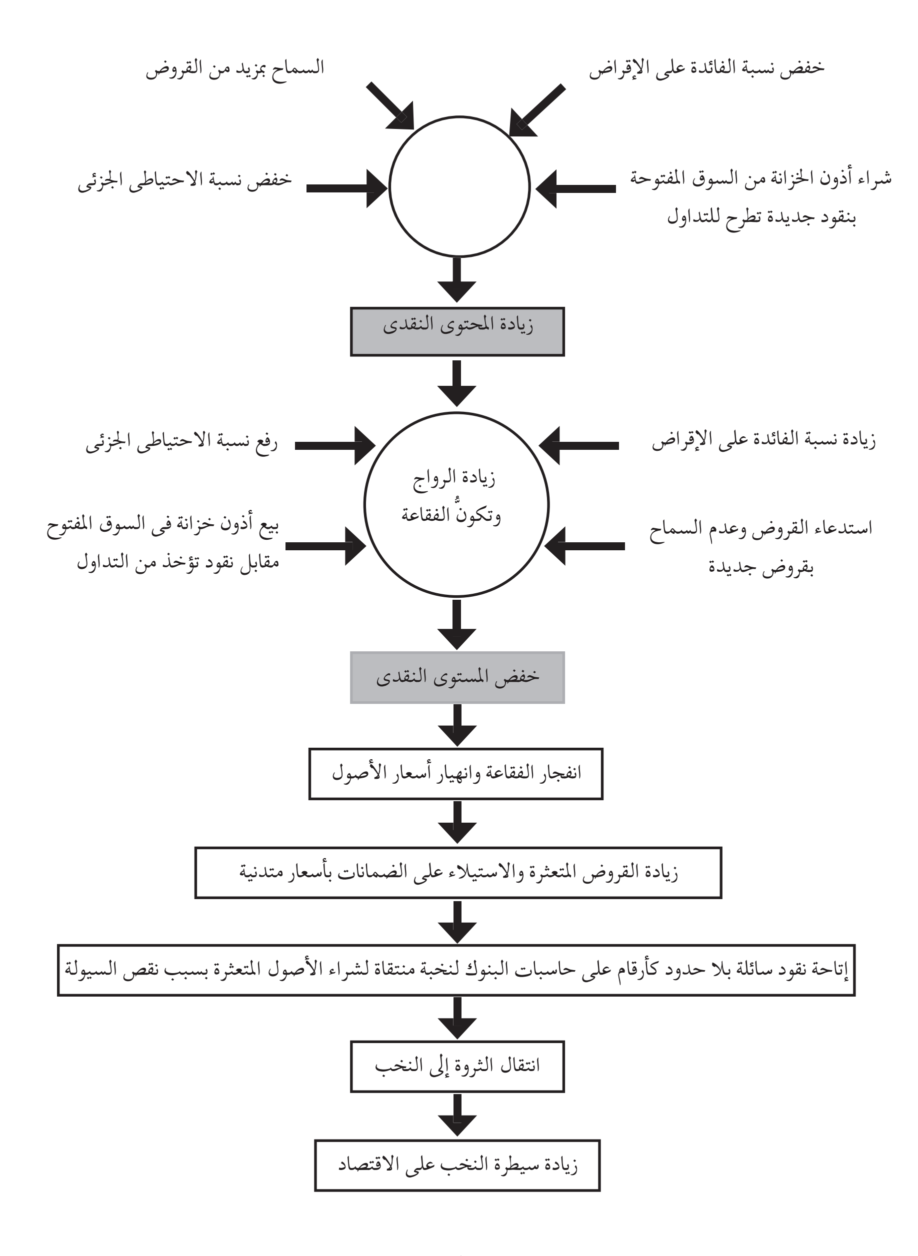
٤- إصدار التعليمات للبنوك بعدم التوسع في الإقراض في المجال المراد تفجير الفقاعة فيه مع بدء حملة إعلامية رصينة تحذر من زيادة المعروض عن الطلب ومخاطر الاستثمار في هذا المجال بل وقرب انهياره.

وعندما تزداد الضغوط جراء هذه الإجراءات ويحدث الانهيار وتنفجر الفقاعة، تفقد الكثير من الشركات والأفراد القدرة على سداد قروضهم وفوائدها بل ويفقدون القدرة على الوفاء بالتزاماتهم النقدية بسبب انخفاض السيولة المتوفرة، وتنخفض المبيعات لانخفاض السيولة المتاحة في السوق بما يزيد الطين بله. وينتج عن هذا انخفاض القيمة السوقية لكل الأصول العقارية والثابتة، وخصوصًا الأصول الإنتاجية. وكل هذا يحدث مع استمرار عداد حساب فوائد القروض البنكية في العمل بصورة رتيبة لا علاقة لها بما يحدث في الواقع.

ومع تعثر المقترضين، تتوقف البنوك عن التعامل معهم وتسيير أعمالهم، بما يعجل بانهيار الشركات، ويحتم استيلاء الدائنين عليها وإعادة إدارتها عن طريق استئناف ضخ السيولة فيها، وهي سيولة لا يتطلب إيجادها سوى إدخال الأرقام المطلوبة على شاشات الحاسبات. وهكذا تستولي البنوك على الضمانات المقدمة للقروض المتعثرة، وتنتقل ملكيتها إلى أصحاب البنوك أو إلى نخبة منتقاة يتم تزويدها بكم لا ينتهي من السيولة النقدية التي يتم إيجادها بنفس الطريقة، حيث يشترون تلك الأصول الثابتة والإنتاجية بأثمان بخسة جدًا عند ذروة ركود السوق التي تلي

انفجـار الفقاعة. وهكذا يتم انتقال الثروة التي سبق توليدها من الجهود الإنتاجية لأفراد الأمة ومن ثروات الأرض والبحر إلى نخب أقل عددًا. ومع كل فقاعة اقتصادية تتكون وتفجر، تنتقل المزيد من الثروات إلى أعداد أقل من النخب.

آليات تكوين وتفجير الفقاعات الاقتصادية وأهدافها



٤-٣ البورصة والأسواق المالية – ثقب النقود الأسود العجيب :

لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من النظر إلى البورصة على أنها شكل عجيب من الأسواق تحولت في أحسن صورها إلى سوق للملكية (بعدما حول النظام المادي الرأسمالي الليبرالي الملكية إلى سلعة، وذلك في اندفاعه لتحويل كل العلاقات والمعاملات الإنسانية إلى سلع يجري تبادلها من خلال علاقات تعاقدية لا مكان فيه للإنسان ولا للأخلاق) وفي أسوأ صورها لا تعدو أن تكون سوقًا داروينية إذا كان لمثل هذه السوق أن توجد، يتم فيها السعي المحموم إلى الثروة واكتنازها بكل الوسائل. بل إنها أصبحت في كثير من الأحيان أماكن تتم فيها كل أنواع المراهنات بطريقة تذهل أصحاب رءوس الأموال تمامًا عن الدور الأساسي المسئول للنقود في تعمير الأرض.

إن هناك تنوعًا هائلاً للبورصات والأسواق المالية أو ما يسميه العاملون بها: الصناعة المالية، وكأنها صناعة منتجة امتلأت بما يطلقون عليه الأدوات المالية (أسوة بأدوات الصناعة) التي يصل عددها إلى العشرات بل أكثر.

والمضاربون في البورصة ليس هدفهم الاشتراك في المشروعات بنقودهم، إنما يستهدفون تحقيق الأرباح لا أكثر ولا أقل، بصرف النظر عن المشروعات، بل وربما مع تجنب الارتباط بأي عملية أو مشروع لفترة طويلة.

إن التعقد الذي حدث في أنواع البورصات وأنواع الأوراق المتداولة فيها يستهدف في حقيقة الأمر تجنب مخاطر الخسارة بكل الوسائل وتحميلها للآخرين. إن كل الأسماء والتعبيرات الرنانة التي تستخدم في تعاملات البورصة تستبطن في الحقيقة هدف الاستئثار بالمكاسب وتوريط الآخرين في المخاطر والخسائر. وهذه الحقيقة تجعل البورصة أشبه بساحة تطاحن. وتتحول هذه الساحة العجيبة إلى ما يشبه الغابة بها وحوش كاسرة، وبها حيوانات تسعى لكي تأكل غيرها فينتهي بها المطاف إلى أن تؤكل، وحيوانات ثالثة غافلة لا تلبث أن تدخل، ربما منجذبة بضوضاء غريبة أو ضوء لامع أو حلم الإثراء السريع دون تعب، حتى تؤكل. ومهما كانت أناقة العاملين، فليس فيها إلا شياطين وضحايا.

ورغم كل مظاهر الإغراء والأقنعة اللامعة التي يكتسي بها نشاط البورصة، والضغوط

والإغـراءات على جميـع الدول حتى تُقـام فيها البورصــة، والضغوط القانونية علــى الشركات، وخصوصًــا تلك التي يتزايد حجمها، وكذا الإغراءات لكي يتم إدراجها في البورصة وبيع جزءٍ من ملكيتهــا للآخرين كوسيلة لتسييل جزء من قيمتها لأصحابها الأصليين، ثم طرح أسهمها للتداول العــام، فإنه يمكــن تشبيه هذا الأمر بوضع ثروات الأمم والأفــراد والمؤسسات بحيث تكون مكشوفة للنهب والتلاعب باسم التقدم.

٤-٣-١ الطبيعة العجيبة للبورصة :

إذا أدركنــا الطبيعة الأيديولوجية للحضــارة المادية الغربية، والمؤسسات التــي أفرزتها، وطبيعة المجتمع والأفراد الذين تفرزهم هذه الحضارة، فإننا يمكننا أن ننظر إلى البورصة على أنها:

- حلبــة صراع تستهدف الاستيــلاء على الثروة دون تعب، مثلها في ذلك مثل صالات القمار والمراهنــات، وإن كانت تتم بصور أكثر تعقيدًا تسهــم في إفراز من يتمكن من الحصول على الثروة باستخدام أي وسيلة بما في ذلك الخداع. والفائز هو بالضرورة الأقوى والأصلح للبقاء.

- الاستيــلاء علــى أموال الضعفــاء في نفســ المجتمع كطريقــة لرفع كفاءة المجتمــع، ولازمة للاستقرار السياسي في مجتمع سيطرة النخبة التي تفضل عدم وجود ثروات كبيرة في أيدي العامة والمستويــات الدنيــا؛ لأن حاجة هــؤلاء إلى القيام بأودهم والعمل كأجراء هــي التي تحقق استقرار مجتمع النخبة الرأسمالية الصناعية الإنتاجية.

- وسيلة لتركيز الثروة كأساس مهم من أسس الرأسمالية الصناعية.

أمــا على المستوى العالمي فيمكــن أن نضيف أن الهدف من البورصات هــو استعادة الثروات التــي فقدت؛ إما من جراء المعاملات التبادلية التجارية للحصــول على الخامات والسلع، أو كنوع من تركيز الثروة لتدعيم أسس النظام العالمي والقضاء على القلاقل التي يمكن أن تحدث إذا زادت الثروة في أيدي المنافسين أو في مناطق النفوذ.

ومن العجيب أن تعاملات بورصات دول العالم الثالث ينتج عنها باستمرار وعلى المدى الطويل نزيف لا ينقطع من الثروة في اتجاه واحد، إلى الخارج بطبيعة الحال. قد يعاد توزيع بعض الثروة داخليًا

في بعض الأحيان بحيث يظهر أناس نجحوا في تكوين ثروات من معاملات البورصة على حساب بنى وطنهم، ولكن الحسابات النهائية تظهر دائمًا خسارة على المستوى القومي.

فعندما وضع عالمان من علماء الرياضيات في أوائل الثمانينيات (حصلا فيما بعد على جائزة نوبل في الاقتصاد) معادلة معقدة ادعيا فيها أنهما يمكنهما المضاربة على الأسهم والسندات والمشتقات في البورصات العالمية كلها بحيث يحققان المكاسب على طول الخط، واستخدما الحاسبات الآلية لتنفيذ ملايين العمليات على مستوي كل البورصات في العالم، ادعيا هما ومؤيدوهم جهارًا نهاراَ أنهما قد توصلا إلى عمل مكنسة كهربائية عملاقة تمتص الأموال والثروات وتشفطها شفطًا من كل أنحاء العالم. وقد نجحا في مهمتهما لمدة ثلاث سنوات.

لقد أدى ظهور البورصة إلى ظهور فنونٍ محمومة ومتعددة أنتجت كثيرًا من الشرور، مثل:

- السعي لحساب مخاطر الخسارة وتحميلها للآخرين، أو في أحسن الفروض، تحويل احتمال حدوثها لهم إلى صورة مشتقات مراهنة في مقابل رسوم تشبه رسوم وثائق التأمين. الجميع يحيل إلى الجميع، كأنها حرب الجميع ضد الجميع التي أشار إليها مفكرو المادية.

- ظهور فنون معقدة للمراهنات على تحقق الأخطار والخسارة أو المكاسب.

- انفصال الملكية عن الإدارة أوجد تضاربًا في المصالح، مما دفع المديرين إلى إخفاء المخاطر والخسائر بشتى الوسائل والألاعيب حفاظًا على الدخول والمكافآت.

- ظهور التنافس المحموم أدى إلى تطور أساليب وحيل التأثير على قيم الأسهم والأوراق المالية ولو بالإشاعات والخداع.

- تفشي الاعتقاد بأن تحقيق المكسب شطارة لا علاقة لها بالأخلاق، وليس فيه عنصر الجهد والقدر والرزق والتراحم، فتح الباب لكثير من الشرور، مثل شن الحروب المالية للاستيلاء على الثروات.

وتحولت معاملات البورصة والأسواق المالية إلى اشتباك عجيب، وأفرزت تلك الممارسات أنواعًا عجيبة من المعاملات، منها مثلاً ما يسمى بـ "البيع القصير" وفيه يقترض المضارب عددًا كبيرًا من الأسهم أو الأوراق المالية باستخدام القروض البنكية ثم يعرضها للبيع دفعة واحدة على أمل أن يؤدي هذا إلى انهيار سعرها في السوق فيعيد شراءها مرة أخرى بسعر أقل من السعر الذي

بـاع به محققًا بذلـك مكاسب هائلة ولو على حساب أصحاب الأسهم مما يتسبب في انهيار السوق وخسارة الجميع.

بل إن المعلومات المنشورة رسمياً عن بيع الأسهم المقترضة في البورصة المصرية حسب التسمية المستخدمـة للبيع القصـير والذي سمح به في عام ٢٠٠٦ تقول: إن الشركات والأوراق المالية التي يستهدفها المستثمرون المقترضون (Short Sellers) بهذا النشاط هي:

١. الشـركات ذات رأس المال الصغـير (Small Cap Companies) والتي ارتفعت أسهمها نتيجة لمضاربة المستثمرين على أوراقها المالية خاصة تلك التي يصعب تقييمها.

٢. الشـركات التي ترتفـع معـدلات الـ (price-to-earnings ratio P/E) أو نسبة سعر أسهمهـا إلى معـدل ربحها عن معدلات نمو الشـركات المشابهة، أو عن متوسـط أداء القطاع التي تنتمي إليه.

٣. الشركات التي تبيع بضائع أو خدمات غير جيدة أو غير مجدية.

٤. الشركات التي بدأت تعاني من وجود شركات أخرى منافسة في مجالها.

٥. الشركات التي تعاني من خلل في مراكزها المالية (مثل القوائم المالية ذات التدفقات النقدية السالبة).

٦. الشركات التي تعتمد بصورة كبيرة على منتج واحد فقط.

ويبـدو أن الجميع منوم مغناطيسياً وهو يردد هـذه القواعد المقننة للقرصنة المالية الذي قد تحمر منهـا وجوه عتاة المجرمين خجلاً. ولا أحد يتسـاءل أو يأبه بمشاعر ملاك تلك الشركات المستهدفة مهما ظن آخرون أنها قديمة أو مقيمة بأكثر مما يريدون أو تعاني التنافس! ومن هذا الذي يعطي نفسه الحـق في أن يطلق هذه الأحـكام بالإعدام على ممتلكات وحقوق الآخرين باسم التقدم؟ أليس في هؤلاء القوم رجلٌ رشيد؟

إن الحاصـل منذ إنشاء البورصـات هو أن البيع القصير يستعمل في شـن الحروب المالية على الشركات، وكذا الدول في عصرنا الذي اضطر الجميع فيه لإنشاء الأسواق المالية.

ويمكن أيضًا للمضارب شراء الأسهم ثم بيعها حال ارتفاع سعرها، وبعضهم يبذل الجهود لترويج

الأخبــار والإشاعات المختلقة لرفع أسعار الأسهم أو خفضها. ويمكن أن تتم صفقاتٌ من هذا النوع قيمتهــا تريليونات من الــدولارات تمثل أضعاف القيمة الفعلية للأسهــم والسندات الأصلية التي صدرت تلك المشتقات على أساسها.

وغنــيٌّ عن البيان أن مثل هذه الممارسات التي ذكرنا أمثلة بسيطة لها تعتبر بمثابة غيض من فيض، تــؤدي بصــورة متكررة إلى انهيار البورصات. وإذا حدث أن انهــارت قيمة الأسهم التي تمثّل الأساس لتلك التداولات المحمومة، فإن الحابل يختلط بالنابل في تلك المقامرات المجنونة، بحيث يفقد الجميع القــدرة حتــى على تقدير الخسائر التــي أصيبوا بها. ولذلــك يطلق البعض علــى البورصات تسمية "رأسمالية الكازينوهات"، لأن هذه الممارسات لا علاقة لها بالتجارة والسعي لتعمير الأرض.

وبعد كل انهيار وفناء لأموال البسطاء والمخدوعين الذين يتم الإيقاع بهم، تبدأ الأبواق في إغراء أجيــال جديدة مــن الضحايا بدعاية من نوع أنه تم سد الثغــرات في القوانين المنظمة، وأن البورصة تتعافى وأكاذيب من هذا القبيل.

٤-٤ دورات التضخم والانهيار في البورصات والأسواق المالية:

عــادة ما يسعى أصحاب الشركات والمصانع لتسجيل شركاتهــم في البورصة وذلك بعد إعادة تقييمهــا وتحويل قيمتها المتضمنة (مثل الاسم التجاري) إلى قيمة ظاهرة تزيد من الثمن المدفوع في الشركــة. وهم بهذا يحوِّلون جهودهم السابقة في تطوير الشركة وزيادة انتشارها في السوق إلى قيمة نقديــة. وبعد اعتماد إدارة سوق المــال للتقييم الجديد للشركة، يتم إدراجها وطرح أسهمها للتداول في البورصــة. والقيمة الجديدة المرتفعة للسهم تمكــن الشركة من اقتراض المزيد من البنوك بضمان الأسهــم، كمــا تمكن أصحابها من بيع نسب قد تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الأسهم مع استمرارهم في السيطرة عليها.

ومــع تداول هــذه الأسهــم في البورصة بواسطة الأفــراد أو شــركات السمسرة والمضاربــة أو صناديق الاستثمــار المحلية والأجنبية، يمكن لإدارة الشركــة في بعض الأحيان وبالاستعانة ببعض سماسرة البورصة والصحفيين نشر بعض الأخبار السيئة عن الشركة فتنخفض قيمة الأسهم فيشترون بعض الأسهم، ثم نشر أخبار وتوقعات وردية عنها بعد ذلك، فترتفع قيمة الأسهم فيبيعون ما سبق لهم شراؤه محققين بذلك أرباحًا كبيرة. وهذه الأخبار والتلاعب لا علاقة له بأداء الشركة الفعلي في عملية إنتاج وبيع منتجاتها.

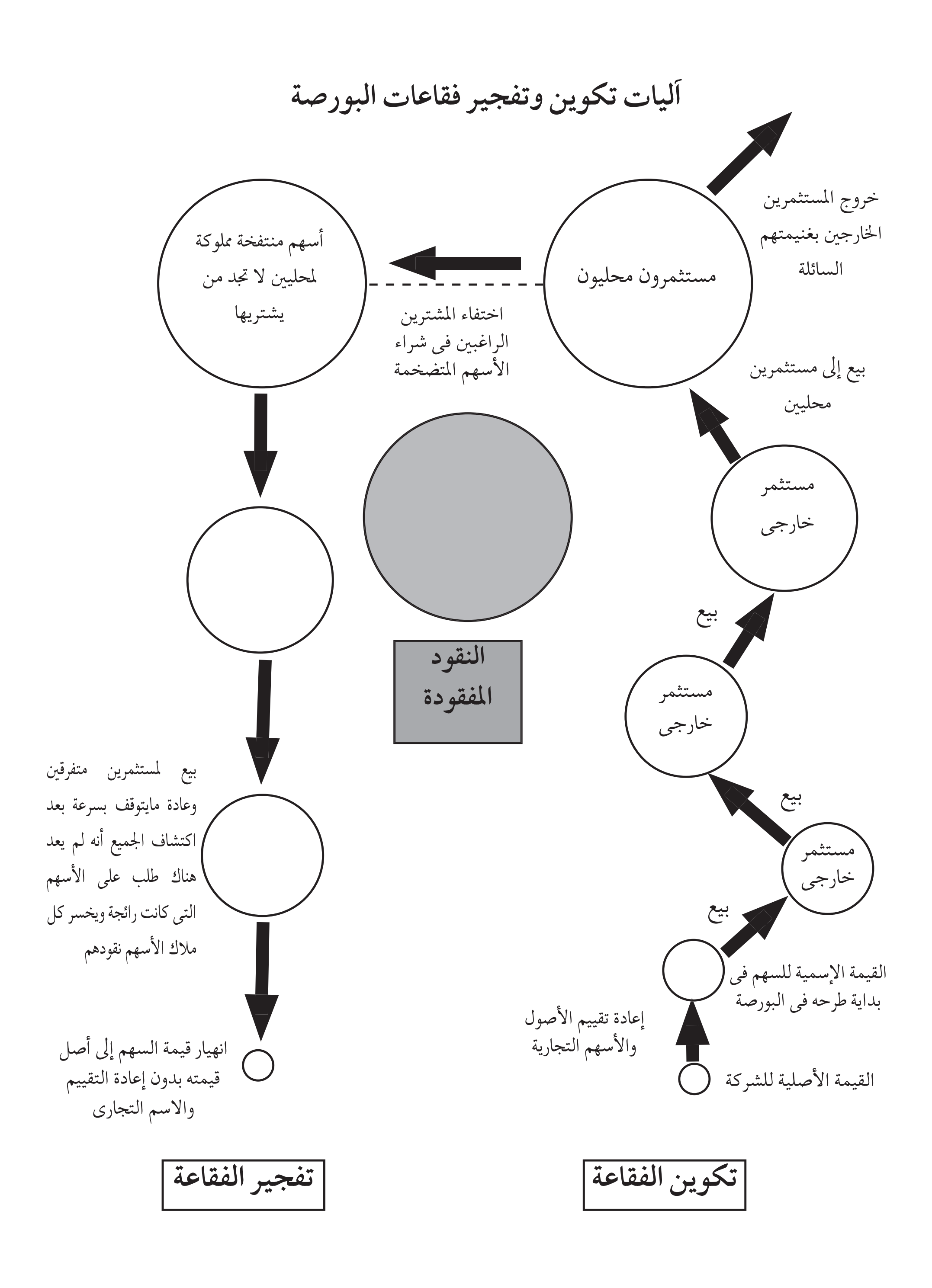
وتمـر البورصات بدورات تضخم تتكون فيه فقاعات استثماريـة ثم تنفجر، وتنهال على الجميع تحليلات وأخبار عـن السبب والثغرات القانونية، وعن جهود الضبط وتحقيق الشفافية، ثم عن سد الثغرات وإصلاح الخلل وتعافي البورصة وارتفاع مؤشراتها.

ويغيب عن إدراك الكثيرين أن البورصة تتعافى بالدماء الجديدة وبالمستثمرين الجدد لا بقدامى المستثمرين؛ لأن قدامى المضاربين يتم القضاء عليهم تمامًا، ويفلس الأفراد ويصابون بالأزمات القلبية ويخرجون من السوق أو يموتون. لأنه قد يتبادر إلى الذهن أن المتعاملين في البورصة مستمرون، وهم مثـل الأشخاص الطبيعيـين، يمرضون ثم يتعافون. بـل إن الصورة المعتادة التـي تقدم في الأفلام السينمائيـة دائمًـا تقول إن فلانًا فقد كل ما يملك في البورصـة في يوم واحد ومات بالسكتة القلبية أو انتحـر، ولم تقدم أبدًا قصة أحدٍ أصبح مليونيرًا في البورصة بسرعة أو حتى ببطء، واستمر هكذا حتى نهاية الفيلم.

ويُـترك السوق عامين أو ثلاثة في وضع الركود لإتاحة الفرصة للمستثمرين المختارين لالتقاط الأنقاض وشراء الأسهم المنهارة برخص التراب عندمـا يفقد جميع حائزي الأسهم التي انهارت قيمتهـا الأمل في تعافي السوق بسرعة وتـزداد الضغوط عليهم، إما من البنوك أو من مقترضيهم أو بسبب ضغوط الحياة. بل ويمكن في هذه الحالة الاستحواذ على الشركات بالكامل.

وكما حدث في كل انهيارات البورصات، تنهال الأموال الساخنة (كما يسمونها) من صناديق الاستثمـارات والمضاربين الأجانب ويشترون الأسهم وهي منخفضة القيمة، إما عند بدء طرحها أو بعـد انهيار قيمتها، ثـم يتداولونها بينهم بأسعار متزايدة بصورة مصطنعـة، مع نشر أخبار وتحليلات عـن الثقة في متانة الاقتصاد وسوق المـال والشركات المحلية، وكذا تنبؤات وردية بالنمو وباستمرار ارتفـاع مؤشرات البورصة. حتى إذا انتفخت قيمة الأسهم بصورة كافية، باعوها للجيل الجديد من المستثمرين المحليين وغادروا السوق بسرعة كما جاءوا إليه بسرعة (ومن هنا كانت تسمية الأموال الساخنـة)، تاركين المستثمرين المحليين لمصيرهم المحتوم بأسهـم منتفخة القيمة ولا مشترين لها. ويحـاول المساكين بيعها بأيـة وسيلة دون جدوى. ومع ازدياد المعروضـ، تنخفض قيمة الأسهم ثم تنهـار عندما يكتشف الجميع أنه ليس هناك من يريد تلـك الأسهم المنتفخة، وخصوصًا مع ضغط أصحاب الأموال لاسترداد أموالهم بأية وسيلة ومحاولة تقليل خسائرهم. والرسم التوضيحي التالي يبين دورة التضخم والانهيار في البورصة:

آليات تكوين وتفجير فقاعات البورصة



وحتـى في أثنـاء هذا الانهيار البائـس، تتمكن النخب العالمة بحقيقة مـا حدث وما يحدث في شـركات الأوراق الماليـة من تحقيـق أرباح طائلة، بأن يقومـوا ببيع الأسهم المتهاويـة المودعة لديهم بواسطـة أصحابها ثم يعيـدوا شراءها بعد عدة أيـام بعد تهاوى قيمتها أكثر محققـين أرباحًا هائلة لأنفسهم، ومخفين هذا التلاعب عن أصحاب الأسهم وأصحاب الشركة.

وبعد انهيـار قيمة السهم تتوقف البنوك عن إقراض الشركـة لتسيير أعمالها وذلك لانخفاض قيمـة أسهمها المودعـة في البنك كضمان، بحيث تصبح متجاوزة لسقـف ائتمانها النظري، ويعجز أصحابهـا عـن توفير السيولـة لإدارتها، وقد يفلسون وتستـولي البنوك عليها أو تبـاع لآخرين من النخب بملاليم.

أمـا المضاربون الأفـراد الذين يضاربون إمـا بأموالهم أو أموال معارفهـم، أو شركات السمسرة والمضاربـة الصغيرة والمتوسطة الذيـن يديرون محافظ عملائهم، فهؤلاء يشكلـون أجيال الضحايا الذين يتعاقبون على البورصة في دوراتها المتتابعة.

وقد يضارب البعض عن طريق قروض من البنوك بنسبة تغطية تساوي ٥٠٪ مثلاً. فإذا انخفضت قيمـة الأسهم بنسبة ٥٠٪، فقد المضارب كل رأسمالـه، واستولى البنك على الأسهم المودعة لديه كضمان في الأصل، لكي تناله بقية الخسارة إذا ما انخفضت الأسهم عن ٥٠٪.

البورصـة إذن هي ثقـب أسود تتلاشى فيه الـثروات الورقية، وهى أيضًـا مضخة لنقل النقود والثروات من العامة إلى النخب، أو من الداخل إلى الخارج.

٤-٥ آلية تكوين الاحتكارات:

من المعروف أن الآلية التقليدية لتكوين الاحتكارات هي:

١. تركيز الملكية والاستحواذ على الشركات والمؤسسات في النشاط المستهدف.

٢. تقليص الإنتاج.

٣. رفع الأسعار.

ويتـم تركيـز الملكية باستخـدام وسائل مركبة تـزداد في تعقيداتها كلمـا زادت أهمية النشاط

المستهدف وتعقُّده. وهي كما يلي:

١- استهــداف أســواق النشاط بالتضييق المالي واللوجستى، بحيــث تتقلص المبيعات ويعاني النشاط من الاختناق.

٢- يتم إغراق الأسواق بمنتجات منافسة بأسعار منخفضة .

٣- يتــم استهداف مصادر خامات ومدخلات النشاط المستهدف بالتضييق المالي واللوجستي والإجرائي لخنق النشاط.

٤- يتم تقليص الائتمان المتاح للنشاط بما يوقعه في أزمة سيولة خانقة.

٥- بعــد مرور فترة زمنية كافية، يتم استهداف مؤسســات النشاط التي ما زالت باقية بعروض استحــواذ من الصعب رفضها في ظل الظـروف، وكذا شراء المؤسسات التي أفلست بواسطة أفرادٍ يتاح لهم تمويل نقدي بلا حدود.

وقــد جرى استهداف كثير من الأنشطة في مصر في المرحلة الانتقالية قبل إتمام ما سمي بتحرير الاقتصاد المصري بالصورة التالية:

- استهداف مؤسسات النشاط بعروض شراءٍ جزئية أو كلية مغرية، وذلك قبل إتمام تعويم الجنيه المصري.

- تكليــف شركات استشارية بعمل دراساتٍ شاملــة للمؤسسات المستهدفة بحجة إتمام عملية التدقيق تمهيدًا للشراء (Due diligence) وتتبارى الشركات المحلية في السماح لهؤلاء المستشارين الجواسيس بالاطلاع على كل تفاصيل أعمالهم لعلهم ينالون الرضا.

- بعــد معرفة كل التفاصيل عن المؤسسة المستهدفــة، إما يختفي العرض أو يتم التقدم بعرض أقل، أو يجري تأسيس مؤسسة منافسة تستفيد من نقاط ضعف المؤسسات المنافسة والتي كشفتها الدراسة .

وهناك طبعًا تفاصيل وفنون كثيرة ومركبة لما أجملناه أعلاه.

إن الأسواق المالية في العالم تحولت إلى وحوش آلية كاسرة لا علاقة لها بأي معاملات إنسانية،

بــل لا علاقة لهــا بالحياة الحقيقية بصورة أصبحت معها المعامــلات التي تتم في يوم واحد في تلك السوق الوحشية تساوي أضعاف إجمالي الناتج البشري الفعلى للعالم أجمع في عام كامل.

إن خبرتــي المريرة والمتواضعة مع البنوك والمؤسســات المالية بدرجاتها جعلتني أطلع على عالم غريــب جل همه التعامل في الإقراضــ والفوائد والأرباح والمضاربات في الأسهم والعملات وتجنب الخسائــر والمخاطر، ولا علاقة لهم بمشروعات الأعمال إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وقد يشتركون في تمويلها ولكنهم لا يدخلونها قبل أن يرسموا خطة الخروج منها في أسرع فرصة (Exit scenario) وترك مخاطر التعمير والإنتاج للآخرين. الكل يحيل إلى الكل بصورة جعلتني أحيانًا أستغرب أن تكون هناك رغم هذا بعض المشروعات التي يتم إنجازها.

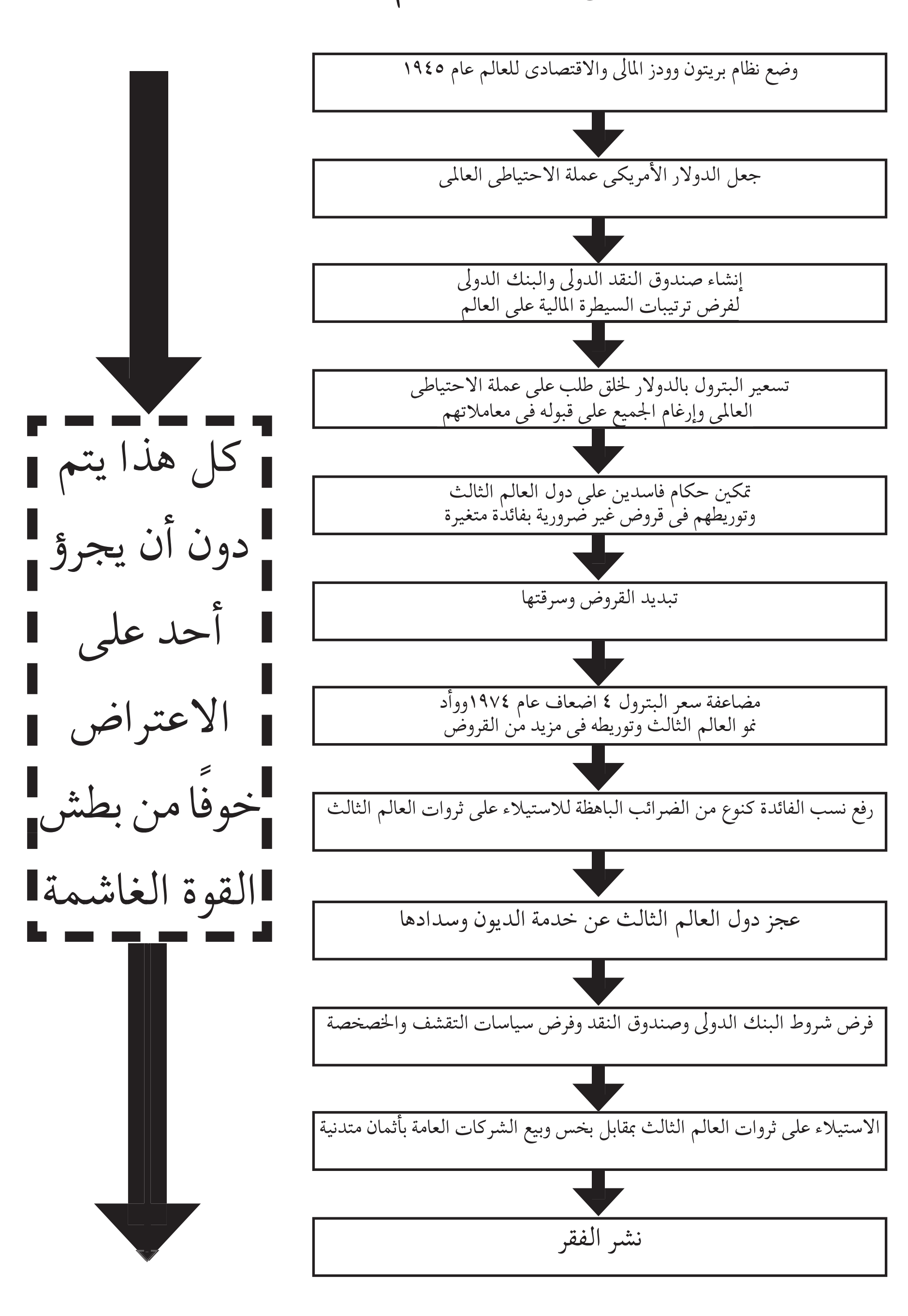
٥- الحروب المالية

مـع نهاية القرن العشرين، أصبح "غزو الأمم" بمعنـى التحكم في أصول الإنتاج لديها والعمالة والموارد الطبيعية والمؤسسات العامة فيها، يتم من خلال المؤسسات المالية الكبرى، حيث يتم إرسال الأوامـر والتوجيهـات من جهاز كومبيوتر مركزي إلى الأسواق الماليـة الرئيسة بما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطراباتٍ فوريةٍ في الاقتصاد القومي. ويشيرُ تعبيرُ "الحروب المالية" إلى مجموعةٍ معقـدةٍ من أساليب المضاربة تشتمل على سلسلة متداخلة من الأوراق المالية والأسهم والسندات والمشتقـات والمعاملات التجارية بالنقد الأجنبي وصناديـق الاستثمار وما شابهها. ويتم استخدام تلك الأدوات في المضاربة بهدفٍ واحدٍ هو الاستحواذ على الثروات المالية والسيطرة على الأصول الإنتاجية في الدول المستهدفة.

وكل ما يتطلبه الأمر لتدمير اقتصادٍ ما، هو استهدافه بتوظيف أموال الاستثمارات قصيرة المدى فيه بهـدف الاستحواذ على المخزون المالي، وعلى عملة الضحيـة المستهدفة، وعلى أسهم شركاتها الرئيســة، وعلى السندات الحكوميـة، ثم بيعها فجأة ودون سابق إنـذار في خضم سيلٍ متعمدٍ من التصريحات الصحفية المعدة بحرصٍ، لتعبر عن عدم الثقة في المتانة الاقتصادية للدولةً الضحيّة.

والنتيجـة الحتمية لذلك هي أن تهـرع المؤسسات المالية المحلية العامـة والخاصة وكذا الأفراد للتخلص من أسهمهم وأرصدتهم من العملة المحلية قبل أن تنهار قيمتها، مما يؤدي إلى انهيار فوري في أسعـار الأسهـم والعملة. ويؤدي هذا الانهيار عادة إلى حـالاتٍ كثيرةٍ من الإفلاس والعجز عن سداد الديون وعجز البنوك عن صرف الشيكات وخسارة الكثير من الناس مدخراتهم المالية. وهنا فقـط يتدخل البنك الدولي وصنـدوق النقد الدولي مع المؤسسات الماليـة الغربية الأخرى لشراء الأسهـم الوطنية بأثمانٍ بخسـةٍ لا تعادل قيمتها الحقيقية على الإطـلاق، ويتدخل صندوق النقد الدولي عادة بحزمةٍ من برامج المساعدة للخصخصة وتقليص الإنفاق الحكومي وخفض قيمة العملة المحليـة، كلها مصممةً لإخضاع الاقتصاد المستهدف بالكامل للرأسمالية الدولية، مثلما حدث في أزمـة جنوب شرق آسيا عـام ١٩٩٧ التي استهدفت ترويض النمور الآسيوية، وما حدث في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي الأرجنتين وغيرها.

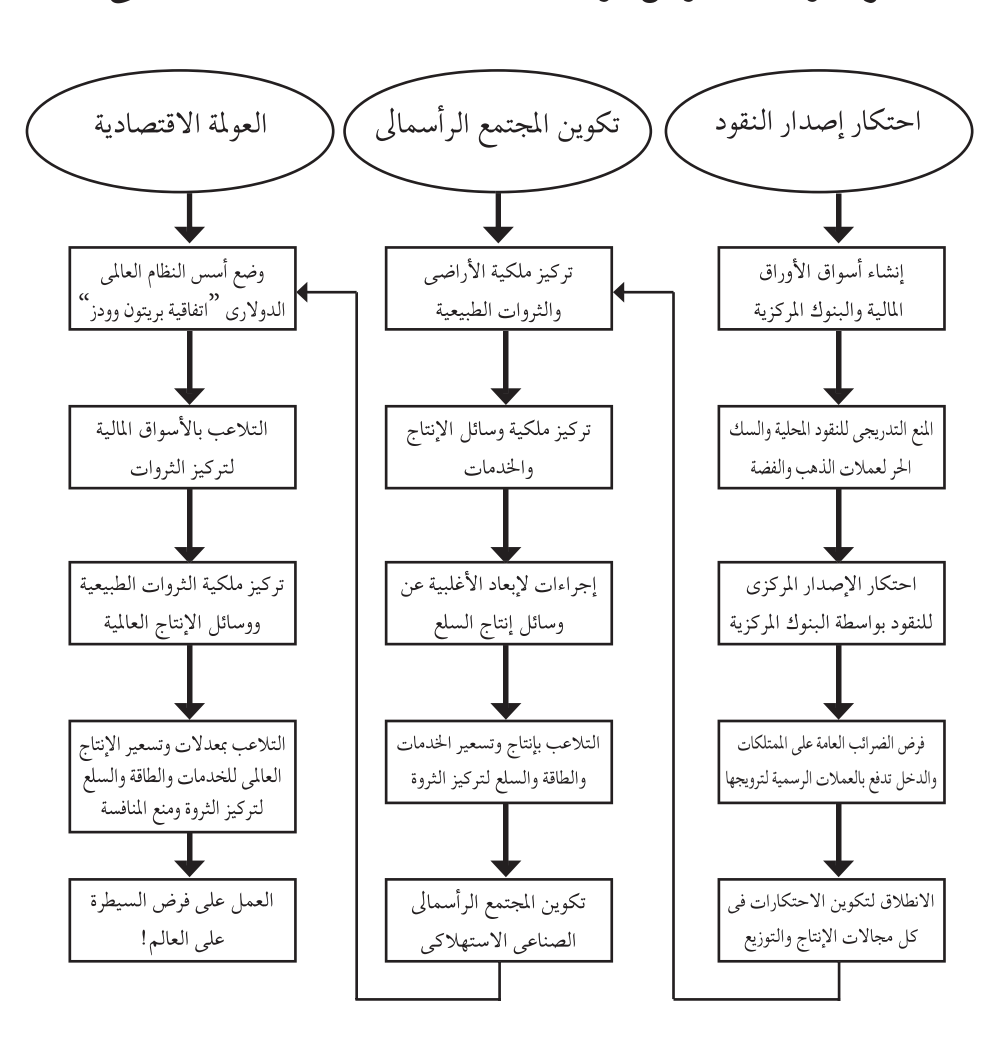
آلية الاستيلاء على ثروات العالم الثالث



٥-١ النقود والأسواق المالية وعولمة الرأسمالية والاقتصاد الاستهلاكي:

الشكل التالي يوضح الآليات المستخدمة في فرض النظام النقدي الدولاري والرأسمالية والاقتصاد الاستهلاكي.

النقود الرسمية وفرض الرأسمالية العالمية والاقتصاد الاستهلاكى



٥-٢ العالم كله رهينة للعربدة الأمريكية :

إن الحملة الأمريكية الجديدة للهيمنة على العالم تُعتبر فرصة كبيرة لمزيد من الإنفاقات (أي الديون)، ولمزيدٍ من الأرباح البنكية، ولمزيدٍ من تضخم الدولار بطباعة المزيد منه. إن جميع مستخدمي الدولار في جميع أنحاء العالم هم في حقيقة الأمر الممولون الحقيقيون للإمبراطورية الأمريكية الجديدة، من خلال الضرائب المفروضة على الدولار عن طريق الإصدار الدائم للمزيد منه أي التضخم.

إن ما يشغل الدول الغربية وروسيا ودول آسيا وعلى رأسها الصين الآن هو إيجاد طريقة لحماية بلادهم من ثلاثة آثار مدمرة للمنظومة الاقتصادية العالمية الأمريكية الحالية:

١- الكميات الهائلة من الدولارات التي تنهمر عليهم جميعًا في صورة مضارباتٍ مالية وهجماتٍ للاستحواذ على كبرى شركاتهم وشراء منتجاتهم.

٢- اضطرار بنوكهم المركزية لإعادة تدوير فوائض التبادل التجاري مع أمريكا، في صورة شراء سندات الخزانة الأمريكية وكأنهم يمولون عجز الموازنة التجارية الفيدرالية الأمريكية.

٣- الطبيعة العسكرية لعجز ميزان المدفوعات والميزانية الفيدرالية الأمريكية، حيث إن إغراق العالم بالدولارات هو نفسه الذي يمول الحملة الأمريكية العسكرية العالمية، ويُرغم البنوك المركزية في العالم كله قسرًا على تحمل تكاليف تمدد الإمبراطورية العسكرية الأمريكية للسيطرة عليهم.

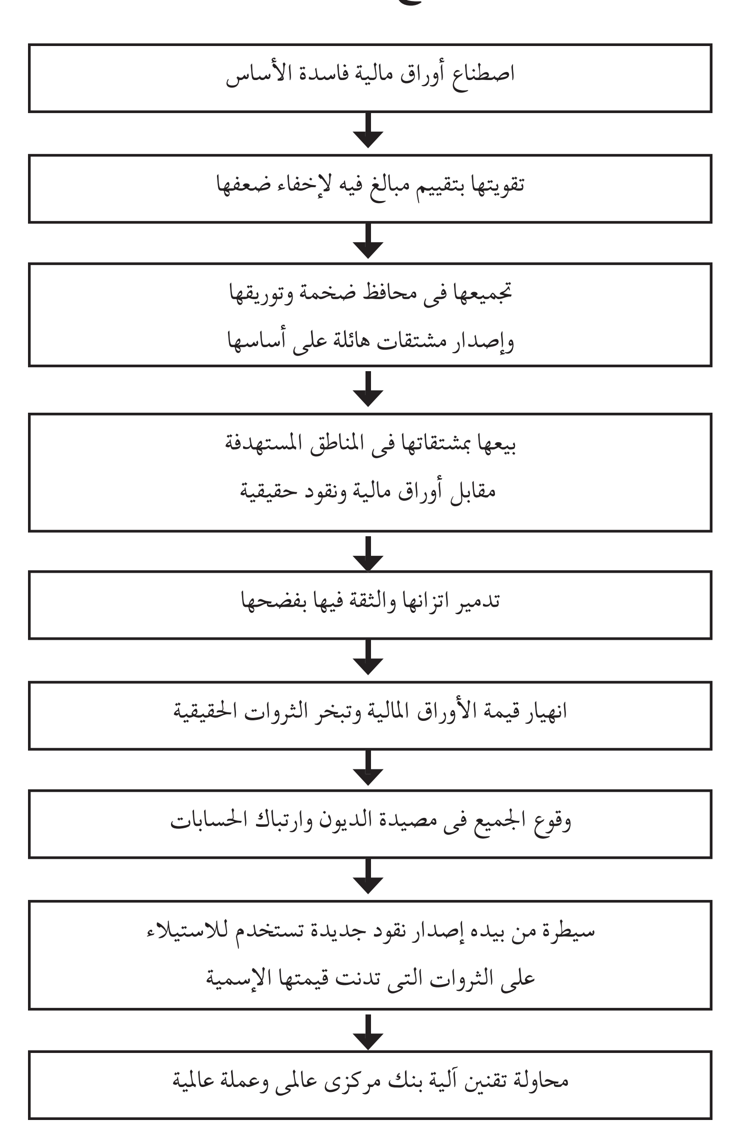
أما إذا اختارت تلك الدول ألا تشتري بفوائضها الدولارية أذون الخزانة الأمريكية، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمة عملاتها المحلية مقابل الدولار، بما يعني ارتفاع أسعار صادراتها وخسارتها لميزتها التنافسية في العالم.

وهكذا تستمر هذه الدائرة الجهنمية، تطبع أمريكا الدولارات أو تكتب أرقامها على شاشة الحاسبات، وتستخدمها في شراء السلع من كل أنحاء العالم والاستيلاء على الثروات ونشر القواعد العسكرية في كل أنحاء العالم لفرض السيطرة الإمبراطورية، وتعيد البنوك المركزية في العالم تلك الدولارات إلى الحكومة الأمريكية مقابل أذون الخزانة، في صورة عجيبة من صور نهب الجميع مقابل أوراق لا قيمة لها.

٥-٣ آلية اصطناع الأزمة المالية العالمية وأهدافها :

يمكن تلخيص الآلية التي استخدمت في خلق الأزمة المالية العالمية الحالية في الشكل التوضيحي الآتى:

آلية اصطناع أزمة مالية عالمية



٦- أزمة النظام النقدي العالمي والبنوك المركزية والمؤسسات المالية

ويمكن أن نلخص آلية التحكم المالي والنقدي مرة أخرى باختصار فيما يلي :

- إتاحة تراخيص (موافقات) الائتمان في مجالاتٍ بعينها، أو استدعاؤها وعدم تجديدها.
- إتاحة تراخيص (موافقات) الائتمان لأشخاص بعينهم دون غيرهم، أوعدم تجديد الائتمان لهم.
- خفض نسبة الفائدة لتنشيط الأعمال والاقتراض، أو زيادتها لشل الأعمال.
- توفير سيولة نقدية بلا حدود لمؤسساتٍ وأفرادٍ تابعين للاستيلاء على الأصول المستهدفة.
- توريط الدول والحكومات في قروض ذات نسب فائدة متغيرة كنوع من الضرائب والإتاوات (أو ما يشبه الخراج، دون مسئولياتٍ مقابلة).
- استخدام البورصات والأسواق المالية والأزمات المالية المصطنعة لجمع السيولة الزائدة عند العامة، أو من الجميع، أو من مناطق النفوذ، أوبسبب العجز في ميزان التبادل التجاري.

إن النظام المالي العالمي بالصورة التي شرحناها أعلاه، يأخذ بتلابيب الجميع، خصوصًا الضعفاء والفقراء ويستنزفهم لصالح الأغنياء والأقوياء. وعلى رأس هذا النظام الغريب تقف البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأمريكية العالمية، تحيط بها وتنمو حولها الشركات العالمية العملاقة التي توشك أن تحتكر كل شيء على حساب كل إنسان.

إن ظهور المؤسسات المالية في الغرب ارتبط ارتباطًا طبيعياً منذ نشأتها بكون النقود التي تمكن من التعامل بين الناس يتم إصدارها بواسطة مؤسسات مملوكة للنخبة، بما أوقع في روع تلك النخب أنها تنتج سلعة مثل غيرها من السلع، بل أهم سلعة يحتاج إليها الناس، وأن من حقها أن تدير نشاطها هذا مثل أي مؤسسة تجارية بغرض تحقيق الربح، مما أدي إلى تغير وظيفة النقود من كونها المحرك لتعمير الأرض وتمكين الناس من التعامل والتعاون، إلى كونها سلعة تستهدف إعادة إنتاج

نفسها وقابلة للاحتكار، بحيث فقدت تمامًا دورها كمحرك لإعمار الأرض وأصبحت أداة لاستعباد الإنســان. ولخطورة النقود وأهميتها للجميع، تحولت هذه المؤسسات إلى ما يشبه معابد دين جديد، وتحول القائمون علها إلى ما يشبه الكهنة لدين جديد هو عبادة المال. وأصبح الهاجس الأكبر لهؤلاء الكهنة وتلك المؤسسات هو زيادة الثروة والتخلص من كل مخاطر تعرضها للخطر.

لقد أصبحت هناك مؤسسات مالية عالمية لا حصر لها تتمتع باحترام هائل على كل المستويات. و شبت أجيال متعاقبة من الخبراء والمتخصصين الذين أداروا تلك المؤسسات ولا يعرفون مهنة أخرى أو طريقة أخرى لإدارة الأمور الاقتصادية. ومن بين العاملين في تلك المؤسسات المالية العالمية، قد لا تجـد سوى قلة محدودة العدد تفهم حقيقة ما يحدث، وترى الصورة بإجمالها. وقد تُصاب الأغلبية بالذهول إذا علمت أن أعمالها تُسهم في إفقار واستعباد البشر لنخب فاحشة الثراء.

لقـد أصبحت البنوك المركزية مؤسسات راسخـة في كل الدول وفي العالم الاقتصادي، وذلك منـذ ما يزيد على ثلاثة قـرون. وفي الماضي كانت تعتمد على بعض الأفراد الماهرين مثل: روتشيلد أو مورجان أو روكفيلر، ولكنها الآن أصبحت مؤسسات هائلة تضرب جذورها في أعماق الحضارة الغربيـة، وتستقي قوتهـا من الحيوية الحضارية لـكل أبنية ومؤسسات وعلـوم وأفراد الغرب. وهي تحـت الحماية الدائمة لترسانة مـن القوانين، وأعداد لا تنتهي من الساسـة المنتفعين وكذا جيوش ومؤسسات الإعلام والتعليم، بالإضافة إلى القوة العسكرية السافرة.

ولذلك فليست هناك فائدة من تسمية بعض القائمين على تلك المؤسسات المالية أو البنوك، أو من بيدهم مفاتيح السلطة أفرادًا كانوا أم عائلات، ولن ينتج عن هذا إلا تبديد جهود محاولة اقتراح الحلـول الحقيقية. إن المشكلة تكمن في هذا النظـام الاقتصادي المالي البنكي الفاسد الذي يعمل على تركيز السلطة في أيدي قلة محدودة؛ لأنك إن تخلصت من النخب المالية وتركت النظام كما هو، فسرعان ما سيفرز نخبًا جديدة بنفس الطغيان والجبروت.

ونحن الآن نعيش عصرًا تأخذ الأزمة المالية بخناق الاتحاد الأوربي بما ينذر حتى بانهياره كما يقول بعضـ المحللين، بـل ويدعي كثير من المراقبين أن مشكلات الاقتصـاد الأمريكي هي بنفس درجة التعقيد، بل أكثر. وفي القلب من أسباب هذه المشكلات نجد السبب الجهنمي الذي يأخذ بتلابيب الجميع إلى الهاوية، وهو الربا الذي حرمه الله في كل الأديان، وآذن المصرين عليه بحربٍ منه.

إن الإنسانية تحتاج بشدة إلى إصلاح هذا النظام المالي الذى يأخذ بخناق العالم.

references and bibliography

1.A Brief History of Interest, Stephen Zarlenga, 2000

2.A Critique of the IMFs Role and Policy Conditionality, Martin Khor, 2004

3.A Davos Lesson Free Market Policies are Unpopular, Praful Bidwai, Khaleej Times, 2007

4. A Dream Ballot for 2008, William Cox, Global Research, 2008

5. A Meditation on Our Monetary System State of Permanent Siege, Richard Cook, Global research, 2009

6. A New Bretton Woods, Anne Pettifor, Global Research, 2008

7. A Vicious Circle ending in a Systemic Financial Meltdown, Mike Whitney, Global Research, 2008

8. Accounting Tricks Around the Globe , Joseph Stiglitz, Project Syndicate, 2002

9. Alternative Currencies for Local Development, book review, Schuldt J

10. American Imperialism, Victor Perlo, book, 1951

11. An Impending Geopolitical Earthquake, José Miguel Alonso Trabanco, Global Research, 2009

12. An Interview with Bernard Lietaer, Dykema R.

13. Anatomy of the American Financial Crisis, Tremblay R., Global Research, 2008

14. Australia Debt Driven Globalism, Lee J., Global Research, 2008

15. Bad Bank Bad News, Hughes A., Global Research, 2009

16. Bailout This, Hughes A., Global Research, 2009

17. Bank Concentration Cross Country Evidence, Asli Demirguc and Ross Levine, World bank, 2000

18. Banking, wikipedia

19. Banking and Currency and the Money Trust , Charles Lindbergh, book, 1913

20. Bankrupt US Financial System The Bubble Bursts and the Economy goes into a Tailspin, Mike Whitney, Global research, 2009

21. Banks Create Money Out of Thin Air, Not Out of Pre-Existing Deposits or Reserves , Washington's blog, 2009

22. Banks Profit from Near zero Interest Rates Another Reason for States to Own Their Banks, Ellen Brown, Global research, 2010

23. Behind the drums of war with Iran, Brown E., Web of debt, 2007

24. Behind the Panic Financial Warfare and the Future of Global Bank Power, Engdahl W., Global
Research, 2008

25. Benjamin Strong Central Banker, Lester Chandler, book, 1958
26. Beyond Greed and Scarcity, Bernard Lietaer
27. Big Bankers Say They are Doing God s Work, Washington's Blog, 2009
28. Big Brother in Basel Are We Trading Financial Stability for National Sovereignty, Ellen Brown, Global research, 2009
29. Black Monday Global Investors Vote No on Paulson Bailout, Mike Whitney , Global Research, 2008
30. Bubble Economy 2.0 The Financial Recovery Plan from Hell , Michael Hudson, Global research, 2009
31. Building a world economic structure where people matter, Powell J., 1999
32. Business Lobbies, Sar A. Levitan & Martha R. Cooper, book, 1984
33. Can the World Bank Enforce It Own Conditions, M. A. Thomas
34. Capital & Finance in the Age of the Renaissance, Richard Ehrenberg, book, 1928
35. Capitalism, One Size Does Not Suit All, Pranab Bardhan, Newropeans Magazine, 2007
36. Captured by the debt spider
37. Cartels, Wendell Berge, book, 1944
38. Cartels & Trusts Their Origin & Historical Development from the Economic & Legal Aspects, Roman Piotrowski, book, 1933
39. Cartels in Action Case Studies in International Business Diplomacy , George Stocking and Myron Watkins, book, 1946
40. Cartels or Competition The Economics of International Controls by Business & Government, George Stocking and MYron Watkins, book, 1948
41. Cartels, Concerns & Trusts, Robert Liefmann, book, 1932
42. Central Banks and the Financial System, E. Gerald Corrigan
43. China and The Financial Crisis, Andrew Hughes, Global research, 2008
44. China s Proposal for a Super sovereign Reserve Currency System, Xiaochuan Z., Global Research, 2009
45. Chinese buying up new book about Rothschild banking conspiracy, 2007
46. Collapse of the Greenback Will the Dollar get an Arab Oil Shock, William Engdahl, Global research, 2009
47. Collapse of the US dollar Global systemic crisis The phase of global geopolitical dislocation, Geab, Global research, 2009
48. Colossal Financial Collapse The Truth behind the Citigroup Bank Nationalization, William Engdahl, Global research, 2008
49. community_currency_and_local_self-sufficiency_The Case of Bia Kud Chum, Pipob Udomittipong, 2000

50. Community_Currency_Guide , Bernard Lietaer and Gwendolyn Hallsmith

51. Concentration of Control in American Industry, Harry W. Laidler, book, 1931
52. Confessions of the Power Trust, Carl D. Thompson, book , 1932
53. Controlling the Global Economy Bilderberg, the Trilateral Commission and the Federal Reserve, part 3, Andrew Gavin Marshall, Global research, 2009
54. Crash of the Dollar When, Global Research, 2009
55. Creating our Own Credit The Growing Movement for Publicly Owned Banks, Ellen Brown, Global Research, 2010
56. Credit Crunch Villains Pass the Buck, Party On, Mark Gilbert
57. Credit default swaps derivative disaster du jour, Ellen Brown, 2008
58. Credit Default Swaps The Poison in the Financial System, Mike Whitney, Global Research, 2009
59. Credit Default Swaps Through The Looking Glass, Satuajit Das, Global Research, 2009
60. Crisis of Capitalist Globalization A Panel Discussion with Joseph Stiglitz , John Case, People's Weekly World Newspaper, 2007
61. Crisis of the European Monetary System- Showdown in Athens, Mike Whitney, Global Research, 2009
62. Curb the Greedy Global Financiers, Will Hutton, The Observer, 2007
63. Currency Warfare, Review of Financial Markets, Bob Chapman, Global Research, 2009
64. De Dollarization Dismantling America s Financial Military Empire, Michael Hudson, Global Research, 2009
65. Debt Dynamite Dominoes The Coming Financial Catastrophe, Andrew Gavin Marshall,
Global Research, 2010
66. Deconstructing The Power of the Global Elite Brute Force, The Power to Hurt, and Psychological Control, Judith H. Young, Global Research, 2008
67. Deepening Debt Crisis The Bernanke Reappointment Be Afraid, Very Afraid, Michael Hudson, Global Research, 2010
68. Democratising the Wealth of Nations from new money sources and profit motives, Shann Turnbull, book, 2000
69. Derivative, Investopedia
70. Derivatives, wikipedia
71. Derivatives A Potential Financial Tsunami, Daniel Apple and Rick Baugnon, Global Research, 2008

72. Derivatives Collapse and the China Gold and Silver Markets, Bob Chapman, Global Research, 2009
73. Designing A Community Currency Note, DeMeulenaere S., 2000
74. Disaster Capitalism State of Extortion, Naomi Klein, The Nation, 2008
75. Disaster Capitalists Reap Profits Lookout, Naomi Klein, The Nation, 2008
76. Dispatches from the Front Lines of the Economic Crisis, Stephen Lendman, Global Research, 2009
77. Dollar deception how banks secretly create money, Ellen Brown, Web of debt, 2007
78. Dollar plunges after record rate cut by US Federal Reserve, Barry Grey, Global Research, 2008
79. Dual currency economies as multiple payment system , Ben Craig and Christopher waller
80. Early Suspicions About Bernard Madoff, Stephen Lendman, Global Research, 2008
81. Economic bubble, wikipedia
82. Economic Foreign Policy of the United States, Benjamin H. Williams, book, 1929
83. Economic Meltdown The Dollar Glut is What Finances America s Global Military Build up, Michael Hudson, Global Research, 2009
84. EU call for global financial regulation masks intra European and international tensions, Chris Marsden, Global Research, 2008
85. EU-IMF Revolt, Greece, Iceland, Latvia May Lead the Way, Ellen Brown, Global Research, 2009
86. Europe and America Sharing the Spoils of War, Mahdi Darius Nazemroaya, Global Research, 2007
87. Europe's determination to decline
88. Europe s widening sovereign debt crisis Greece is but the Tip of the Iceberg, Pete Grant, Global Research, 2010
89. Evil Schemes And The Merchants Of Debt, Hans Schicht, 2007
90. Evolution of the Apocalypse Empire's Demise, Human Renaissance, Carole Brouillet,
Global Research, 2008
91. Famous myths of fiat mone, Dror Goldberg, book
92. Federal Reserve sets stage for Weimar style Hyperinflation, William Engdahl, Global Research, 2008
93. Financial Bailout Americas Own Kleptocracy, Michael Hudson, Global Research, 2008
94. Financial Bailout FINALLY Someone Said No, Richard C. Cook, Global Research, 2008

95. Financial Collapse Systemic Crisis, Samir Amin, Global Research, 2008
96. Financial Crisis The Next Leg Down, Mike Whitney, Global Research, 2009
97. Financial Crisis- Dubai Bubble Burst, Washington's Blog, 2009
98. Financial Crisis Global systemic crisis in 2007, GEAB, 2006
99. Financial Crisis Paulson Panics as UK Germany find own solution, William Engdahl, Global Research, 2008
100. Financial Crisis Sustaining Unsustainability, Michael Hudson, Global Research, 2009
101. Financial Crisis, Dubai Bubble Burst, Washington's Blog, 2009
102. Financial Fraud Mr Paulson and the New Yazoo Land Scandal, Michael Hudson, Global Research, 2008
103. Financial Fraud. How It Works The Truth behind the Madoff Investment Scandal , Sherwood Ross , Global Research, 2010
104. Financial Hurricane Batters World Capitalism, Raymond Lotta, Global Research, 2008
105. Financial Machinations The Global Debt Crisis is Destroying the Economic Structure, Bob Chapman, Global Research, 2009
106. Financial Meltdown The Financial Edifice of US Imperialism is in Danger of Crumbling, Raymond Lotta, Global Research, 2008
107. Financial Meltdown The Greatest Transfer of Wealth in History, Ellen Brown, Global Research, 2008
108. Financial Meltdown We're on the Edge of the Abyss, Mike Whitney, Global Research, 2008
109. Financial Meltdown You Ain t Seen Nothing Yet, Mike Whitney, Global Research, 2008
110. Financial Spider Webbing, Hans Schicht, The Money Spine
111. Financial Tsunami The End of the World as We Knew It, William Engdahl, Global Research, 2008
112. Forging a New World Order Under a One World Government, Andrew Gavin Marshall, Global
Research, 2009
113. Forging the Divine Economy, Justin Scoggin, 2003
114. Fractional reserve banking
115. Fractional Reserve Banking as Economic Parasitism, ladimir Z. Nuri

116. Fraud and Greed of Trusted Rating Agencies Helped Spread the Credit Crisis, Shah Gilani, Money Morning, 2008

117. Free Trade and Fiat Money Fun, Walter Plinge, book
118. From Global Crisis to Global Government, Andrew G. Marshall, Global Research, 2008
119. Gangs of America T e d N a c e, book
120. Geithner s Dirty Little Secret The Entire Global Financial System is at Risk, William Engdahl, Global Research, 2009
121. German Currency
122. Global Economic Tremors, Stephen Lendman, Global Research, 2008
123. Global Europe Anticipation Bulletin, Breakdown of the Global Monetary System, Global Research, 2008
124. Global Financial Domination The $8.5 Trillion Chip , Mattias Chang, Global Research, 2008
125. Global Financial Integration-The End of Geography, Richard O' Brien, book, 1992
126. Global Financial Meltdown1, Chossudovsky M, Global Research, 2008
127. Global Financial Meltdown2, Chossudovsky M, Global Research, 2008
128. Global investors ponder implications of US dollar collapse, Alex Lantier, Global Research , 2009
129. Goldman Sachs Financial Fraud! What a Happy Noise. Revenge is Sweet, Mike Whitney, Global
Research, 2010
130. Governing the Governors A Clinical Study of Central Banks, Lars Frisell, Kasper Roszbach and Giancarlo Spagnolo, 2006
131. Grand Theft America Financial Crime of the Century, Stephen Lendman, Global Research, 2008
132. Greenspan and the Myth of the True Believer Lookout, Naomi Klein, The Nation, 2007
133. Greenspan The Torments of Contrition, Frederic F. Clairmont, Global Research, 2008
134. Gross National Product -GNP- How is it Calculated- What does it Measure, John Kozy, Global
Research, 2009
135. hidden history of money-23-references, SourceWatch
136. How Bretton Woods reshaped the world, Steve Schifferes, BBC News
137. How economic bubble builds up, Kiyani, 2008
138. How to Avoid Madoff Mayhem, Martin Hutchinson, Money Morning, 2008
139. How to Reverse Financial Tyranny We Shall Prevail, Richard Cook, Global Research, 2009

140. Hyperinflation or Deflation Dramatic Fiscal Austerity Measures Deficit Terrorists Strike in the UK The USA is Next, Ellen Brown, Global Research, 2010
141. I am doing God s work Meet Mr. Goldman Sachs, John Arlidge, Global Research, 2010
142. Iceland Lessons to be Learned from The Economic Meltdown, Eva Joly, Global Research, 2009
143. If the Former Chairman of Nasdaq is a Crook Who Can You Trust in America, Nicholas von Hoffman, Global Research, 2008
144. IMF director warns of war, Joe Kishore, Global Research, 2009
145. IMF Economic Medicine Comes to America, Ellen Brown, Global Research, 2010
146. Immoral Hazard Financial Instability Free Markets and the Fed, Stephen Lendman, Global
Research, 2008
147. Impacts of the Financial Crisis The US Is Becoming an Impoverished Nation, Richard Cook, Global Research, 2008
148. Impending Destruction of the US Economy, Paul Craig Roberts, Global Research, 2007
149. Imperialism and Financialism, Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, Global Research, 2009
150. Imperialism in the 21st Centur, Doug Lorimer
151. In a Few Hands Monopoly Power in America, Estes Kefauver, book, 1965
152. In Defense of Bernanke s Helicopters The banker owned Federal Reserve finally acts Federal, Ellen Brown, Global Research, 2009
153. In the Wake of the Dubai Financial Meltdown More Contraction, more Defaults, more Brushfires , Mike Whitney, Global Research, 2009
154. Inflation and the New World Order, Richard C. Cook, Global Research, 2008
155. International Banking in the 19th & 20th Centuries, Karl Erich Born, book, 1977
156. International Combines in Modern Industry, Alfred Plummer, book, 1938
157. International Trade & the Future of the West, John M. Culbertson, book, 1984
158. Investing With Bernie Madoff How it happened, Lawrence R. Velvel, Global Research, 2009
159. Investment Banks in India
160. Investment banks without a deposit base are becoming part of history, Christine Harper and Craig Torres
161. Is an International Financial Conspiracy Driving World Events, Richard C. Cook, Global Research, 2008
162. Is Corporate Personhood the End of Democracy, Michael Cornell , Global Re-

search, 2010
163. Is the Entire Bailout Strategy Flawed Let's Rethink This Before It's Too Late, Joseph Stiglitz, Global Research, 2009
164. Islamic View on the Local Exchange Trading System, Islamic Party of Britain, 1996
165. Its the derivatives stupid Why fannie, freddie and aig all had to be bailed out, Ellen Brown, Web of
debt, 2008
166. Kiss the Banks Goodbye It's Time to Put a Stop to This Farce, David Lindorff, Global Research, 2009
167. Leaders of the Rich World are Enacting a Giant Fraud, Johann Hari, Global Research, 2009
168. Lessons from the Collapse of Wall Street, James Petras, Global Research, 2008
169. LET Systems Provide a Solution to Unemployment Problems, Carter P., Down to earth magazine, 1995
170. Lurching Toward Gomorrah More Signs of An Unstoppable Economic Meltdown, Stephen Lendman, Global Research, 2008
171. Managing a Mutual Credit Community Currency System, DeMeulenaere S., 1994
172. Medieval Trade in the Mediterranean World AlterNet , Robert Lopez and Irving Raymond, book, 1955
173. Meltdown and Bailout Why Our Economic System Is on the Verge of Collapse, Joshua Holland,
AlterNet , 2008
174. Men of Wealth The Story of Twelve Significant Fortunes From the renaissance to the present day, John Flynn, book, 1941
175. Merchants Make History How Trade Has Influenced the Course of History Throughout the World , Ernst Samhaber, book, 1964
176. Merchants of Grain, Dan Morgan, book, 1979
177. Mexico and Thailand, Community Currency Systems, Luis Lopezllera Mendez and Menno Salverda
178. Modern money machine, Federal Reserve Bank of Chicago
179. Monetary and Banking Theories of Jacksonian Democracy, M. Grace Madeleine, book, 1943
180. Monetary and Fiscal Failure, Fraud, and Fear of What's Next, Stephan Lendman, Global Research, 2009
181. Money a Medium of Exchange, 1996
182. Money Laundering by Drug Trafficking Organizations
183. Money, Bona Fide or Non bona fide, Edward E Popp, book, 1970

184. Money, What it was & what it has become, Tarek El Diwany
185. Monopolies, Cartels & Trusts in British Industry, Hermann Levy, book, 1911
186. Monopoly & Free Enterprise, George W. Stocking & Myron W. Watkins, book, 1951
187. Monopoly in America The Government as Promote, Walter Adams and Horace gray, book, 1955
188. Morality versus Material Interests Myths of our times Roberts, Paul Craig, Global Research, 2009
189. Mystery of Banking, fifth edition, MURRAY N. ROTHBARD, book, 2008
190. New Money A Creative opportunity for Business Thomas Greco
191. New Money for Healthy Communities, Thomas H. Greco, book, 1994
192. Next Wave of Banking Crisis to come from Eastern Europe, William Engdahl, Global Research, 2009
193. No Bailout for Wall Street Billionaires, James Petras, Global Research, 2008
194. Obama Bank Bailout There is an Alternative, Richard C. Cook, Global Research, 2009
195. Obama Inauguration Slide on Wall Street Where have all the Creditors Gone , Michael Chossudovsky, Global Research, 2009
196. On monetizing a barter economy, Alexei Birulin, Working paper
197. One country two monetary systems An Eclectic Essay, Tsang Shu ki

198. Origins of the American Empire 2 Revolution, World Wars and World Order, Andrew gavin Marshall, Global Research, 2009
199. Origins of the Federal Reserve, Rothbard, in Quarterly Journal of Austrian Economics
200. Other People s Money and How Bankers Use It, Louis D. Brandeis, book, 1913
201. Outlaw the Shadow Banking System, Matthias Chang, Global Research, 2009
202. Overview of Short Selling-v2 _2
203. Parsing Mr Paulsons Bailout Speech The Unprecedented Giveaway of Financial Wealth, Michael Hudson, Global Research, 2008
204. Perhaps 60percent of todays oil price is pure speculation, William Engdahl, Global Research, 2008
205. Perpetual War for Perpetual Peace, Harry Elmer Barnes, book, 1953
206. Plunder Investigating Our Economic Calamity and the Subprime Scandal, Stephen Lendman, Global Research, 2008
207. Politics of political economy, Murray Rothbard
208. Principles of Complementary Currency Systems, Stephen DeMeulenaere

209. Private Enterprise Money, E.C. Riegel, book, 1944
210. Protecting Europes Wealth, Kavaljit Singh, Global Research, 2008
211. Public Debt Crisis in the United Kingdom, Nadeem Walayat, Global Research, 2008
212. Put option, Wikipedia
213. Reciprocal exchange networks, James Stodder, 2000
214. Reform the Monetary System, Mike Whitney, Global Research, 2009
215. Religious Prohibitions Against Usury, CLYDE G. REED, 1999
216. Responses from the South to the World Economic Crisis, Various Authors, 2008
217. Rhodes, De Beers & Monopoly, Bob Turrell, book, 1982
218. Riegel E C
219. Risk sharing and informal credit, Marcel Fafchamps, book, 1998
220. Rulers of America A Study of Finance Capital , Anna Rochester, book, 1936
221. Secretive Group of International Bankers to form a World Government, Paul Joseph Watson, Global Research, 2010
222. Secrets of the Federal Reserve, the London Connection, Eustace Mullins, book, 1984
223. Securitization The Biggest Rip off ever, Mike Whitney, Global Research, 2009
224. Showdown at the World Bank, Robert Wade, New Left Review, 2001
225. Some unconventional reflections on the Great Depression and the New Deal, William Engdahl, 2002
226. Speculating in hunger are investors contributing to the global food crisis, Ellen Brown, Global
Research, 2008
227. Stagflation is Here, Rodrigue Tremblay, Global Research, 2008
228. Stock Market Crash Post Mortem for Milton Friedman, Mike Whitney, Global Research, 2008
229. Stronger IMF and World Bank Contributes to exacerbating the Global Economic Crisis, Renaud Vivien and Damien Millet and Eric Toussaint, Global Research, 2009
230. Structural Causes of the Global Financial Crisis, A Critical Assessment of the New Financial Architecture, James Crotty, book, 2008
231. Subprime mortgage crisis
232. Subprime Mortgage Crisis, What Led Us Here
233. Subprime Mortgage Meltdown Paulson's Quick Draw , Peter Schiff, Global Research, 2008
234. Super Imperialism The Economic Strategy of American Empire, Stphan Lendman, Global Research, 2009
235. Swaps, Wikipedia

236. Switzerland's WIR System and Barter Worldwide, Ezio Valentini
237. Systemic Crisis of the World Economy Global Geopolitical Dislocation , Global research, 2010
238. Systemic Economic Crisis The Sequence of Global Insolvency Begins , GEAB, Global research, 2009
239. Taking Back the Money Power How Hidden Pools of Government Money Could Help Save the Economy, Ellen Brown, Global research, 2010
240. Tale of Two Diverging Economic Worlds, William Engdahl, Global research, 2009
241. The ABCs of the Global Economy, 2000
242. The Age of Disaster Capitalism, Naomi Klein, Guardian, 2008
243. The American ruling class, Tom Eley, Global research, 2009
244. The Austrian Theory of Money, Murray Rothbard
245. The Bailout Lie Exposed Financial Big Boys Never Intended To Lend Out Their Windfall, Alan Nasser, Global research, 2008
246. The Bank for International Settlements An Experiment in Central Bank Cooperation , Henry Schloss, book, 1958
247. The Bank of England and the Federal Reserve System
248. The Bank of the United States, Thomas H. Benton, book, 1954
249. The banks, the government and the drug trade, 1989
250. The Battle of the Titans, JP Morgan Versus Goldman Sachs, Ellen Brown, Global research, 2010
251. The Big Board- A History of the New York Stock Market, Robert Sobel, book, 1965
252. The Bilderberg Plan for 2009 Remaking the Global Political Economy, Andrew Marshall, Global
Research, 2009
253. The Bush Administrations Banking Rescue Plan, Rodrigue Tremblay, Global research, 2008
254. The Case Against the Fed, Murray N. Rothbard, book, 1994
255. The collapse of a 300 year ponzi scheme, Ellen Brown, Web of debt, 2008
256. The Coming European Debt Wars, Michael Hudson, Global research, 2010
257. The Death of Banking and Macro Politics, Hans Schicht, 2005
258. The Debt Trap The IMF & the Third World, Cheryl Payer, book, 1974
259. The Demise of the Dollar, Robert Fisk, The Independent, 2009
260. The Dollar System and US economic reality post Iraq war, William Engdahl, 2003
261. The Early Evolution of Interest Bearing Debt Some Unresolved Issues, Michael Hudson
262. The Economic Pearl Harbor The Alarm Bells have been Sounded , Mattias Chang,

Global research, 2009
263. The Economic Recovery is an Illusion, Andrew Gavin Marshall, Global research, 2009
264. The Economics of Empire, William Finnegan, 2003
265. The Empire of High Finance , Victor Perlo, book, 1957
266. The Empire Of The City, Edwin C. Knuth, book
267. The Empire of the Yen, Hans Schicht, 2004
268. The End of Money and the Future of Civilization, Richard C. Cook, Global research, 2009
269. The Euro, the Pound, and the Shell in our pockets rationales for complementary currencies In A Global Economy, Gill Seyfang, New Political Economy
270. The European Central Bank, One Bank Ruled Them All, Mike Whitney, Global research, 2010
271. The fed now owns the worlds largest insurance company but who owns the Fed, Ellen Brown, Web of debt, 2008
272. The Federal Reserve and Our Manipulated Dollar, Martin A. Larson, book, 1975
273. The Federal Reserve is a Private Financial Institution, Global Research, 2008
274. The Federal Reserve is Bankrupt, Matthias Chang, Global Research, 2009
275. The Federal Reserve System , Eustace Mullins, book, 1951
276. The Financial Crisis and the G20 Washington Summit, Fidel Castro Ruz, Global Research, 2008
277. The Financial Meltdown This Time Is Different, Stephen Lendman, Global Research, 2008
278. The Financial New World Order Towards a Global Currency and World Government, Andrew G. Marshall, Global Research, 2009
279. The Financial Tsunami 1, Engdahl W., Global Research, 2007
280. The Financial Tsunami 2, Engdahl W., Global Research, 2008
281. The Financial Tsunami 3, Engdahl W., Global Research, 2008
282. The Financial Tsunami 4, Engdahl W., Global Research, 2008
283. The Financial Tsunami 5, Engdahl W., Global Research, 2008
284. The Financial Tsunami has not reached its Climax, Engdahl W., Global Research, 2008
285. The Financial Tsunami The Next Big Wave, Engdahl W., Global Research, 2000
286. The Financial War Against Iceland, Michael Hudson, Global Research, 2009
287. The Foundations of the US Economy have been Destroyed, Global Research, 2010
288. The Future of Money, Bernard A. Lietaer
289. The G20 Economic Summit Wont Change the Financial Crime Scene, Richard C.

Cook,
Global Research, 2008
290. The Global Economic Crisis, Part 1, M Chossudovsky and A G Marshall

291. The Global Economic Crisis, Part 2, M Chossudovsky and A G Marshall

292. The Global Economic Crisis, Part 3, M Chossudovsky and A G Marshall

293. The Global Economic World Order, M Chossudovsky and A G Marshall

294. The Global Governance of Trade as development really mattered, Dani Rodrik, book, 2001
295. The Great Cookie Jar , Edward Popp
296. The Great Debt Crisis Begins, Hale Bonddad Stewart, The Huffington Post, 2008
297. The Great Depression of the 21st Century collapse of real economy, Michel Chossudovsky, Global Research, 2008
298. The Great Financial Crisis A whole new kind of struggle is emerging, Interview with John Bellamy Foster, Mike Whitney, Global Research, 2009
299. The greatest outpouring of money and credit from central banks and governments in history, Bob Chapman, Global Research, 2009
300. The Greek People are the Victims of a Carefully Engineered Financial Extortion Racket, Olivier Besancenot and Pierre François Grond, Global Research, 2010
301. The Greenback, unkown
302. The House of Morgan A Biography of the Masters of Money, Lewis Corey, book, 1930
303. The IMF to Play Role of Global Central Bank, Ellen Brown, Global Research, 2009
304. The Income Tax, the Root of All Evil, Frank Chodorov, book, 1954
305. The International Monetary System in Transition, Robert Guttmann

306. The Keynesian Revolution and the Neo liberal counter revolution, Eric Toussaint, Global Research, 2009
307. The Long Decline of the American Economy, John Kozy, Global Research, 2009
308. The Looming Collapse of European Banking, Gary North, Global Research, 2009
309. The lost science of money, Stephan Zarlenga, book
310. The Masters of Capital A Chronicle of Wall Street , John Moody, book, 1920
311. The Medici Bank Its Organization, Management, Operations and Decline , Raymond de Roover,

book, 1948
312. The Merchant Bankers, Joseph Wechsberg, book, 1966
313. The Merchants of Debt, Hans Schicht, 2001
314. The Mitsui Bank A History of the First 100 Years , Goro Koyama, book, 1976
315. The Monetary Philosophy of Riegel
316. The Money Crowd, Dana L. Thomas, book, 1972
317. The Money Men of Europe , Paul Ferris, book, 1968
318. The Most Powerful Man in the World The Life of Sir Henri Deterding , Glyn Roberts, book, 1938
319. The National System of Political Economy, Friedrich List, book, 1841
320. The natural economic order, Silvio Gesell , Translated by Philip Pye, M.A., book

321. The Natural Economic Order of Silvio Gesell, Terry Newland, 1979
322. The Nature of Capitalism, Anna Rochester, book, 1946
323. The New Approach to Freedom, E.C. Riegel, book, 2003
324. The New Economic Archaeology of Debt, Michael Hudson, book
325. The new Islamic Denar, Wegerif B.
326. The Next Derivatives Bloodbath Insurance Companies and Auto Makers ,
Geroge washington's
blog, 2008
327. The Party is over, Hans Schicht, 2001
328. The Paulson Bernanke Bank Bailout Will the Cure be Worse than the Disease, Michael Hudson, Global Research, 2008
329. The Problem With Interest, Tarek El Diwany
330. The Real AIG Conspiracy, Michael Hudson, Global Research, 2009
331. The Real AIG Scandal It's not the bonuses. It's that AIG's counterparties are getting paid back in full, Eliot Spitzer, Global Research, 2009
332. The Reign of the House of Rothschild 1830 ..1871, Count Egon Caesar Corti, book, 1928
333. The rich and the super-rich A study in the power of money today, FERDINAND LUNDBERG, study, 1968
334. The Rich, the Well Born & the Powerful Elites and upper classes in history, Frederic Cople Jaher,
book, 1973
335. The Rise & Fall of the House of Medici, Christopher Hibbert, book, 1974
336. The Rise of the House of Rothschild, Count Egon Caesar Corti, book, 1928
337. The Rise of the World Trade Federation, Michael L. Chadwick

338. The Robber Barons the Great American Capitalists 1861-1901 , Mathew Josephson, book, 1934
339. The Role of Gold in the World Monetary System, Matthias Chang, Global Research, 2009
340. The Role of Money Creation in Economic Development, Ellen Brown, Global Research, 2009
341. The Rothschilds The First Barons of Banking, Rupert Wright, Global Research, 2008
342. The Rupture of the International Currency System is Confirmed, GEAB, Global Research, 2009
343. The Scoop on Reserve Currencies , Washington's blog, 2009
344. The Second Wave of the Financial Tsunami, Matthias Chang, Global Research, 2010
345. The secret bailout of j p Morgan how insider trading looted bear Stearns and the American taxpayer, Ellen Brown, Global Research, 2008
346. The Secrets of China s Economy, The Government Owns the Banks rather than the Reverse, Ellen brown, Global Research, 2009
347. The Secrets of China The Government Owns the Banks rather than the Reverse, Ellen brown, Global Research, 2009
348. The Shadow Money Lenders The Real Significance of The Fed's Zero-Interest-Rate Policy, Matthias Chang, Global Research, 2008
349. The Single Global Currency Common Cents for the World, Morrison Bonpasse, book, 2006
350. The Solution to the Economic Crisis Credit as a Public Utility, Richard C. Cook, Global Research, 2009
351. The Sovereign Debt Crisis, A Greek Economic Crisis is Coming to America, Niall Ferguson, Global Research, 2010
352. The Story of Our Money, Olive Cushing Dwinell, book, 1946
353. The Subprime Trump Card Standing up to the Banks, Ellen Brown, Global Research, 2008
354. The theory of money and credit, LUDWIG VON MISES, book, 1953
355. The Tower of Basel Secretive Plans for the Issuing of a Global Currency , Ellen Brown, Global
Research, 2009
356. The United Weimar Republics, Hans Schicht
357. The US Economy Designed to Fail, Richard C. Cook, Global Research, 2009
358. The US Financial System in Serious Trouble, Rodrigue Tremblay, Global Research,

2008
359. The Wall Street Bust, Doug Noland, Global Research, 2008
360. The Wall Street Ponzi Scheme called Fractional Reserve Banking, Ellen Brown, Global Research, 2009
361. The Way to the New World Order, Michel Chossudovsky
362. The Weimar Hyperinflation Could it Happen Again, Ellen Brown, Global Research, 2009
363. The WIR System in the View of an American Researcher, ames Stodder

364. The World Currency Crisis, Murray N. Rothbard, 1986
365. The World is Facing the First Truly Global Economic Crisis, Vladimir Putin, Global Research, 2009
366. They Just Dont Get It Political Leaders and Pundits Are Clueless About Bailout Rejection, Richard C. Cook, Global Research, 2008
367. This is No Recession It s a Planned Demolition, Mike Whitney, Global Research, 2009
368. This Is Not A Normal Recession Moving on to Plan B , Mike Whitney, Global Research, 2008
369. Total Meltdown and Civil Unrest, Matthias Chang, Global Research, 2009
370. Towards a Global Currency, Michel Chossudovsky, Global Research, 2009
371. Two faces of debt, Federal Reserve Bank
372. Types of Derivatives
373. UK and US business plan
374. Understanding and creating alternatives to legal tender , Thomas Greco, book, 2001
375. Understanding money
376. Unfolding Financial Meltdown on Wall Street, Ellen Brown, Global Research, 2008
377. Unscrupulous Manipulation of the US Financial Architecture The Failed Presidency of George W. Bush, Rodrigue Tremblay, Global Research, 2008
378. Unsustainable Deficits and Bond Boycotts Panic at the Fed or Back to Financial Normalcy, William Engdahl, Global Research, 2010
379. Upholding the Horrendous Business Practices of US Financial Institutions Thank You, Ladies and Gentlemen, Richard Cook, Global Research, 2008
380. US government bailout hits 8.5 trillion, Kathleen Pender, Global Research, 2008
381. Wag the Dog How to Conceal Massive Economic Collapse, Ellen Brown, Global Research, 2008
382. Wall Street and Washington conspired to defraud Japanese banks, Wayne Madsen,

Global
Research, 2008
383. Wall Street Banks and American foreign policy, Murray N. Rothbard, book, 1984
384. Wall Street Hustlers Built a 100 Trillion House of Cards and Stuck You with the Fall-out, Joshua Holland, Global Research, 2008
385. Wall Street s and the City s Attempt to Destabilize the EU Banking System and the Euro, GEAB, Global Research, 2009
386. Wall Street s War Against Main Street America, Michael Hudson, Global Research, 2010
387. Wall Street Trojan Horse, Michel Chossudovsky, Global Research, 2008
388. Wall Street Under Oath The Story of Our Modern Money Changers , Ferdinand Pecora, book, 1939
389. Wall Street Unprecedented Concentration of Financial Power, Lawrence Velvel, Global Research, 2008
390. Wall Street's power grab, Michael Hudson, Global Research, 2010
391. War for Profits, Otto Lehmann-Russbüldt, book, 1929
392. We Can Stop Paulsons Plunder, David Swanson, Global Research, 2008
393. Wealth Creation or a Ponzi Scheme, Michael Hudson, Global Research, 2008
394. Western Civilization and the Economic Crisis The Impoverishment of the Middle Class, Andrew Gavin Marshall, Global Research, 2010
395. What Went Wrong in the Capitalist Casino, Tony Benn, Global Research, 2008
396. Who are the Architects of Economic Collapse, Michel Chossudovsky, Global Research, 2008
397. Who is Behind the Financial Meltdown, Michel Chossudovsky, Global Research, 2008
398. Who Owns The Federal Reserve, Ellen Brown, Global Research, 2008
399. Why Bailing Out Banks Doesn't Work, Shamus Cooke, Global Research, 2009
400. Why the $700 Billion Bailout,, Shah Gilani, Money morning, 2008
401. Why the Bailout Scam Is More Likely to Fail than to Succeed, Ismael Hossein-zadeh, Global
Research, 2008
402. Will the Crisis Bring Down the Global Financial System, Adrian Salbuchi, Global Research, 2008
403. Will the dam burst, The Economist, 2008
404. World Bank Secret Report confirms Biofuel Cause of World Food Crisis, William Engdahl, Global Research, 2008
405. World Business Promise and Problems , Courtney C. Brown, book, 1970

406. World Depression Regional Wars and the Decline of the US Empire part 1, James Petras, Global Research, 2009
407. World Finance and Monetary Designs after WWI, William Engdahl
408. World Trade Federation Designs a New Economic & Financial System to Manage the World Economy , Michael Chadwick, book
409. Worlds Stocks Controlled by Select Few, Lauren Schenkman, Global Research, 2009
410. Writing the Constitution of a Single Global Economy, Michelle Sforza-Roderick, Scott Nova and Mark Weisbrot, Preamble Center, 2000

فهرس المحتويات